جـــامـــعة خـــمـــيـــس ملـــيـــانـــــــة

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم العلوم الانسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

سياسة نابليون الثالث

اتجاه الجزائر (1852-1870)

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ حديث ومعاصر

من إعـــداد الطالبتين:

-لفيف فاطمة الزهراء

- خليفي سعاد

تحت إشراف الأستاذة:

-حياة سيدي صالح

السنة الجامعية:2013-2014

شكر و عرفان

اللهم إنا نشكرك و نحمدك على إلهامنا العزم والإرادة وألبسنا هندام المثابر لإتمام هذا الانجاز و نسألك أن يحسب في ميزان حسناتنا .

في البداية أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة على هذا العمل " حياة سيدي صالح" والتي كانت لنا نعم المرشدة و الحريصة خاصة بتقديمها لنا مختلف التوجيهات المنهجية لكي يثمر هذا العمل و يكلل بالنجاح.

دون أن أنسى جميع الأساتذة مادة التاريخ وأساتذة جامعة خميس مليانة عموما.و أتقدم بالشكر كذلك لكل عمال المكتبة الذين ساعدوا كثيرا و مدوا لنا يد العون .

أخيرا تقبلوا فائق الاحترام و التقدير

اهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا الى من ترعرعت في احضانها وحنانها

إلى قرة عيني و منيرة دربي إلى من حملتني وهنا على وهن أمي الحبيبة و

إلى الغالي الذي سكن في أعماقي إلى من رفعت رأسي عاليا افتخارا به إليك يا

من أفديك بروحي والدي العزيز

إلى اخوتي و اخواتي

الى من كان سندا لي في انجاز هذا العمل زوجي الغالي احمد و الى كل عائلته

إلى كل يد طيبة مدت لي العون خلال مشواري الدراسي من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي

و إلى كل الأساتذة و طلاب قسم العلوم الاجتماعية و الانسانية

والى كل من يعرفني خاصة صديقاتي

سعاد

إهـــــــداء

إلى من قال فيهما الله تعالى : **" وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"**

أهدى ثمرة مجهودي هذا إلى روح أمي الطاهرة التي لا طعم للحياة من دونها إلى التي سهرت على تربيتي و حرصت على دراستي رحمها الله تعالى.

إلى الذي تعب إلى إيصالي إلى هنا إلى الذي لم يبخل عليا يوما بنصائحه الجوهرية إلى الذي لا مثيل له عندي إلى أبي الحبيب.

كما أتشرف أن اهدي عملي هذا إلى زوجي ورفيق دربي وتوأم روحي "سمير" وابنتي و صغيرتي "ولاء" كما لا أنسى عائلة زوجي الكريمة إلى إخوتي (خيرة زوجها أحمد، فتيحة وزوجها قادة، سهيلة وزوجها عبد الله وإلى محمد و سميرة دون أن أنسى سندي في الحياة أخي عمران و زوجته صبرينة وولديهما رفيق وعماد)

إلى كل عائلة متيش على رأسهما خالي زيان وإلى كل عائلة لفيف وعلى رأسها عمي عبد القادر، إلى كل من صديقاتي و جاراتي فاطمة الزهراء، سارة، مونيا، سيهام، هنية.

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد.

فاطمة الزهراء

قائمة المختصرات

أولا : العربية

ط : طبعة

ط خ : طبعة خاصة

ج : جزء

ص : صفحة

د م ج : ديوان المطبوعات الجامعية

م : ميلادي

هـ : هجري

ثانيا : الفرنسية

P : pages

T : tome

مقدمة

مقدمة

تاريخ الجزائر حافل بالمفاخار والأمجاد عبر العصور وفي مختلف المجالات، ولا شك أن الفترة الاستعمارية الممتدة 1830-1962 أكدت ذلك من خلال المقاومات المختلفة للسياسة الكلونيالية ، والملاحظ أن السياسة الاستعمارية كثيرا ما تشابهت وإن اختلفت مراحلها، فإذا كانت سياسة ديغول منها خلال الثورة عرفت بالترغيب والترهيب، فإن سياسة نابليون الثالث تقترب في النصف الثاني من القرن 19 كثيرا من سياسة ديغول في اللعب على الحبلين مع الجزائريين فهو يشجع الحكم العسكري ومشاريع الاستيطان والادماج من جهة ثم يعود للتصريح بأنه ملك العرب مثلما هو ملك الفرنسيين ويدعوا إلى "مملكة عربية"

نحاول من خلال دراستنا هذه تسليط الضوء على سياسة نابليون اتجاه الجزائر وابراز مختلف الاجراءات التي اعتمدتها بهدف ترسيخ الجزائر فرنسية والتمكن من القضاء على كل أشكال المقاومة

لقد وقع اختيارنا لهذا الموضوع في لهذا السبب ولأسباب أخرى نجملها فيما يلي:

أولا: استقصاء الحقيقة فيما يتعلق بتاريخ أمتنا خاصة في ظل نقص الدراسات الوطنية الخاصة بمرحلة القرن 19 بما فيه هذا الموضوع

صعوبة الاطلاع على الأرشيف الوطني خاصة وأنه موجود بفرنسا

تحليل مجريات المقاومة العسكرية والسياسية خلال القرن 19

معرفة التطورات والتغيرات الهامة التي عرفتها الجزائر بعد قدوم نابليون الثالث للحكم

ثانيا: أسباب شخصية ترتبط

- حب الجزائر والرغبة في معرفة كل تفاصيل كفاح شعبها
- ابراز بعض المقاومات التي كانت ضد سياسة نابليون في مختلف أرجاء الوطن
- تسليط الضوء على كفاح الشعب الجزائري ضد فكرتا الاستيطان والإدماج
- رغبتنا في التعرف أكثر على شخصية نابليون الثالث وحقيقة صداقته مع الأمير عبد القادر
- عقد الخمسينات يعتبر في نظرنا استمرار لعقد الأربعينيات بكل عنفه عهد العدوان ورد العدوان، عهد الهيمنة الاستعمارية ورفض وللقيام بدراستنا الشاملة للموضوع قمنا بطرح الاشكاليات التالية:
- من هو نابليون الثالث؟ وكيف كانت فترة شبابه؟ كيف تحول من رئيس الجمهورية إلى امبراطور لفرنسا؟
- ما هي حقيقة علاقته مع الأمير عبد القادر ؟
- ما هي أهم مواقفه نحو المقاومة الجزائرية؟ وكيف تعامل مع مختلف الأزمات التي عاشتها الجزائر أثناء فترة حكمه؟

- ما هي السياسة التي اتبعها لتوطين الأوربيين في الجزائر ثم دمجهم؟
- ما هي أهم مشاريعه ؟
- فيما تمثل موقف الجزائريين من سياسته؟

لقد واجهتنا بعض الصعوبات والعقبات التي تواجه كل مبتدأ في انجاز البحث نذكر منها :

- قلة المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع
- فقر مكتبة الجامعة للمادة التاريخية الخاصة بموضوع بحثنا
- ضيق الوقت الممنوح لنا
- صعوبة جلب المادة خاصة مع بعد المكتبات الكبرى

وقد اتبعنا في دراستنا لهذا الموضوع المنهج التاريخي الوصفي الذي يعتمد على وصف وتحليل المادة وفقا للتطورات التي شهدتها الفترة المحددة للموضوع

كما اتعمدنا في بحثنا هذا على جملة من المصادر والمراجع البالغة الأهمية من أجل تقديم الأفضل والإجابة عن كل الاشكاليات المطروحة ومن المصادر نذكر : صالح العنتري في كتابه مجاعات قسنطينة ومن المراجع نذكر شارل هنري تشرشل كتابه حياة الأمير عبد القادر الذي تناول فيه جانب من حياة الأمير عبد القادر وعلاقاته مع نابليون الثالث وكذلك ايفون توران في كتابه المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة، الحركة الوطنية بجزئيها

الأول والثاني للدكتور أبو القاسم سعد الله الذي تناول دراسة تاريخية لحركة رد الفعل الجزائري الذي برز خلال الاحتلال الفرنسي.

وقد عمدنا إلى استعمال مجموعة من الملاحق شملت على صور ورسائل كذلك قصائد تدعم موضوع دراستنا.

وللإجابة على كل التساؤلات ، وبالنظر إلى ما جمعناه قسمنا البحث إلى أربعة فصول

الفصل الأول: المدخلي وصفنا فيه النصف الثاني من القرن 19 في المجالات السياسية الاقتصادية والاجتماعية

الفصل الثاني: تطرقنا فيه إلى سياسة نابليون الثالث اتجداه الجزائر من خلال طرقة تعامله مع مختلف المقاومات وكذلك الجوائح التي ربت الجزائر وأخيرا سياسته في الاستيطان

الفصل الثالث: تعرضنا فيه إلى مشاريعه الاصلاحية مثل المملكة العربية والسيناتوس كونسلت والادماج

الفصل الرابع: تناولنا فيه موقف الجزائريين من سياسة نابليون الثالث وقسمناه إلى قسمين الأول موقف النخبة والثاني موقف عامة الناس

وأخيرا خاتمة التي هي عبارة عن حوصلة أو مجموعة من النتائج المتوصل إليها جراء بحثنا في هذا الموضوع

لقد فعلنا ما بوسعنا لكي ندرس هذا الموضوع بطريقة معقولة من أجل اثراء معرفتنا العلمية التاريخية، معتمدين بالدرجة الأولى على توجيهات الأستاذة المشرفة حياة سيدي صالح التي نتقدم بالشكر الجزيل على كل ما قدمت لنا من نصائح وتوجيهات

ختاما يبقى مجال البحث مفتوح أمام الأجيال القادمة فإن أخطئنا أو هفونا نرجو أن يصيبو هم وأن يأتوا بما لم نأتي به نحن ونرجو أن يوفق غيرنا فيما ما لم نوفق نحن إليه.

الفصل الأول

واقع الجزائر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

عندما سقطت الجمهورية الفرنسية الثانية خلفتها الإمبراطورية الثانية بزعامة الإمبراطور نابليون الثالث أوائل عام 1852الذي تحكم في أقدار فرنسا و الجزائر، فاستعاد العسكريون نفوذهم بالجزائر بزعامة الحاكم العام الجنرال راندون الذي شجع الاستيطان الأوروبي واستعمل مثل الجنرال بيجو أسلوب مصادر أملاك الأهالي وتفتيت أراضي الأعراش.

الواقع السياسي:

تعرضت الجزائر خلال عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية* إلى أحداث مؤلمة نظرا للسياسة التي إتبعها الفرنسيون اتجاه الجزائريين و لتوالي النكبات والكوارث الطبيعية على البلاد، مما حولهم إلى طبقة محرومة و بائسة و جعلهم يلجؤون عند قدوم نابليون الثالث إلى العنف لمواجهة تلك السياسة.

كانت معظم المناطق الجبلية الممتدة بين متيجة غربا والقل شرقا مستقلة ولم تنتقل بعد السيطرة الجيش الفرنسي وتحولت إلى مأوى و ملجأ للثوار" المجاهدين" الذين رفضوا قبول السيطرة الفرنسية وتزعموا المقاومة ضدها أمثال الشريف بوبغلة والشريف بوصيع، و مولاي محمد و سكان الزواغة و فرجيرة و لالا فاطمة أنسو مر والحاج عمر شيخ زاوية محمد بن عبد الرحمن الرحمانية وأتباعه الذين امتدت حركتهم إلى معظم مناطق جبال جرجرة والبابور وحوض الصومام من أجل ذلك شجعت الحكومة الفرنسية جيشها إلى غزوة هذه المناطق منذ مطلع الخمسينات فاتبع أسلوب الأرض المحروقة، استولى على ممتلكات السكان وأحرق عشرات القرى وقطع ألاف الأشجار من التين والزيتون التي هي مصدر غذائهم حياتهم أملا في قهرهم وإرغامهم على الخضوع للسيطرة الفرنسية[1].

*امتدت حوالي 20 سنة من نوفمبر 1852 إلى سبتمبر 1870،كان طابعها العام الغزو والتوسع عان الجزائريون خلالها ويلات الحروب والتشريد والقتل الجماعي أنظر حياة سيدي صالح، مرجع سابق ص 36.

[1]- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا في التاريخ الجزائر والعرب، ج1، دار الهدى الجزائر، 2004، ص 468-469.

وعندما عين راندون حاكما عاما على الجزائر ديسمبر 1851م عزم على التقدم خطوات أكثر في التوسع و الغزو لبلاد جرجرة و البابور وكان من أنصار تطبيق سياسة بيجو في الاحتلال بواسطة التجويع والحرق والتخريب والقتل الجماعي، واهتم بإنشاء طرق المواصلات لتسهيل عمليات الغزو وشجعته حكومة الإمبراطور نابليون على الغزو والتوسع فجهز جيشا كبيرا 1853 اقتحم به مناطق الشمال القسنطيني الجبلية مرة واحدة.

وتوالت بعد ذلك احتلال المناطق المتبقية ففي 1857 غزا جبال جرجرة واحتلاها و سيطرة على الخنقة و بسكرة عامي 1858-1859 والمسيلة و الحضنة في 1860.[1]

إلى جانب ذلك أنشأت المكاتب العربية لتكون همزة وصل بين قوات الاحتلال و الجزائريين و التي تأسست في شكل فرع 1833 على يد " دورو فيقو " ثم تحولت إلى مصلحة الشؤون العربية وأسندت إرادتها لمورسيار (1833-1843) إلا أن المستوطنين طالبوا بإلغائها في عدة مناسبات متهمين والسلطات العسكرية بعرقلة نشاطهم، كما اتهموها أيضا بمساعدة الزوايا التي كانت تقود حركات المقاومة في الجزائر على حد قولهم، فحاربوها و قلصوا من نفوذها ثم قضوا عليها نهائيا أواخر القرن التاسع عشر.[2]

في 04 نوفمبر 1848 أعلن دستور الجمهورية الثانية في فرنسا المادة 109 منه بأن الجزائر تعتبر أرضا فرنسية و قد عارضوا بشدة المستوطنين ذلك لأنه نص على أن تخضع الجزائر لقوانين خاصة بهم إلى حين إصدار قانون يقضي بتطبيق أحكام الدستور عليها و منحت الجمهورية الثانية 1848-1852 فرنسي الجزائر حقوق التمثيل النيابي في المجالس الفرنسية 4 نواب في المجلس التأسيسي و 3 نواب في المجلس التشريعي ومنحتهم حق انتخاب ثلثي أعضاء المجالس البلدية في الجزائر.

---

[1]- يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 470

[2]- حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية الفرنسية و قضايا الجزائريين 1871-1895، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر 2012

حاول نابليون بعد مضي عشر سنوات على تجربة سياسة التماثل الفاشلة أن يقوم عام 1852 وحسب رأي بعض المؤرخين" بمحاولة جديدة أكثر راديكالية عن طريق دمج

الجزائر بفرنسا دمجا فعيا فأقام وزارة الجزائر المستعمرات" برئاسة جيروم نابليون* الذي اتبع سياسة كان الهدف من ورائها تفكيك أواصل المجتمع العربي في الجزائر لكي يسهل انصهاره في المجتمع الفرنسي[1].

بعد استقالة جيروم نابليون عارض العسكريون ذلك مشيرين إلى خطورته أمام تنامي سلطة الكولون برزت لذلك مناقشة حادة في فرنسا حول سياسة الإدماج التي أعطت فرصة اكبر للمستوطنين لنزع الأراضي[2].

سلك الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث في بداية عهده سياسة الحد من التهجير و الاستيطان الأوروبي إلا أنه تراجع بعد ذلك و ألغى معظم القرارات التي أصدرها بسبب ضغط المعارضة في فرنسا و المستوطنين و العسكريين بالجزائر ففي 26 أفريل 1851 صدر قانون بتنظيم عمليات تمليك الأراضي للأوروبيين ويشترط فيمن تمنح له قطعة أرض من 20 إلى 150 هكتار أن يشارك بمبلغ مال لاستصلاحها، ولا تصبح ملكا لهم إلا بعد مضي ثلاث سنوات على استقلالها بقي هذا القانون معمولا به حتى عام 1861 .

* ابن أخ الإمبراطور نابليون الثالث ترأس وزارة الجزائر و المستعمرات التي تكونت 24 جوان 1848،استحدث مجلسا أعلى جانبه و مجالس عامة، اقليمية في كل مقاطعة تنازل عن منصبه من إيطاليا- ذهب إليها لعقد قرانه مع ابنة ملك سردينيا في 07 مارس 1859، وخلفه " روهو" و بعده الكونت " شاسلولوريا" أنظر حياة سيدي صالح ، مرجع سابق ص 19

[1] أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري، ج 1المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1986، ص 25-26.

[2] حياة سيدي صالح، مرجع سابق ،ص ص 37-38

ثم اتجهت حكومة الإمبراطور إلى تشجيع الاستيطان الرأسمالي* الواسع عن طريق الشركات الرأسمالية التي وعدت بإنشاء قرى استيطانية كثيرة لإعداد كبيرة من المهاجرين الذين تتولى هي تهجريهم من أوروبا مقابل حصولها على أراضي و أملاك عقارية واسعة، قد تحصلت 51 شركة رأسمالية متوسطة على 50 ألف هكتار في خلال عشر سنوات ،وحصل المهاجرين الأوروبيين على حوالي 250 ألف هكتار وارتفع عددهم في الأرياف و المناطق الداخلية إلى 189 ألف شخص و حصلت شركة جنيفوار السويسرية على 25 ألف هكتار وحصلت الشركة العامة الجزائرية عام 1865 على 100 ألف هكتار بإيجار واحد للهكتار وأغلبها 80 ألف في مقاطعة قسنطينة وعندما أفلست حولت أملاكها إلى الشركة الجزائرية التي تنازلت الدولة مجانا على 70 ألف هكتار وحصلت عام 1867 على ألف هكتار إضافة إلى أن السلطة قد ألغت الحواجز الجمركية بين الجزائر وفرنسا 1851 وقد أنشأ بنك الجزائر أوت 1851.[1]

كما تم التوسيع في إنشاء المكاتب العربية و تقوية أجهزتها الإدارية و السياسية ولم يتوقف الأمر عن هذا الحد بل إن السلطات الفرنسية كانت تبيعها بدورها إلى المعمرين الأوروبيين، وبعد مرور قرن من الزمن أصبح الأوروبيين والأهالي يملكون على التوالي 85 %و 15% من مجموع الأملاك.[2]

* كان يقوم عليه رأسماليين كبار من أصدقاء نابليون الثالث الذين منحت لهم امتيازات ضخمة في الجزائر الاستثمار رؤوس أموالهم، كما منحت لهم أراضي شاسعة التي انتزعت من الجزائريين أنظر أيضا أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق ص 150

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، د .م. ج ،ص 16

[2] حياة سيدي صالح ، مرجع سابق ،ص 39

زيارتا نابليون للجزائر:

بعد إطلاق نابليون الثالث صراح الأمير عبد القادر و نتيجة للصراع الذي أخذ يشتد بين العسكريين والكولون و كذا كثرة الشكاوي من الأعيان التي كانوا يرسلونها للحاكم العام أو للإمبراطور نفسه قرر الإمبراطور القدوم للجزائر 1860 لأول مرة عندما رجع من رحلته كان مقتنعا بأن سياسة الاندماج لم تنجح و نتيجة لذلك ألغى وزارة الجزائر و المستعمرات في العام نفسه وأعاد الحاكم العام العسكري إلى الجزائر وعين لذلك الجنرال بيليسي كحاكم عام و تحت تأثير أفكار الأمير عبد القادر و إسماعيل عربان* رأى نابليون أن يخلق مملكة عربية في الجزائر ففي رسالة برنامج بعث بها إلى بيليسي في 06 فيفري 1863 أمره فيها بوقف مصادرة الأراضي و إعلان المساواة الكاملة بين الجزائريين والفرنسيين والتصريح بان فرنسا لم تكن في الجزائر الاضطهاد أهلها ولكن لتجلب لهم الحضارة، والاختيار بأن الجزائر لم تكن مستعمرة ولكن مملكة عربية و إعلامهم أن نابليون إمبراطور العرب كما هو إمبراطور الفرنسيين[1].

وليؤكد ذلك أصدر قانون السيناتوس كونسلت 1863م أوقف به استعمار الأراضي واعترف فيه بحق الجزائريين في التمتع دائما بالأراضي التي كانت لهم بالتقاليد.

* وليد بكيان عاصمة غيانة في أمريكا الجنوبية21 سبتمبر 1812 وتوفي بالجزائر العاصمة 21 جانفي 1884 اسمه الحقيقي Tommas Appoline نسبة لأمه لأن والده رفض الاعتراف به، اعتنق الإسلام في مصر، تزوج في مصر 28 مارس 1840 من جزائرية كان احد مستشاري نابليون الثالث ،ومن المتحمسين لمشروع المملكة العربية، أنظر أيضا أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق ص 43.

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ط خ .ج 2، دار العرب الإسلامي بيروت لبنان، ص 21.

وفي 1865 أصدر قانون يعتبر الجزائريين فرنسيين يخضعون في الخارج لحماية قناصل فرنسا ولكنهم لا يتمتعون بنفس حقوق الفرنسيين إلا بعد التجرد من أحوالهم الشخصية وإتباع القانون الفرنسي في الأحوال المدنية[1].

مشروع المملكة العربية

إن مصطلح المملكة العربية مصطلح وضعه نابليون الثالث،قد برز في رسالته التي وجهها إلى الحاكم العام الجنرال مكماهون في 20 جوان 1865م و مع ذلك يلاحظ أن المناطق المدنية قد ازدادت اتساعا فمن 1.1 مليون هكتار ارتفعت إلى 1.859.990 هكتار و كانت سيطرة العسكريين كاملة.

و كان مشروع المملكة العربية في الواقع يرمي إلى تطبيق الهيمنة العربية هو نفسه الذي سيوافق لافيجري في تكوين ملاجئ لتمسيح أبناء الجزائر[2] .

الواقع الاقتصادي:

كانت الأرض الثروة الحقيقية للجزائريين سواء كانت ملكية الفرد أو القبيلة أو الأوقاف أو الدولة ، كما تعتبر رمز الكرامة الوطنية التي يعتز بالدفاع عنها كل مواطن لكن ما يهمنا هو علاقة الفرنسيين بالجزائريين حيث أنها لم تكن مجرد سلب السيادة و إسقاط نظام الحكم و اغتصاب الجيش الأجنبي في كل مكان و لكنها علاقة طرد اقتصادي و إحلال عناصر أجنبية على الأرض مكان السكان الأصليين.

وعناوين ملكية الأرض كانت متعددة أهمها في بداية الاحتلال الأرض المسماة البايلك ، وهي التي ترجع إلى الدولة الجزائرية سواء في عموميتها الاعتبارية أو ما كان منها ملكا لمصالح أو الأفراد خدموا الدولة و يدخل فيها الغابات والأراضي البور السائبة

[1] حياة سيدي صالح، مرجع سابق ، ص42.

[2] مرجع نفسه ، ص 42.

و كل أملاك بيت المال أما بالنسبة للأملاك الوقف أو الحبس وهي أملاك المؤسسات الدينية و الاجتماعية تساعد بها الفقراء و الطلبة و العلماء و الغرباء و يضاف كذلك الأراضي التي تعود ملكيتها إلى الأعراش* وكانت توجد كذلك الملكية الفردية للأرض يورثونها الأشخاص عن أبائهم[1].

نظرا لما تنتجه الأراضي من مختلف الحبوب لتغذية سكانها كان يصدر جزء منها إلى جنوب فرنسا وايطاليا لإنقاذ الأهالي هناك من المجاعة القاتلة، لكن بمجيء الاستعمار وشروعه بامتصاص خيرات البلاد بطريقة فوضوية و مكثفة ،فقد أوردت الصحف أثناء الاحتفال المئوي بمرور قرن على الغزو الفرنسي بأن الجزائر سنة 1930 أصبحت مضطرة الاستيراد المواد الغذائية لسد حاجات سكانها[2]

وقد عمدت إدارة الاحتلال لمصادرة أراضي الجزائر يبين بإصدار حملة من القوانين و الإجراءات التي من أهمها قرار كلوزيل القائد العام الفرنسي 8 سبتمبر 1830-20 ربيع الأول 1246 هجري بحجز أملاك العثمانيين المتضمنة أملاك الأتراك و أملاك البايلك و الأوقاف الإسلامية (الحبوس)، منتهكا البند الخامس من معاهدة تسليم الجزائر الذي نص على عدم التعرض للأوقاف تحت ضغط احتياجات الجزائريين مؤقتا و كونت فرنسا من أملاك العثمانيين مصلحة أملاك الدولة Domaine وفي قرار أخر له صادر في 07 ديسمبر 1830 مكمل للقرار السابق نص على ضم كافة الأوقاف الإسلامية التي شملت أوقاف مكة والمدينة والزوايا وسبل الخيرات وأوقاف الأندلس والطرق والمياه و الإنكشارية إلى قطاع أملاك الدولة.

* ما اصطلاح عليه بالمخزن وهي الأراضي التي كانت ممنوحة للقبائل الخادمة للدولة مقابل المساهمة في الحرب عند الحاجة أنظر أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق ص 15.

[1] أبو القاسم سعد الله،ج1، مرجع سابق. ص.ص 25-26.

[2] أحمد شفيق أبو جزر، العلاقات الجزائرية الفلسطينية في ظل الاحتلال الفرنسي مواقف و أسرار، دار هومة، ص84

وقد صدرت خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر عدة قرارات مست ملكية الجزائريين منها:

القرار الشهير عام 1839 بمصادرة أراضي الجزائريين الذين ساند والأمير عبد القادر عند استئنافه الجهاد.

عمدت السلطات الاستعمارية لربط اقتصاد الجزائر بفرنسا على إلغاء العملة الجزائرية العثمانية و إنشاء بنك الجزائر الفرنسي وصك عملة استعمارية بموجب قانون1 أوت 1851م وضم الجزائر جمركيا إلى فرنسا الذي بدا بقانون 21 سبتمبر 1851 و اكتمل بقانون 17 جويلية 1867، وفتح أسواق الجزائر أمام السلع و المنتجات الفرنسية كما تم بالتدريج تكثيف زراعة العنب لإنتاج الخمور وكذلك الحوامض والتبغ(600 طن عام 1858) للتصدير ولتسميم الجزائريين وإنشاء شبكة صك جديدة بين المناجم والموانئ لتسهيل استخراج المعادن و تصدريها خام لفرنسا، حيث بلغت تلك الصادرات عام 1857 حوالي 4205 أطنان من الحديد و 1413 طن نحاس و 5424 طن رصاص.

ويضاف لذلك مشروع استغلال المعادن كالحديد والنحاس والرصاص منذ الخمسينيات القرن 19 وكانت أهم المناجم الأولى منجم حديد غربي عنابة الذي افتتح عام 1860 و منجم الرصاص والنحاس (كاف أم الطبول) بشرقي القالة الذي كانت بدايته 1858 وقد بلغ إنتاج الرصاص مثلا 8000 طن 1858 و كانت هذه المواد تصدر خاما لتلبية احتياجات الصناعة الفرنسية.[1]

كما فرضت ضرائب باهضة على الجزائريين رغم امتلاكهم القليل وتمثلت هذه الضرائب في الضرائب العربية (العشور، الزكاة، اللازمة، ضريبة السخرة، ضريبة الأكواخ والمساكن) و كذا الضرائب العامة على ذلك ضريبة الحكر في مقاطعة قسنطينة

[1] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989 ، ج1 ، دار هومة عاصمة الثقافة العربية ،ص 160

وهذه ليست ضريبة وإنما إعادة تؤدى على الأرض التابعة للدولة التي تمنح حق استغلالها لأشخاص

- أمرية وزير الحرب المؤرخ يوم 24 مارس 1834 القاضية بدمج الأوقاف في أملاك الدولة.
- أمرية أول أكتوبر 1844 التي أجازت بيع أراضي الأوقاف ونقل ملكيتها إلى المستوطنين و قضت بشغول الأراضي الغير مستغلة التي يثبت الجزائريين ملكيتها بالوثائق في مدى ثلاثة أشهر وضمنها إلى أملاك الدولة ما أدى إلى فقد الجزائريين 200.000 هكتار دفعة واحدة
- أمرية 21 جويلية 1846 التي أدت الأمر السابق بغرض حيازة وثائق ملكية على كل مالك أرض جزائري، وإلا ضمت أرضه إلى أملاك الدولة وأوكلت أمر تحقيق من الوثائق إلى مجلس المنازعات.
- قانون 16 جويلية 1851 نص خاصته على حق الدولة في حيازة أراضي العروش
- قرار 30 أكتوبر 1858 الذي أخضع الأوقاف الأحكام المعاملات العقارية المطبقة على المسلمين و اليهود، وبذلك أدخل الوقف نهائيا في مجال التبادل العقاري فسهل ذلك ظهور المستعمرات الأوروبية الأولى بالقبة و الشراقة وحسين داي[1]
- القرار المشيخي 1863 من أجل وضع الأمور في نصابها أي تحديد أراضي العرش ورسم حدودها و تقسيم كل حد إلى دواوير ثم توزيع الأراضي إلى ملكيات فردية بين سكان كل الدوار و الهدف منه هو الوصول إلى تثبيت ملكية العرض للأرض.
- وقد بينت الرسالة التي بعث بها نابليون الثالث إلى بيليسيه أفكار عربان توماس بأن الجزائر سيتقاسمها الأهالي و الكولون متعاونين هكذا فالعرب للفلاحة و الفرنسيين

[1]- بشير بلاح، مرجع سابق، ص158.

للصناعة ، و بذلك انتقلت مساحات كبيرة من الأراضي إلى السلطات الاستعمارية[1].

قبل 1830 و بعد الاحتلال ألحقتها الإدارة بالضرائب العربية كما ألحقت ضريبة اللزمة المفروضة على المناطق الجبلية و على الواحات على اعتبارها كون هذه المناطق لا تنتج حبوبا، ألحق في اطار هذا القسم الخاص بالضرائب العربية" السنتيمات الإضافية" فرضتها الإدارة في البداية لتواجه المصاريف الطارئة من 1863 خصصتها لتغطية مصاريف التمليك الشخصي للأرض ورغم كل هذه الضرائب إلا أن المستوطنين (النواب) اقترحوا فرض غرامات جديدة على المسلمين[2] .

- وحسب الدكتور أبو قاسم سعد الله فرضوا ضريبة السخرة في العهد التركي على الأهالي لحرمانهم من استغلال أراضيهم بما في ذلك الغابات فقد كان الفلاح يدفع الزكاة ويدفع أيضا حقوق الدولة المتمثلة في ضريبة الرأس، وكانت زكاة العرش على المحاصيل حيث كان الهكتار الواحد يكلف حوالي 20 فرنك فيما تخص زكاة الحيوانات الجمل يدفع عليه أربعة فرنك، البقرة ثلاثة فرنك، الماعز 0.15 فرنك، الخروف بـــ 0.20 فرنك و كانت المقادير تحددها السلطة الفرنسية بالرجوع إلى إدارة المكاتب العربية و الرؤساء الجزائريين[3] .

- وقد قدر الدكتور روانيه مصاريف الجزائريين 1851-1866 حوالي 370.881.553 فرنك وقد كان هذا الإرهاق بالضرائب مقصودا لتجريد الجزائريين من ثرواتهم و حرمانهم من وسائل المقاومة وإجبارهم على الاستسلام والخضوع.

---

[1] أبو قاسم سعد الله ، مرجع سابق، ص 36

[2] حياة سيدي صالح، مرجع سابق ص 43-44.

[3] جمال قنان" مشاغل المجتمع الجزائري من خلال الصحافة 1882-1914، مجلة المصادر، ع التاسع، مارس 2004 ص 41.

- هذا وقد كانت الجبايات في أيدي المكاتب العربية و هي التي تستعمل القيادات الأهلية لتنفيذ إدارتها، فقد كانوا يخضعون لقوائم في قاع كل سنة و يشرعون في تنفيذ العملية في شهر ما من كل سنة، وهذا من الأدوار الأساسية للقيادات الجزائرية عندئذ، وقد كان التعسف و الرشاوى وسوء استخدام السلطة هي ميزة.

نظام الضرائب بصفة عامة، وكان رؤساء الأعراض و المشاريخ هم الذين يقومون بجمع الضرائب تحت اشرف القايد ثم يذهب بها كل شيخ إلى العربي القريب منه الذي يصب في بيت المال أو الخزينة[1]

ونتيجة للضرائب الباهظة لم تجد القبائل ما تقتات عليه سوى جذور النباتات مما أدى إلى هلاك الناس جوعا و كما دفع الفلاحين إلى إهمال زراعتهم و مواشيهم في وقت ازداد طلب المعمرين شراء هذه الثروات [2].

هذا ما ولد مجاعة قاتلة لم تشهدها الجزائر من قبل مما أتى على حياة 500.000جزائري أي خمس السكان، وقد حدثت هذه المجاعات في وقت بقي مخزون المعمرين من الحبوب كما هو يسجل أية محاولة الإغاثة للأهالي بل إن الكثير من المستوطنين كان يفرح لهلاك الشعب الجزائري[3].

1 أبو قاسم سعد الله،ج1، مرجع سابق، ج1 ،ص 76.

2 . Annie Rey GOLDZEUR. Le Royame arabe , la politique algérienne de diffusion p 180

3 يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا، في التاريخ الجزائر و العرب، مرجع سابق،ص 264

الواقع الاجتماعي:

لم تكن سياسة " المملكة العربية" التي سعى نابليون الثالث إلى تجسيدها من واقع الجزائريين شيئا رغم أنه خلال زيارته المفاجئة سنة 1860 حاول تعديل سياسته تجاه الجزائر بوضع نظام يحمي أكثر مصالح الأهالي، وهذا ما تأكد سنة 1863م في الرسالة التي بعث بها إلى الحاكم العام التي تتضمن مايلي " الجزائر ليست مستعمرة بالمعنى التام، و لكنها مملكة عربية للأهالي، مثل الكولون لهم الحق في حمايتي و أنا امبراطور العرب مثلما أنا امبراطور الفرنسيين" ظل الامبراطور يتابع الوضع في الجزائر عن طريق ما كان يصله خاصة من اسماعيل عربان، ومن خلال زيارته الثانية للجزائر إذ أن في أثنائها استلم رسالة من امرأة جزائرية تشتكي فيها الظلم الذي أصاب زوجها حيث حكم عليه بخمسة سنوات سجن بسبب سرقته "لبرنوس" وقد اندهش الإمبراطور لقسوة الحكم فأصدر في 15 جويلية 1865م قرارا جاء فيه ما يلي " إنه يجب تطبيق أحكام بدرجة الجنحة المقترحة و حسب أعراف الأهالي، وليس تبعا لنصوص القانون الجنائي الفرنسي" وهكذا ففي الوقت الذي كان من المفروض أن يحاسب المتسببون في وصول هذا الشخص إلى سرقة أصدر قانون لمعاقبة الضحية و ترك الجلاد و لذا فإن هذا الإجراء لم يكن ليغير من واقع الجزائريين شيئًا.

و كان من المفروض أن يكون عقد الستينات فترة نقاهة لهم بسبب، السياسة الجديدة التي حاول نابليون أن يتبعها، ولكن سرعان ما فاجأتهم و توالت عليهم النكبات و الكوارث الطبيعية و الاقتصادية أواخر الستينات كالجراد و الجفاف و المجاعة و الامراض و الاوبئة[1]

1 حياة سيدي صالح، مرجع سابق ص.ص 103-104.

ففي عام 1864 بدأت أفواج الجراد تغزو البلاد من كل صوب واتخذت شكلا خطيرا في عام 1866 الذي دعي " بعام الجراد" وعبرت في شهر أفريل جبال الأطلس من الجنوب إلى حقول الشمال ومزارعه، والتهمت كل ما وجدته من الخضر والثمار،فقد الناس،انتاجهم وتعرضوا لضائقة المادية شديدة، وكان أكثر المتضررين هم الجزائريين أما الأوروبيين فكانت الأزمة خفيفة عليهم ،لتوفر وسائل الوقاية لديهم والامكانيات المادية الأخرى و لقد ادعى الأب بورزي بأن " العرب لم يقاوموا الجراد و عندما سألتهم عن سبب ذلك قالوا بأن الله الذي بعثه هو الذي سيطرده" وهي دعوة غريبة لا تستند على أساس مقبول[1].

بقي خطر الجراد يتجدد كل عام تقريبا و لذلك نجد الدكتور فيتال يشير في كثير من رسائله حكم إلى إسماعيل عربان وفي عامي 1869-1870 عاد الجراد بالهجوم على البلاد وخاصة منطقة حكم المقراني بمجانة التي أتلف فيها محصولات لفلاحين فزاد من بؤسهم الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى المجاعة والأوبئة واضطر المقراني بسبب ذلك إلى أخذ قروض من البنوك والسماسرة اليهود بأرباح عالية، ليساعد بها الفلاحين على توفير حبوب البذور[2] .

ولم تكد تنتهي كارثة الجراد حتى شمل الجزائر جفاف عام، وقد كان الاوروبيون أقل الذين تعرضوا النتائج هذا القحط لأنهم كانوا يملكون أحسن الأراضي، وأكثرها ماء بخلاف الفلاحين الجزائريين الذين كانت السلطة الاستعمارية قد استولت على أراضيهم ووزعتها على المعمرين حينما اتبعت سياسة التهجير والاستيطان للعنصر الاوروبي وقد تبعت هذا الجفاف أمطار غزيرة جدا و ثلوج قوية أتلفت المحاصيل الزراعية الضعيفة وقتلت المواشي والأغنام وأضاعت ثلث ثروتها بسبب الجفاف فاضطروا إلى بيع خيولهم

1 يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية، ص 153.

2 المرجع نفسه، ص 154.

بأقل الاثمان وحلي النساء بعد استهلاك كل مخزونهم الموجود في المطامير من أهم النتائج السريعة للجفاف هو الارتفاع البارز في سعر الحبوب، فبصفة عامة ارتفع سعر الشعير الذي كان يباع بثمن 12.03 إلى 17.16 للقنطار الواحد في سبتمبر 1868 م فنسبة الزيادة 32%أما سعر القمح الذي كان بثمن 25.80 فقد ارتفع إلى 64.46 فرنك أي بنسبة 50 % في سبتمبر 1867 م، ثم وصل السعر إلى 30.86 فرنك في أكتوبر من 1867 أي بنسبة17 %للتفصيل نذكر احصائيات بعض المناطق مثلا في متيجة بسعر الشعير ارتفع من 20 فرنك إلى 22 فرنك و من 35 فرنك إلى 40 فرنك بمليانة و 75 فرنك بالجلفة[1] .

و من نتائج الجفاف كذلك تلف حوالي 2500 رأس من الماشية من مجموع 15000 و بيعت البقرة بخمسة دورو، ولم يجد الغنم من يشتريها، وفي سوق جندل بيعت الأصواف بأثمان زهيدة (فرنك للجزة الواحدة) لتجار الصوف من الفرنسيين[2] وما زاد الأمر سوء انتشار وباء الكوليرا و التيفوس فانتشر الجياع و أصبحوا يقتاتون الجذور والأعشاب والكلاب، بل إن ابلعض منهم نبشو القبور و أكلوا جثث الموتى،وذكر البعض بأنهم أكلوا حتى الأحياء من البشر، وبلغ الامر أن أصبحوا يتنازعون على المزابل والفضلات بالمدن يذكر الأب برزي" أن الجياع كانوا يغدون إلى المراكز الاوروبية بالمدن منهوكي القرى عراة، وقد غابت عنهم الصورة البشرية إذ أصبحوا هياكل عظيمة" وامتلاك الشوارع بالمتسولين وتضاعفت الاعتداءات لا من أجل الحصول على القوات، وإنما من أجل أن يقبض على المعتدي ويزج به في السجن ليضمن قوته بصفة مستمرة ومنتظمة ما زاد الأمر صعوبة انتشار الكوليرا وسط الشعب بشكل واسع يقول برزي" إنه ليصعب علينا التعرف على العدد الحقيقي للضحايا" وهو يقدر بحوالي 250ألف ضحية

1خديجة بقطاش، الحركة التشريعية الفرنسية في الجزائر 1830-1871، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائرية، دحلب الجزائر،ص106.

2 أبو القاسم سعد الله ،ج1 مرجع سابق ، ص152.

وحسب تقدير الجنرال ألارفي التقرير الذي قدمه إلى أعضاء المجلس التشريعي في مارس 1868 فإن عدد الضحايا بلغ 1857 م حوالي 89.577 ضحية أما جريدة المرشد الجزائري فتذكر بأن العدد بلغ 128.812 ضحية في الأشهر الأربعة الأولى من عام 1868 م[1].

قد امتد هذا الوباء في كامل أرجاء الوطن و ذلك الانعدام الوقاية الصحية لديهم وسوء حالتهم الاقتصادية والمعايشة، وعدم اهتمام السلطات الفرنسية بمقاومته إلا في أوساط الاوروبيين الذين كانت حالتهم جيدة لتوفر الوقاية لديهم وقد حفرت السلطات الفرنسية الخنادق لدفنهم، وقد أشار فيتال في عدد من رسائله إلى ما كان يعانيه الجزائريون فقال في رسالته 09 جويلية 1867 " إنه لم تبق الأشياء المخزنة ماثلة أمام الأعين كالعطش والجوع، والتعاسة والأمراض والأهالي يموتون بالجملة في السمندو، والعلمة وعدة جهات أخرى من جراء الكوليرا و التيفوس المتوحشين بسبب المجاعة" وروي بين أن الضحايا الكوليرا في دلس وحدق بلغوا عشرة ألاف شخص [2].

ففي الونشريس مثلا هلك 900 شخص من بين 1200 بسبب التيفوس وفي مليانة ما بين 16 إلى 19 شخص في اليوم الواحد وقد أكد الكثير من الأطباء أن وباء التيفوس لم يكن سببا في هذا العدد من الوفيات، ولكن المجاعة كانت في الغالب هي السبب، يقول الدكتور فابفي" ليس التيفوس الذي أهلك العرب ولكن أمراض مترتبة عن الجوع" أما بولي Pauly فقال" الكثير من حالات التيفوس أصابت الأوروبيين ميسروين في حين لم تصب العرب في المعتقلات" تؤكد هذه الأقوال إذن أن الأمراض لم تكن سببا في كثرة الموتى دائما وإنما كانت المجاعة هي السبب وكذلك حدثت هزة أرضية في 02 جانفي 1867 مرت خلال20 ثانية العديد من المناطق في متيجة(الشفة وموزاية والعفرون، حمر العين، برومي)[3] واتى ما تبقى البرد القارس والثلوج

1 خديجة بقطاش ،مرجح سابق،108.

[2] أبو قاسم سعد الله ،ج1، مرجع سابق ،ص 155.

[3] حياة سيدي صالح، مرجع سابق ص.ص 49-50.

الكثيفة حيث جفت الينابيع في الصيف، واشتد البرد في الشتاء فيبست الحشائش وماتت المواشي خاصة في الهضاب العليا حتى دعي"عام الشر" وعم غلاء المواد الغذائية[1].هذا وقد أرجع بعض المؤرخين أسباب موت الناس إلى قضاء الله وقدره وهو أمرا لا ينازعه المسلمون الصادقون ولكن المسلم الصادق يعتقد أن لكل شيئ سببا أيضا خاصة مع سياسة الإهمال الحرمان التي اتبعتها السلطات الفرنسية نحو الاهالي كانت المسؤولة على ذلك[2]. فالجدير بالذكر أن حدد الوفيات كان أكثر بكثير من عدد المواليد خلال هذه الفترة حيث كان مجموع المواليد و الوفيات بقسنطينة وحدها عام 1851 م 6.64% مواليد 7.8%وفيات وبناء على الإحصائيات التي جرت عام 1845 كان مجموع السكان قد بلغ المليون نسمة في المقاطعة وقد كان التل القسنطيني عام 1851 قد بلغ تعداد سكانه 920.679 ساكنا وقد كان تضاؤل السكان خلال السنوات الصعبة مرتفعا فمثلا دائرة عنابة بلغت نسبة نقص سكانها ما بين 1845-1849 % 4.31%أما القالة كانت 3.86%أما قسنطينة 2.55% ما بين 1849-1852 م هذا وقد أكدت شهادات ضباط المكاتب العربية الحالة الميئوس منها لدى الكثير من القبائل إذ لم تبخل اسرة ضحايا كما عم الرعب في البلاد و كثيرا ما فر الناس من الاوبئة تاركين مرضاهم من ورائهم[3].

و جراء المجاعات 1867-1869 كثير من العشائر دمرت مرة واحدة فأولاد يحي بن طالب قد خسروا 364 أسرة، حيث انتقلت القبيلة من مجموع سكانها 10.211 نسمة إلى 4.325 أي فقدان حوالي 5.886 نسمة 67.6% على الأقل كذلك العلاونة فقد صار عددهم حوالي 3.968 بعدما كان 8.339 نسمة أي خسارة بشرية نقدر بحوالي 4.371 نسمة بمعدل 52.6 % أما في أعالي السهول السطايفية فقد فقد أولاد عبد النور نصف عددهم حيث أصبح

[1] يحي بوعزيز، مرجع سابق ص.455

[2] أبو قاسم سعد الله، مرجع سابق ،ص 154.

[3] صالح فركوس، مرجع سابق ص.ص 246-247.

عددهم 12.785 بعد أن كان 25.031 نسمة و في المجموع يمكن القول أن مقاطعة قسنطينة قد فقدت حوالي خمس سكانها[1]

لقد بقيت هذه الارقام مخفية للأسباب سياسية وقد حاول ماكماهون تغطية ما يحدث في الجزائر بحيث أن التقارير الطبيعية تم اخفاؤها، مما دفع بأحد الاطباء العسكريين الدكتور بيري Peria أن يرسل تقريرا عن الأوضاع إلى المجلة الطبيعية و الجراحية العسكرية من أجل توضيح المسكوت عنه من قبل الحكومة الاستعمارية[2]

هذا وقد اعترف مكماهون في مذكراته أنه تحت ضغط الكولون أمر الجيش برد أفواج من الجياع الذين كانوا يتقدمون في طوابير المراكز الشمالية طلبا للقمة العيش في القمامات وكانوا يسدون الطرقات والساحات والدعوى التي تقدم بها المطالبون بإبعاد الجياع هي الخوف من انتشار العدوى وتهديد الأمن وقد أقام ماكماهون مراكز في ناحية مليانة و الأصنام و غليزان ضمت الآلاف، وهذا وقد استمرت السلطات الفرنسية في تضييقها على الجزائريين جميعا، فرغم ما حدث ورغم تبرعات وزارة الحربية و تخصص الحكومة الفرنسية مبلغا للمساعدة ،فان الضرائب ظلت هي هي لم تتغير[3]. كانت الهجرة الكبيرة جراء الجوع والأمراض والأوبئة، وقد توجهت إلى المكاتب العربية التي حاولت اسعاف الافواج الأولى غير أن المستوطنين وقفوا بقوة ضدهم مذعورين من شدة فقر الجزائريين، خائفين من السرقات ومن الأوبئة خاصة فقد غلقوا مدنهم في وجه هذه الموجات من الجزائريين[4]

" موجات جزائرية مميتة بسبب خطر العدوى" اكتسح هؤلاء البيوت المهجورة وقررت المجالس العامة طرد هذه المجاعات وكانت مصالح الأمن في 1868 م في كل من وهران ،الجزائر و قسنطينة لا تنشغل إلا بجمع الموتى ، الذين تجدهم في كل مكان تبدوا عليهم

[1] صالح فركوس، مرجع سابق ،ص 248.

[2] حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص 53.

[3] أبو قاسم سعد الله،ج1، مرجع سابق،ص 155

[4] حياة سيدي صالح، مرجع سابق ص.ص 53-54.

علامات المجاعة، وكانت الصحراء أولى المناطق التي جذبتهم الأسباب عديدة منها شساعة الأراضي،عدم وجود الأوروبيين وقد أوقفت المكاتب العربية هذه الهجرة حفاظا على الأمن في الصحراء، مع مقاومة أولاد سيدي الشيخ هذا وقد حاول الأديب الفرنسي فكتور هيغو أن يصور مأساة الجزائريين من خلال قصيدة عنوانها" البؤس" وذلك عام 1869 م، عبر فيها عن المجاعة الرهيبة التي أهلكت الجزائر 1866 و التي راح ضحيتها قرابة 300.000 شخص[1] .و من أخطر مظاهر هذا الجانب تقسيم السكان إلى أصليين وهم البربر وغزاة دخلاء بزعمهم هم العرب و بث التفرقة بينهم وقد عبر عن ذلك وزير الحربية المارشال " نييل" Niel عام 1864 بقوله...نقيم أمالا كبيرة على هذا الجنس البربري أكثر مما نقيم على الجنس الأخر ودعي إليه لافيريو غيرهما من الساسة و رجال الدين، هذا وقد عمد الاستعمار إلى تجنيس فئة من الجزائريين الذين تتوفر فيهم الشروط النادرة كالخدمة في الجيش الفرنسي أو المجالس المنتخبة أو الإدارة إضافة إلى القراءة والكتابة الفرنسية وحيازة بعض الممتلكات، مع التخلي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية وذلك بمقتضى قرار السيناتوس كونسلت ولم يقدم على التجنيس سوى 371 جزائري ما بين 1865 1875 م وفي عام 1890 بلغ عدد المرتدين عن الدين حوالي 783 شخصا..

لقد عملت السلطات الفرنسية على تفكيك المجتمع الجزائري بالنفي و التهجير والتجهيل خاصة بإضرام نار الفتنة بين القبائل، وتشجيع استهلاك الخمور و كذا ستر الفساد ومحارتهم بكل طرق خاصة بنزع أراضيهم و ممتلكاتهم مما أدلا إلى موت الملايين من الجزائريين[2].

انتشر المقراني كامل الجزائر وأصبح الجزائري يعاني من عدة أزمات منها المجاعات المختلفة التي امتدت من 1867-1869 التي حصدت حوالي ألف 500 ألف شخص[3].

[1] أبو قاسم سعد اله،ج1، مرجع سابق ،ص ص 155-156.

[2] بشير بلاح، مرجع سابق، ص 156.

[3] حياة سيدي صالح، مرجع سابق،ص 52.

كما انتشر الجراد في عامي 1869-1869 بشكل كبير مما زاد من بؤس الأهالي وانتشرت الأوبئة وصار من الصعب تقدير الموتى و الضحايا [1]. كما تذكر بعض المصادر أن قسنطينة كان يباع بها صاع القمح 70فرنكا وصاع الشعير 30 فرنك و الجزائر 20 فرنك للقمح و 13 فرنك للشعير وذلك لأن الجزائر لم تصل إليها أزمة الجفاف في ظل هذه الظروف ازداد نشاط الحركة التبشيرية التي قادها الكاردينال لافيجري*.[2]

أمام هذه السياسة أشعر إسماعيل عربان نابليون بخطورة الوضع فرأى الإمبراطور أن يكاتب الجنرال ماكماهون الحاكم العام آنذاك بالجزائر و يبدوا أن هذا المسؤول العسكري لا يطلع الإمبراطور على حقيقة المجاعة ومما قاله نابليون " لا ترغب فرنسا أن يقال عنها يوما ما أنها تركت الخاضعين لحكمها يموتون جوعا ففتح ماكماهون ورشات عمل في الجهات الخاصة للنظام المدني وملاجئ كانت عبارة عن محتشدات عسكرية جمع فيها هؤلاء المنكوبين من أجل توفير الأمن للأوروبيين[3] .

و الواضح لنا أن كل ما من كان بهم نابيون هو مصالح فرنسا، و ليست الأرواح الجزائرية التي كانت تزهق بالآلاف نتيجة سياسة اعتمدتها أداة الاحتلال إلا وهي سياسة التجويع كي حق شعب كان دائما إلى جانب فرنسا في الثروة الفرنسية حينما تحالفت ضدها الدول الأوروبية وبدلا من أن تقوم فرنسا بعمل حاسم كإرسال المؤن بعثت بلجنة من مجلس

---

[1] صالح فركوس، المكاتب العربية و الاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد1844-1871 منشورات باجي مختار، عنابة 2006 ،ص244.

2 أبو قاسم سعد الله ،الحركة الوطنية الجزائرية ط.خ.ج1 ،دار الرائد، الجزائر2009 ص150

* ولد 1825 نشط منذ شبابه في المجال الكنسي، دخل حياة الشرق عن طريق "مدارس الشرق" عمل في الشام و تعلم العربية و العادات و التقاليد، تعرف على المهاجرين هناك قبل توليد أسقفية الجزائر، تولى وظائف دينية في نانسي بفرنسا عاصر عدة عدم حكام مثل ماكماهون ثم ديفيدون تعامل مع مجاعة 1867 على أنها بركة جاءت من الله، توفي 26 نوفمبر 1892 بقرطاج بتونس عن عمر 67 سنة، أنظر حياة سيدي صالح، مرجع سابق،ص25.

[3] خديجة بقطاش ، مرجع سابق ،ص104.

الشيوخ لتحقيق في أسلوب المجاعة و التي انتهت إلى إقرار رأي المستوطنين حينما أرجعوا سبب المجاعة إلى عجز العرب عن استغلال الأراضي التي يملكونها[1].

ومن المحاولات التي هدفت إلى إدماج الجزائر محاولة إدماج القضاء الإسلامي في القضاء الفرنسي عام 1871 م وكان هذا العهد الحاكم العام بوجو الذي كان يحارب المقاومة بكل تفاصيلها ، من قاضي الصلح ومحاكم ابتدائية وأخرى استئنائية و المحاكم العسكرية وهي لا تطبق إلا القانون الجنائي الفرنسي، ولا تخص أحدا من سكان الجزائر، فهي موجهة للمسلمين والأوروبيين على السواء في كل المخالفات والجرائم، لم يبلغ الفرنسيون المجالس القضائية القديمة إلا بعد 1848 ولكنهم أزالوا منها اختصاص النظر في المسائل الشائكة التي عجز عن حلها القضاة.[2]

أنشأ في 1854 مرسوم حول القضاء الإسلامي يعتبر من جهة عن استقلالية القضاء في الشؤون المدنية و من جهة أخرى عن تدخل السلطات في قضايا الإجراءات والتنظيمات طبقا للرؤية الفرنسية كان الوزير عندئذ هو المارشال فايان و الحاكم العام هو راندون و لكنهم رفضوا هذا المرسوم.

في 1854 صدر مرسوم يتول عنه آخرون ،إنه فتح عهدا جديدا جديرا بالتنويه كان يمكن على أساسه أن تؤلف حكومة إسلامية عصرية حيث أن هذا المرسوم أزال عن القضاة المسلمين مختلف الاختصاصات في الجنايات و غيرها وجاء ليمنحهم استقلالية عن القيادات المحلية الأهلية فلم يعد القاضي تابعا للقايد أو القبيلة وقد نص على مايلي :

- إنشاء مناطق قضائية في البلاد وداخل كل منطقة محكمة مؤلفة من قاضي وعدلين.
- إنشاء المجمع الفقهي الذي كان يتألف من فقهاء وقضاة للتداول في الأمور القانونية الواردة في الشريعة.
- وقد عارض الكولون إنشاء المجلس الفقهي كما عارضوا القضاة الفرنسيون و رأوا فيه

[1] حياة سيدي صالح ،مرجع سابق ص43.

[2] أبو قاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ،مرجع سابق ،ج1 ص 365.

- ترقية للمسلمين و أعلنوا أن القضاة المسلمون منحرفون و أنهم متعففون[1] في 31 ديسمبر 1859 صدر مرسوم يمنح المحاكم الفرنسية حق الاستئناف في الأحكام التي يصدرها القضاة المسلمون ،وأصبح من حق الفرنسيين مراقبة القضاة المسلمين وقد هدف إلى إدماج القضاء الإسلامي في القضاء الفرنسي حسب رغبته الكولون[2].

[1] أبو قاسم سعد الله، مرجع سابق ،ج 1 ص.266-267.

[2] حياة سيدي صالح، مرجع سابق ص43.

التعريف بشخصية نابليون الثالث

شارل لويس نابليون بونابارت ولد في 20 أفريل 1808م وتوفى في 9 يناير 1873م كان رئيسا لفرنسا من 1848م إلى 1852م وإمبراطور لفرنسا تحت اسم نابليون الثالث من 1852م حتى 1870م.

ولد نابليون* في باريس وهو ابن لويس بونابارت ملك هولندا وأخو نابليون الأول نفى قانون صدر عام 1816م أسرة بونابارت من فرنسا، وقضى لويس نابليون شبابه في إيطاليا و ألمانيا وسويسرا، إرتبط بالمجموعات ثورية أمثال الكربوناري في إيطاليا، حاول الإيطاحة بحكومة لويس فليب الملكية عام 1836م في ستراسبورج، وعاد محاولته في بولونيا عام 1840م على إثر ذلك سجن بحصن اسمه هام، لكنه فر إلى انجلترا عام 1846م، وخلال هذه السنتين كتب أفكار النابوليونية 1839م جاعلا من سيرة عمه الشهير مثلا، كما كتب إنقراض الفقر 1844م مقترحا العمل على وضع حد للفقر و الألم، وعندما أدت ثورة 1848م إلى ظهور الجمهورية الفرنسية الثانية، رجع لويس نابليون وتم انتخابه في المجلس، وبفضل شهرته أنتخب رئيسا وفاز بـــ خمسة ملايين ونصف مليون مقترع وأدى اليمين لجمهورية، وفي شهر ديسمبر عام 1851م استطاع أن يجمع كل الصلاحيات بين يديه وأعلن نفسه إمبراطورا عام 1852م، وحكم فرنسا كإمبراطور مدة 19 عام[1].

وقد تميزت فترة حكمه بصفتين منها :

- إمبراطورية سلطوية : حيث ظهرت سياسات نابليون الداخلية متضاربة، حيث حكم حكما ديكتاتوريا وكان محاط بمغامرين غير أمناء ورغم إمكانية تصويت كل

1- http:// bahrian forums.com www.ahlaboinilat.com

*أنظر الملحق رقم "01" صورة نابليون الثالث.

الرجال إلا أن سلطات الهيئة التشريعية كانت غير نافذة كما فرض على الصحافة عدم نشر أي مناقشات.

- إمبراطورية الليبرالية : في وقت الذي تحول فيه نابليون بعد 1860م إلى تكوين إمبراطورية ليبرالية، كان الوقت قد فات، وفي عام 1869م نشر ليون جامبيتا بيان بلفيل مطالبا بديمقراطية الجذرية، وقتها أدرك نابليون مشاكل عصر الصناعة، وأطلق عليه اسم اشتراكي على صهره الفرس، ومنح مساعدة حكومية للصناعة والمصارف والسكك الحديدية و الفقراء.
- الشؤون الخارجية : كان من بين الأوائل الذين اقترحوا نزع السلاح العالمي وحاول تسوية الخلافات من خلال مؤتمرات دولية وتعاطف مع المطالبين بقومية وأدى دورا بارزا في مد يد المساعدة باستقلال رومانيا و توحيد إيطاليا.
- وأعلن نابليون أن إمبراطوريته تعنى السلم، في حين قاد فرنسا نحو سلسلة متتالية من المغامرات الفاشلة في بلدان أخرى في 1849م ساعد نابليون على إسقاط الجمهورية الكاثوليكية وإعادة البابا، كما التحق بإنجلترا وتركيا 1854م في حرب القرم ضد روسيا ووعد سرا 1859م بمساعدة الكونت دي كافور على إخراج النمساويين من إيطاليا مقابل التعهد على تسلم نيس وسافوي، كما ساعد الشعب البولندي في ثورته 1863م ضد روسيا وحاول مساعدة ماكسيمليان ليصبح إمبراطورا على المكسيك لكنه لم ينجح وقتل ماكسيمليان رميا برصاص 1867م.
- استسلم نابليون في سيدان 2 سبتمبر 1870م وهي معركة ضد روسيا واستسلم معه 80 ألف جندي وأسقط الثوريون الإمبراطورية 4 سبتمبر 1870م، وتوفى نابليون الثالث في تشيز لهيرست بإنجلترا بعد ثلاث سنوات من سقوط إمبراطوريته كانت وفاته يوم 25 يناير 1873م[1].

[1] - http:// bahrian forums.com.opc.

الفصل الثاني

سياسة نابليون الثالث إتجاه الجزائر

1- نابليون الثالث و المقاومة :

لقد شهدت منطقة الغرب الجزائري مقاومات عديدة ضد الاحتلال الفرنسي ولكن ما أحدث بصمة في تاريخ الجزائر بنضالها وقوته وحسن تسييره، وجعل الاستعمار يحسب له ألف حساب هو الأمير عبد القادر الذي اتخذ دولة ونظم الجيش بعد مبايعه الشعب له ولكن الاستعمار وبعد المقاومة الشديدة استطاع أن يجعل الأمير عبد القادر في 1847 م يقبل بشروطه التي فرضها عليها القائد الفرنسي لامور يسير* شريطة السماح له بالسفر إلى البلد الذي يرد أن يهاجر إليه لكن فرنسا لم تحترم هذا العهد الذي قطعه للأمير وقامت بسجنه مدة خمسة سنوات في سجن أمبواز بفرنسا.

وبانتخاب نابليون الثالث كرئيس للدولة من طرف الجمعية الوطنية الفرنسية في ديسمبر 1848 غير مجرى الأمور بعض الشيء، الآن الجمهوريين اليساريين كانوا يظنون أنه سيستخدم نفس طريقتهم في التسيير فرجال الكنسية و المحافظون اعتقدوا أنه ليس مثل عمله نابليون بونابرت الأول الذي كان يتميز بالثورية و استعمال القوة العسكرية، فوضعوا ثقتهم فيه، غير أن نابليون الثالث فاجأ الجميع بانتهاج سياسة خاصة به وحسب مزاجه حيث استعان بالفلاحين ورجال الأعمال وجندهم من اجل المحافظة على الاستقرار والأمن وتخلص من خصومة و كسب ولاء الجيش وكبار المسئولين في الدولة في ديسمبر 1852 ألغى النظام الجمهوري و أنشأ الإمبراطورية الثانية التي تربع على عرشها[1]

* هو رئيس أول مكتب عربي رتب عملية انتهاء الحرب مع الأمير عبد القادر أنظر حياة سيدي صالح ، مرجع سابق، ص 36.

1- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962-1997 ، دار الغرب الإسلامي ط1، ط1 2005، ص 127.

و عند تسلمه الحكم في فرنسا قام بعدة إجراءات وإصدار مختلف المراسيم و القوانين الظالمة للشعب الجزائري مما ولد حقدا كبيرا على الفرنسيين و إمبراطورهم هذا دفع بالشعب الجزائري للقيام بعدة ثورات أو انتفاضات نذكر من بينها مثلا مقاومة لالا فاطمة نسومر – أولاد سيدي الشيخ-أولاد عبدون مقاومة الصبايحية – المقراني و الحداد- انتفاضة شرشال- أرزقي البشير بلاد القبائل- ثورة الأوراس ، مقاومة التوارق.

1- **ثورة أولاد سيدي الشيخ 1864م-1881م:** بالجنوب الغربي للجزائر حين قام الأعلى بن بوبكر بن حمزة بخوض معركة واد دحو ليلية 13 مارس 1871 ثم قام في سبتمبر 1871 بخوض معركة حامية الوطيس ضد قوات كولونيل ولكن الفرنسيين كانوا أكثر عدة وعددا من الجيش الأعلى بوبكر وأجبرته على الفكر إلى الساورة حين ظل مختفيا هناك حتى وافته 1886 م.

2- **ثورة محمد بن تومي بوشوشة :** كان هذا القائد العملاق من الرجال الجزائريين الذين تعاونوا مع ثوار أولاد سيدي الشيخ و من المؤسسين لحركة التوارث بالصحراء الذين قرروا حمل السلاح ضد الاستعمار الفرنسي في أفريل 1870 هاجم مدينة القليعة واستولى على مدينة متليلي بعد حصار دام عدة أيام انتقل من مركزه بعين صالح إلى راحة الروسيات قرب ورقلة ثم توجه إلى وادي سوف، هاجم توقرت وانحصر على الفرنسيين هناك وفي 27 ديسمبر 1871 شنت القوات الفرنسية هجوم كبير على مدينة توقرت واسترجاعها وفي معركة أخرى بقيادة دولاكرا انتهج سياسة حرب العصابات لكنه أقتيد إلى ورقلة وأسر هناك 1874 سجن بقسنطينة حكم عليه بالإعدام ونفذ بتاريخ 29 جوان 1875 م[1] .

و كذلك ثورات أخرى جاءت منددة بالاستعمار الفرنسي من أهمها: الزعاطشة ،مقاومة ناصرين شهرة 1851-1875 ثورة لالة فاطمة نسومر 1854-1857 م .

[1]- عمار بوحوش، مرجع سابق .ص 129.

- عقد نابليون الثالث اجتماع استثنائي، للتداول في قضية الأمير عبد القادر* في 14 جانفي 1549 وكان على المارشال بيجو أن يزور أمبواز في 29 جانفي لمقابلة الأمير عبد القادر وإطلاعه على مقترحات جديدة لكنه انشغل بالاضطراب في باريس فكتب إليه برسالة لكن الأمير رفض مقترحاته وقال" لو جمعت فرنسا كل كنوز الدنيا في ذيل برنسي ثم خيرتني بين أخذها و بين حريتي لاخترت حريتي"[1]

- كان نابليون قد جهز له قصرا يدعى قصر تريانون يكون تحت تصرفه إذا وافق كما أن الأمير عبد القادر مقتنعا بأمر واحد وهو عدم اليأس وانتظار رأيهم أفضل لهذا كان يلزمه تنظيم حياته في القصر وانتظار أيام أفضل يقول" لا يمكن للصحة أن تأتي من هواء السجن فما يلزمني إنما هو الحرية: هو وحده قادر على شفائي" صمم نابليون الثالث على إنقاذ الشرف القومي الذي طال تلطيخه بإخلاف الوعد وقد سيطرت على عقله هذه الفكرة لذلك في 16 أكتوبر1852 [2] أمر نابليون جنوده بتحضير العربات في محطة أمبواز لنقل الأمير لويس نابليون إلى قصر وكان عائدا من جولة في بوردوا محاطا بحاشيته لكن الامير عبد القادر لم يكن يعلم بشيء وبوصول نابليون الثالث تحدث نابليون مع الرائد المشرف على العربة وأخذ ورقة وقلما وراح يكتب بضعة كلمات في الرسالة* وحين وصل إلى القصر يتبعه الجنرال سانت أرنوا والسادة فولد باروش الجنرال روكيه، العقيد فلوي، جرى إيصاله إلى القاعة الكبرى التي كان الأمير عبد القادر يستعملها كفرقة استقبال.[3]

---

* ولد1807 بالقيطنة قرب معسكر وتولى في دمشق في 26 ماي 1883 قاد المقاومة بالغرب الجزائري وقد كتب عنه"شارل تشرشل" كتاب حياة الأمير عبد القادر،أنظر أيضا حياة سيدي صالح مرجع سابق.ص143.

1- بوعلام بسايح ،الأمير عبد القادر مغلوبا مظفرا من لويس فليب إلى نابليون الثالث، ترجمة خليل أحمد وزارة الثقافة، الجزائر 2007، ص ص، 184-185.

[2]- شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر السلطان السابق للعرب، ترجمة أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر والتوزيع، تونس ص265-266.

*رسالة كتبها نابليون الثالث للامير عبد القادر أنظر الملحق رقم"02".

[3]- بوعلام بسايح، مرجع سابق ،ص 186.

يقول الأمير عبد القادر عن هذا اللقاء: "عندما دخلت وقف السلطان الذي كان قائدا على كنيسة وكان وزراءه وضباطه عن يمينه وعن يساره فتقدمت حتى تلك الطاولة الموضوعة في وسط الصالون والتي كانت تفصلني عنه وكان الرائد على يميني عندما حييت السلطان من القلب وقلت بعدة كلمات فرنسية لم أفهمها لكنني كنت من خلالها قد ميزت كلمة الحرية، إحدى الكلمات التي أعرفها جيدا، لأنها هي التي رددتها غالبا ثم ناول الرائد ورقة ثم ترجم لي ما كنت تنطوي عليه تلك الورقة ."[1]

- بمجرد ترجمة الورقة عرف عبد القادر أنه حرا أعرب نابليون عن شديد امتنانه ولم يقسم أي يمين وحين مضى لمنادات والدته حتى تقابل الأمير مع أصحابه وزف إليهم البشرى[2]

- غمرت الفرحة عائلة الأمير عبد القادر وطلبت والدته أن ترى الحاكم الكريم الذي نفس عن ولدها فطرقته ببركاتها، وبسرعة تناول نابليون الثالث الطعام مع العائلة "طبق كسكسي" ثم غادر وعند مغادرته استدار الأمير عبد القادر لأتباعه قال لهم :" الأخرون قهروني و رمو بي في السجن أما لويس نابليون فهو الوحيد الذي انتصر علي"[3]

- إن العمل الأول لعبد القادر هو جمع أصحابه والدعاء معا حتى يذر الله بركاته على السلطان الذي كان قد أعاد إليهم حريتهم ثم صعد إلى جناحه في لحظة سعادة مفاجئة محت خمس سنوات من الأسر الطويل و الشديد"[4]

[1]- بوعلام بسايح ، الأمير عبد القادر مغلوبا لكن مظفرا، مرجع سابق ص 187.

[2]- بوعلام بسايح، أعلام المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي 1830-1954 وزارة الثقافة الجزائر ،2007 ص 96.

[3]- شارل هنري تشرشل ،مرجع سابق ، ص ص 265-266.

- كتب الأمير عبد القادر قصيدة * يمجد فيها نابليون الثالث بمناسبة إطلاق سراحه ويلاحظ أن مجمل عباراتها مزخرفة ومنمقة فلا ندري إن كانت حقا للأمير هاته العبارات أو أن الفرنسيين قد تلاعبوا ببعض المصطلحات.

- بعد إطلاق سراح الأمير عبد القادر من السجن أمبواز وجهت له دعوى من أجل زيادة قصر سان كلود وتوجه إلى هناك في 30 أكتوبر مرفقا بقارة محمد ابن علال و هناك ألقى الأمير كلمة قائلا." أيها الأمير إنني غير معتاد على تقاليدكم، ولعلني على وشك أن أرتكب خطأ و لكنني أرجوا أن أعبر عن عواطفي نحوكم ونحو الشخصيات المرموقة التي أراها حولكم،إن آخرين قد وعدوا بشيء لم ينجزوه، ولكن سموك قد أنجزت تعهدات لم تلتزم بها فشكرا على كرمك الذي مكنني من أن أذهب للعيش في بلاد إسلامية.

- إن الكلمات تذهب كما تذهب الريح أما الكتابة فهي خالدة إنني أقدم إلى سموك هذه الورقة إنها تحتوي على وعد مكتوب".

- لقد كانت هذه الورقة وعد قدمه الأمير عبد القادر لنابليون الثالث بعد التدخل في أي شؤون تخص الجزائر.

- و رد عليه نابليون قائلا:" يا عبد القادر إنني لم أفقد ثقتي فيك أبدا وليس لي حاجة إلى هذه الورقة المكتوبة التي تفضلت بتقديمها إلي بكل نبل، إنني لم أطلب منك أبدا كما تعلم، وعدا أو قسما ومع ذلك اخترت أن تكتب وأن تقدم بين يدي الوثيقة إنني أقبلها"[2]

- وحسب رأي الشخصي أنه من غير المعقول أن يعد ويقسم الأمير عبد القادر على شيء لم يطلب منه وخاصة أن الأمير يتعلق بالجزائر التي يحبها ولطالما دافع عنها فربما هذا الوعد كان الثمن خفي وراء إطلاق سراحه وذهاب إلى بلد مسلم للعيش فيه وكيف نبرر مساعدة الأمير عبد القادر غير مباشرة للمقاومة الجزائرية خاصة وأن أحد أحفاده "الأمير خالد" جاء للجزائر وقاد المقاومة.

---

*قصيدة كتبها الأمير عبد القادر لنابليون الثالث، أنظر الملحق رقم .03

1- بوعلام بسايح ،أعلام المقاومة الجزائرية، مرجع سابق، ص 266.

- لم يكتفي نابليون الثالث بتحرير الأمير فقط بل أكرمه غاية الإكرام وأعجب به أشد الإعجاب وأقام له المآدب والحفلات وسار معه وسط الجماهير بباريس وتبادل معه الهدايا والوعود القاطعة وأغرق عليه المال بعد انتقاله للشرق بل فكر في إعادته أميرا على الجزائر وسلطانا على العرب في المشرق وباختصار نابليون قد جعله شخصا أخر بينهم موفر الكرامة والحرية.

- إن هذا الجميل ظل يحفظه الأمير عبد القادر لنابليون أينما ذهب سواء في بروسة أو دمشق في مصر أو في الحجاز وكان يرد التحية بأحسن منها، كان يزوره في باريس أو يكتب إليه كلما استوجب الأمر، فزار باريس مرة في زلزال بروسة 1855 ليطلب موافقته على انتقال لدمشق وزارها ثانية 1865 م ليهديه نابليون وساما جراء تدخله في الشام وزيادة معاشه الذي بلغ 150.000 فرنك وقد ظل الأمير عبد القادر وفيا لنابليون إلى غاية وفاته كما ظل نابليون وفيا له وعند سقوط نابليون الثالث 1870م كان عمر الأمير عبد القادر حوالي 63 سنة، فلم يفعل الأمير ما فعله رجال الجمهورية الثانية في فرنسا حين دعموا له ملومين بالكلمة التي قطعها له رجال العهد السابق، بل ظل محافظا لوعده لنابليون فلم يقم بأي شيء يناقض وعده.[1]ومن بين الأشياء التي تؤكد حب نابليون للأمير عبد القادر محاولة تنصيب أميرا على العرب الفكرة التي تناولتها بعض الصحف وبثها بعض الكتاب فيها رشحه البعض ليكون ملكا على اليونان 1864م ولكن نابليون بعث رسالة إلى بيليسي* يقول أنه سلطان العرب منها هو سلطان على فرنسا وحاول التمهيد لفكرة إنشاء مملكة عربية يكون الأمير عبد القادر سلطانا عليها.

[1]- بوعلام بسايح، ، الأمير عبد القادر مغلوبا لكن مظفرا، مرجع سابق ، ص 25.

* حاكم عام الجزائر من ديسمبر 1860 إلى 1864 كان تعيينه دليل على عودة السلطة الحاكم العام العسكريين في الجزائر انتهج نفس سياسة سالفة راندون قيما يخص مصادر الأراضي لخدمة النشاط الاستيطاني، شهدت فترة حكمه زيارة نابليون الثالث الأولى 1860م كما ارتبط بعدة مجازر أشهرها مجرزة أولاد رياح بالظهرة 1845م انظر حياة سيدي صالح ،مرجع سابق ص 43.

نظرا لمشاهدته السياسية الاستعمارية من تطور في أساليب القمع و الاستغلال و تشجيع الاستيطان ونزع الملكية لم يقف الجزائري مكتوب الأيدي فاغرا فاهن بل أخذ يتحين الفرص للثأر لكرامته وتأكيد رفضه الوجود الفرنسي مغتنما فرصة الهزيمة الفرنسية أمام الألمان واهتزاز قوتها.

أخذ الجزائري يستجمع قواه ليواجه سيطرة الكولون واليهود، الذين اشتدت شكوكهم، كانت ردات فعله متنوعة عسكرية تمثلت في المقاومات الشعبية وسلمية تجلت في العرائض والشكاوي والهجرة و المقاطعة محاولا بذلك رفضه للاحتلال وللضغط على الكولون اليهود الذين وجدوا في المؤسسات التشريعية الدعم و التأييد بقوانين ومراسيم قوت نفوذهم.

2. نابليون الثالث و جوائح الجزائر

نظرا لسياسة التسلط الاستعماري التي جاء بها نابليون الثالث من خلال مصادرة أراضي الجزائريين وإعطائها المعمرين خاصة بعدما أصبح تعمير الجزائر بالأوروبيين مذهبا رسميا و التي أدت إلى ظهور أزمات وخيمة انعكست سلبيا على الجزائريين والتي نذكر منها.

أزمة سنوات 1866 إلى سنة 1868م: كانت هذه الأزمات هي أعظم أزمة عرفها الكاتب صالح العنتري و المتمثلة في:

- حدوث الجوائح التي نزلت بالزرع و النباتات وأتلفتها
- انتشار مرض " الرهمة " الذي أهلك المواشي سنة 1867 من قلة علفها وتبنها في فصل الشتاء.
- زمن الجراد على القطر سنة 1868 وما أحدثه من تلف بالزرع والأشجار والنباتات و نتج عن ذلك عدة نتائج منها :

- موت المواشي وكذا انعدام الحبوب من الأسواق وارتفاع أسعار الحبوب ارتفاعا فاحشا طيلة ثلاث سنوات إضافة للانتشار الواسع لوباء الكوليرا و التيفيس وغيرهما من الأمراض الفتاكة خاصة بعد ضياع الأملاك و الثروات التي تركت أصحابها السابقين فقراء .
- وقد حاول صالح العنتري أن يصف هول هذه الأزمة الأخيرة فقال:" وفيها اشرف الناس على الهلاك و البلاء العظيم، بحيث انه لم يسمع في الزمان بمثلها وقد حصل فيها الضعفاء عامة الخلق، بل والكثيرون من التشتت و الفناء واكل الحشيش ونحوه.[1]
- فكانت المجاعة تحصد أرواح الجزائريين بنسبة كبيرة فلم تكد سنة 1867م [2]

تفرغ من الآلام حتى ظهرت ألام جديدة استمرت ماسيها شهور طويلة فأخرجت أيام 1848، فإذا كان الوباء اخذ معه عددا غير محصور من الضحايا فان المجاعة المرعبة جاءت لتهدد بكل ضغوطها وقلتها للجزائريين فقد عرفت سنوات الستينات جفاف كبيرا ولم تكد الأمطار تبلل الأرض ونقصت من سنة إلى أخرى، حتى جفت كليا، فيبست الحشائش وماتت المواشي ونشئت من جراء ذلك المجاعة في البلاد وعم غلاء المواد الغذائية وجاء في تقرير الدكتور فيتال بتاريخ 25 جوان 1867م إن سعر القمح بلغ مائة فرنك للصاع الواحد وسعر الشعير بلغ خمسة و أربعين فرنكا للصاع في حين كان يباع عند الحرث بسعر ستة وعشرين فرنكا ،كما فقد الجزائريون نصف ماشيتهم أي حوالي 13 مليون رأس في سنة 1867 وفي شهر أوت من نفس السنة كانت المطامير قد نفذت لم يجد الجزائريون ما يأكلونه[3].وقد ذكر العنتري أن جل المتضررين من هول هذه

[1]- صالح العنتري، مجاعات قسنطينة ، تحقيق وتقديم رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1974، ص 17.

[2]- محمد العيساوي، وأخرون الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري1830-1871 مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع ،2011 ص ص 149-150.

3- نفسه ص 150.

المجاعة أقدموا على لاقتيات مما تعافه النفس البشرية ويحرمه الشرع كأكل القطط والدم الميتة وغير ذلك من المحرمات المستقذرة [1].

وقد وصف لافيجري من خلال رسالته في الجريدة الكاتوليكية بتاريخ 01 جانفي 1862 وضعية الجزائريين بان عددا كبيرا منهم يعيشون منذ عدة أشهر على الأعشاب و أوراق الأشجار مثل الحيوانات

وقد وصف قديس تنس ذلك بقوله:" وقد لاحظنا بأنفسنا نسوة تجمعن حبات غير مهضومة موجودة في فضلات الحصان، لم يأكلونها وكان الأطفال في صراع مع الكلاب على العظام كانت في علب النفايات وكانوا يأكلون الأوراق التي كانت متسخة بالنفايات و نتيجة لذلك سجلت أعداد كبيرة من الضحايا حيث كانت جثث مرمية في كل مكان [2] و في ظل هذه الأزمة صدر قرار يمنع حملات التلقيح وتزامن ذلك مع النقص الفادح في عدد الأطباء و الممرضين و كأن فرنسا تعتمد موت الجزائريين[3]

قدر الجيلالي ضاري الضحايا بمليون نسمة في الفترة ما بين 1867-1868م[4]

وتشير التقارير إلى انخفاض عدد سكان في المدن الجزائرية منذ الاحتلال وخلال الخمسينات لم يبقى في العاصمة سوى حوالي 18000 نسمة بعد أن كان العدد في سنة 1830 حوالي مائة ألف وكانت قسنطينة قبل احتلالها سنة 1837 حوالي مائة ألف نسمة أيضا ولكنها في الخمسينات لم تؤدي سوى 22.000 ألف نسمة تلمسان وهي تأوي 11.300 ومع تناقص عدد سكان تناقص عدد الحرفيين العمال والطلبة خاصة، وان

1- صالح العنتري، مرجع سابق ، ص 18

2- محمد العيساوي، مرجع سابق ص147

3- ايفون توارن، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة 1830-1880ترجمة محمد عبد الكريم أوزغلة، ط خ دار القصبة للنشر و التوزيع 2005، ص 369.

4- محمد العيساوي، مرجع سابق ص147.

الجزائر قسنطينة كانت تمران خلال الخمسينات بأزمة اجتماعية وأخلاقية حادة الانتشار الدعارة والمخدرات فيهما[1].

والجدول الآتي يوضح لنا الحركة المواليد و الوفيات بقسنطينة:

المواليد				الوفيات			
1850	-	-	773	402	311	673	1386
1851	-	-	1119	338	308	377	1379

من خلال الجدول نلاحظ أن مجموع المواليد لسنة 1850 أقل من مجموع مواليد سنة 1851 أما بالنسبة للوفيات فنلاحظ أن النسبة العالية خلال السنتين كانت عند الأطفال بنسبة 637 سنة 1850 و733 نسبة 1851 ثم مرتبة الرجال بعدها خلال 1850 كان عدد الوفيات من الرجال حوالي 402 وفي سنة 1851 أصبح 338 ثم مرتبة النساء الذين لم يحدث تغيير كبير في نسبة الوفيات وكان المجموع سنة 1850 حوالي 1386 شخص وفي سنة 1851 قد ارتفع إلى حوالي 1379 شخص وذلك نتيجة لسوء الأحوال المعيشية والصحية للشعب الجزائري[2]

وقد ظلت الحالة الصحية والاجتماعية للأهالي سيئة للغاية حيث تكرر انتشار الأمراض واشتد خطرها 1867 م و عان الجزائريون من انعدام وسائل الوقاية الصحية لديهم معاناة كبيرة فكانوا يموتون جماعات في القرى والمدن والطرقات وقد سجلنا الإحصاءات بالنسبة بوفيات بالمقاطعة خلال 1867 كالتالي:[3]

[1]- ابو قاسم سعد الله،ج1، مرجع سابق، ص ص 150-151

[2]- صالح فركوس، مرجع سابق،ص 146.

[3]- نفسه ، ص 147.

من 25 إلى 30 سبتمبر	1985 نسمة
من 01 أكتوبر 08 أكتوبر	1167 نسمة
من 09 إلى 15 أكتوبر	867 نسمة
من 16 إلى غاية 22 أكتوبر	544 نسمة

وفيما يخص تناقص عدد سكان الجزائر يعترف العديد من السفاحين أنفسهم عن مدى طغيان الكولون والمهانة المسلطة على الأهالي من بينهم ماورد عن الأخصائي الديموغرافي ر.ريكو "عند وصولنا إلى غاية الجزائر السابقة كان عدد سكانها يقدر "بخمسة ملايين" انخفض عدد السكان من الأهالي في احصاء سنة 1866 إلى غاية "2.652.072

- وقد قدر غراند ميزون عدد ضحايا الانتفاضات و الأوبئة و المجاعات و الإبعاد وراء البحار بـــ 87000 سنويا من 1830 إلى 1872 وأن الجزائر فقدت خلال 42 سنة ثلث سكانها[1]

من 23 إلى 29 أكتوبر	453 نسمة
من 30 إلى 02 نوفمبر	518 نسمة
من 06 إلى 12 نوفمبر	183 نسمة
من 13 إلى 19 نوفمبر	250 نسمة
من 20 إلى 26 نوفمبر	69 نسمة
من 27 إلى 03 ديسمبر	98 نسمة
من 04 إلى 10 ديسمبر	39 نسمة

[2] وإذا حكمنا من خلال الكتابات المعاصرة بأن العدد الكلي لسكان الجزائر عشية الاحتلال كان ثلاثة ملايين فإن هذا الرقم أخذ يتناقص بعد الاحتلال بدلا أن يزيد نحو 2.800.000

[1]- شارل روبير أجرون، المجتمع الجزائري في مخبر الإيديولوجية الكلونيالية، ترجمة محمد العربي ولد خليفة، ط2، وزارة الثقافة ، الجزائر، 3،201 ص 12.

[2]- أبو القاسم سعد الله,ج1. مرجع سابق، ص 80.

نسمة 1840 و2.350.000 سنة 1865 م وفي السنة جرى إحصاء أول مرة رغم أن البلاد لم تكن كلها محتلة عندئذ وقد قامت بها مكاتب العربية العسكرية.[1] والجدول الاتي يبين الاحصائيات المفصلة:[2]

الدوائر من سنة 1866 م	إلى سنة 1869 م العدد المفقود
قسنطينة 154.503 نسمة	92.679 نسمة 61.842
مليلة 29.656 نسمة	3.639-25.963
عين البيضاء 61.183نسمة	18.485 -42.698
تبسة 41.11 نسمة	18.314 -23.297
سطيف 147.567 نسمة	22.519 -122.048
تاقيطونت 30.151 نسمة	1.485 -28.666
بجاية 87.870 نسمة	8.412-79.458
برج بوعريريج 97.363 نسمة	13.977-83.386
باتنة 108.229نسمة	22.427-85.802
قالمة 36.792	6.644-30.148

في ظل هذا الوضع دخلت الجائح ميدان المهاترات أيضا بين المدنين والعسكريين الفرنسيين فحاول ماكمهون* أن يخفي أثار المجاعة على نابليون الثالث وعلى الرأي العام أكثر من نصف عام، وإثر رسالة بعث بها إلى إسماعيل عربان لنابليون الثالث شعر بخطورة الوضع [3] فبعث برسالة * إلى مكماهون وقال أنه لا يرضى أن يقال إن فرنسا تركت العرب يموتون دون أن تفعل شيئا لذلك فتح ماكماهون ورشات عمل في الجهات

[1]- أبو القاسم سعدالله ،ج1. مرجع سابق، ص81.

[2]- صالح فركوس، مرجع سابق ص249.

* ولد 1808 توفي 1893، قائد عسكري بارز تخرج من مدرسة سان سير في 1827 مارشال وثالث رئيس للجمهورية الفرنسية بعد مشاركته في الحروب القرم عوضا في المجلس الشيوخ، وعين حاكما على الجزائر 1864 وشهدت الجزائر خلال فترة حكمه رهيبة 1867-1868-1869 أنظر حياة سيدي صالح ،مرجع سابق ص 40.

[3]- يحي بوعزيز ، مرجع سابق ،ص ص 24-25.

* رسالة بعث بها نابليون الثالث إلى الحاكم العام ماكماهون أنظر الملحق رقم "4" .

الخاضعة للنظام المدني، والملاجئ كانت عبارة عن محتشدات عسكرية جمع فيها هؤلاء المذكورين لا من أجل إسعافهم ولكن من أجل توفير الأمن الأوروبيين ووزع صدقات على المحتاجين و الجائعين [1].

- أما الكاردينال لافيجري فقد استغل المأساة وقام يناصر دعاة النظام المدني متهما النظام العسكري وحملاته إلى أن السلطة العسكرية في الجزائر وقعت ضد النشاط التبشيري الذي أرد القيام به في البلاد القبائل وقد استطاع أن يلعب دورا توجيهيا لفائدة الاستعمار والمعمرين فكان مؤيدا لهم في قضية المملكة العربية.[2]

انتشرت أخبار المجاعة خارج فرنسا مما أدى بالبرلمان إلى البحث عن الأسباب وإستأصالها فكلفت لجنة برئاسة النائب لوهون بالتحقيق و كان لوهون من أتباع نابليون الثالث جاءت هذه اللجنة إلى الجزائر 1868 م واستمعت إلى أراء الكولون والعسكريين في الأزمة.

- أعلنت هذه اللجنة أن الناس عاجزون عن استغلال أراضيهم وطالبت بالكثير من الأمور، وقيل إن كولون قد اتفقوا على المطالبة بالاندماج والحكم المدني عدا واحد كان مع الحكم العسكري وأخر كان مع الحكم الذاتي، ويذكر أن هذه اللجنة لم تكن أبدا مهتمتاً بحقيقة الوضع في البلاد وإنما سمعت فقط إلى تنفيذ أمرا الكولون ومن بين توصيات التي خرجت بها اللجنة لوهون 1868 ما يلي:

1- الأزمة الاقتصادية التي عايشتها الجزائر جاءت نتيجة عدم ممارسة الاستعمار بطريقة كاذبة ولذلك فلا بد من توسيع المساحات الزراعية و زيادة القطع الأرضية ومضاعفة عدد الكولون ومنحهم الماء وتسهيل القروض لهم.

[1]- خديجة بقطاش، مرجع سابق ص105.

[2]- يحي بوعزيز ، موضوعات وقضايا، مرجع سابق ،ص 25.

2- رفض النظام الاستثنائي والعمل بالاندماج الكامل مع الوطن الأم وهذا يستلزم أن يكون للكولون نواب وممثلون في المجالس العامة عن طريق الانتخاب، مع تطبيق القوانين الفرنسية التي ولدوا معها.

3- تخليص العربي من رقبة الانتماء للقبيلة والعرش والإسراع في تكوين الملكية الفردية للأرض الفرنسية لأن كل التوصيات السابقة لا يمكن تحقيقها إلا مع النظام المدني الليبرالي.

4- معانات العرب من المجاعة ترجع إلى كونهم يعيشون في المناطق العسكرية وليس لهم موارد يستفيدون منهما العدم وجود الكولون بالقرب منهم.[1]

- على إثر ذلك خصصت الحكومة مبلغا قدره 400 ألف فرنك في 1868 ثم مبلغا أخر قيمته مليونين من الفرنكات في مارس 1868، لكنها لم تكفي الإيصال الحبوب في وقتها المناسب كما كانت هذه المساعدة ارتجالية وغير منظمة.[2]

ولكن الإمبراطور لم يقتنع بأعمال اللجنة الأولى فألف لجنة تحقيق أخرى في 05 ماي 1869 برئاسة الجنرال راندون * وعضوية بييك (عرفت بلجنة راندون بييك) فقامت بتحقيق طويل دام أسابيع وأعدت مشروعا الإقامة النظام المدني بالجزائر للمستوطنين الأوروبيين وافق عليه المجلس التشريعي الفرنسي في جلسة يوم 9 مارس 1870 م.[3]

-ومن ضمن خطوطه العريضة إلغاء النظام العسكري والمكاتب العربية، وإقامة حكم وإدارة مدنية وإخضاع الاهالي للمحاكم الزجرية الفرنسية التي يرأسها المحلفون اليهود المخادعون والتجنيس الجماعي لليهود الذي صدر قرار تم تطبيقه يوم 24 أكتوبر

---

[1]- أبوقاسم سعد الله،ج1 مرجع سابق، ص 161.

[2]- خديجة بقطاش ،مرجع سابق، ص 104.

* كان حاكما عام للجزائر 1851 تصدى لعدة مقاومات من بينها مقاومتي الحاج عمر سنة 1856و 7 جويلية 1857 و مقاومة لالة فاطمة في 1878 م أنظر أيضا حياة سيدي صالح، مرجع سابق ،ص 20.

[3]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص 24.

1870.ومن الوسائل التي لجأت إليها السلطات الفرنسية السماح للأعراش المتضررة بالاقتراض من مؤسسات القرض العقاري لشراء حبوب الزراعة بشروط منها، رد المبلغ خلال سنتين بفائدة 8.5% وكذلك فتحت خدمات عمالية في الطرقات والسكة الحديدية وقنوات جلب المياه[1]. لقد قال البعض أن سبب هذه الأزمة يرجع إلى سياسة المملكة العربية، وحكم لوهون وكذلك إلى الملكية الجماعية للأرض أو الشيوعية العربية، كما سماها بعضهم وأوصى بضرورة الإسراع في تطبيق الملكية الفردية وهذا طبعا ما كان يريده الكولون وأنصارهم ،والواقع ما أنقذ بعض الجزائريين من الموت الأكيد هو التضامن الشعبي سواء بالقرض من القيادات أو الأغنياء أو حسن الاستقبال والاشتراك في المأكل والملبس من المواطنين العاديين وقد سجل ذلك الفرنسيين أنفسهم في بعض المناطق مثل ناحية زواوة، كذلك بعثت فرنسا إلى ميناء سكيكدة باخرة محملة بالحبوب لتوزع على بعض الزراع لبذرها بطريق السلفة وعملت على فتح المشاريع الشغل للعمال كتجفيف المستنقعات مقابل الحصول على بعض المال أو الحبوب.[2]

وقد ظهر الكاردينال لافيجري الذي رد سبب المجاعة إلى الإقطاع و يبدو وأن هذا غير صحيح لأن الديون كبيرة التي ترتبت على الملاك الكبار من الجزائريين إثر انقاذهم للجياع كانت كبيرة بحيث أفرغوا مطاميرهم وخسروا ثرواتهم، ومن هؤلاء الباشاغا المقراني الذي يلعب طورا كبيرا علميا في إغاثة المنكوبين، فبدعوة من الجنرال ماكماهون تسلف المقراني من السيد مسرين اليهودي، وكان يملك سهما في البنك الجزائر مبلغ ثلاث مائة وخمسين ألف فرنك في شكل وصولات إلى حساب البنك الجزائري ولم يبعث أن ارتفع المبلغ إلى الأرباح إلى نصف مليون فرنك واقترض من السيد عبادي اليهودي أبوقاية بسطيف فارتفعت ديونه إلى مليون فرنك خصها لإنقاذ الجياع من الموت.[3]

---

[1]- خديجة بقطاش مرجع سابق ،ص 205.

[2]- أبو قاسم سعد الله،ج2، مرجع سابق، ص 162.

[3]- خديجة بقطاش ، مرجع سابق، ص 107.

- اشتد الصراع بين العسكريين والمدنيين فكل منهما يحمل المسؤولية لأخر في حين كانت الكنيسة في أقصى نشاطها واستغلت الفرصة من أجل جذب أكبر عدد ممكن من الأطفال وتعليمهم ثم القدوم بهم إلى الجزائر ليصبحوا مستوطنين خاصة من فرنسا[1].

- وقد حاول الأديب والنائب الفرنسي فكتور هيغو "Victor Hugo" أن يصور مأساة الجزائر من خلال قصيدة* عنوانها " البؤس " "misère " وذلك سنة 1869 م، عبر فيها عن المجاعة الرهيبة التي أهلكت الجزائريين.

3- نابليون الثالث و الاستيطان:

خضعت الجزائر خلال فترة الحكم العسكري إلى سلطة الجيش الفرنسي وابتداء من 15 أفريل 1845 م صدر مرسوم ملكي يقضي بإنشاء حكم مدني في المناطق التي توجد بها جاليات أوروبية وفي نفس السنة تقرر إنشاء ثلاث مقاطعات بالجزائر وهي :الجزائر وهران، قسنطينة وفي هذه الأراضي توجد الأراضي التي تخضع للحكم المدني، وأراضي خاضعة للحكم العسكري و الأراضي المختلطة.[2].

وقد اعتمدت إدارة الاحتلال على تشجيع النشاط الاستيطاني من الوهلة الأولى ثم عرف دفعا خاصا في عهد الإمبراطورية، فعني سنة 1864 م مثلا وصل عدد المستوطنين إلى 235000 نسمة وبحلول 1871 م وصل إلى 245000 ألف لقد كانت نسبة ارتفاع المعمرين الوافدين من فرنسا وأنحاء العالم لم تكن بالشكل الذي كانت تحبذه و تتمناه إدارة الاحتلال ،ففي نظرها بقي العدد ضعيفا جدا[3].

[1]- يحي بوعزيز، مرجع سابق ،ص ص , 24-25.

*أنظر المقطوعة كاملة في الملحق وثيقة رقم (05) .

[2] بوعزة بوضرساية، الجرائم الفرنسية و الابادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19 م ، مرجع سابق، ص 19.

[3] نفسه، ص ص 195-196.

إلى جانب سياسة التوسع في الغزو والاحتلال اتبعت فرنسا الإمبراطورية سياسة التهجير والاستيطان الأوروبي من فرنسا وأوروبا إلى الجزائر فبعد إعلان النظام الإمبراطوري 1852 شرعت الحكومة الإمبراطوري في ترحيل المجرمين، والمعارضين لسياستها و للنظام الإمبراطوري إلى الجزائر، لتتخلص من شغبهم و مشاكلهم [1]

صرح المحافظ DUBUZIT قائلا " نحن في الجزائر جمهوريون ولقد صرحنا ألد أعداء الإمبراطورية او المملكة العربية أو أحزاب الاستيطان... تحمل في نظرنا مدلولا واحد غير هذا الكلام صريح يعبر العاطفة الناجمة في النفوس المستوطنين الجزائريين وعن ردود أفعالهم ازاء الامبراطورية الثانية" فلقد كانوا معارضين للنظام الإمبراطوري وكانوا يعادونه بشتى مضامينه والسبب الرئيسي في ذلك هو كون السياسة المتبعة من طرف نابليون الثالث ومن طرف ضباط المكاتب العربية كانت تضع الأهالي في مركز الاهتمام [2]

من المعلوم أن الجمهوريين لم يظهروا أية معارضة للاستيلاء ،على مدينة الجزائر ولا وقفوا ضد الاحتلال الجزائر بل ظلوا أثناء النظام الملكي متشبثين بقناعهم الراسخة في مستقبل الاستيطان بالجزائر رغم انتقادات الليبراليين ورغم التردد الذي أبدته الحكومات المتعاقبة بخصوص هذا الموضوع بل ذهبوا إلى التشبث بمساندة المستوطنات التي أنشأها المارشال بيجو ولما قامت الجمهورية الثانية اولت اهتماماتها للمستوطنين" الجزائريين" ووعدتهم بدمج المؤسسات الموجودة بالجزائر تدريجيا في مؤسسات فرنسا وكذا الاستجابة لمطالبهم الأساسية[3]

تبنى المستوطنين باسم المبادئ الجمهورية مطالب أساسية تتمثل أساسيا في العودة إلى نظام الحكم المدني والإدماج السياسي، وكانوا يعتقدون أنهم وفقوا نظام الحكم المدني

[1]- يحي بوعزيز ،مرجع سابق ص 470-471 .

[2]- شارل روبير أجرون ،مرجع سابق ص 73.

[3]- نفسه، ص 74

والإدماج السياسي وكانوا يعتقدون أنهم وفقوا في تحقيق مأربهم سنة 1858 م عندما أنشئت وزارة خاصة بشؤون الجزائر وألغي منصب الحاكم وعلى اثر بروز منظومة صحفية في الجزائر ظلت المدة سنة واحدة بين 18 أوت 1858 و 21 سبتمبر 1859 متحررة تماما فتمكن الإعلاميون الجمهوريون من استغلال تلك الفترة وانفتح المجال أمام توجه إيديولوجي جزائري حول فكرة الإدماج.

- أعلن الأميرJérôme napoléon اثر تعيينه على رأس الوزارة المكلفة بشؤون الجزائريين بتاريخ 24 جوان 1858 عن تطبيقه سياسة إدماجية ووضعت حكومته نصب عينها تحقيق هدف يتمثل في الاستيطان" إننا نتعايش مع قومية مسلحة وحيوية ينبغي كسر شوكتها بواسطة إدماجها .وفي المقاطعات العسكرية يمارس الزعماء العرب تحت السلطة الجنرالات نفوذا للقضاء عليه ينبغي أن تهدف جهودنا إلى تطوير المبادرات الفردية واستبدال القبلي بمفاهيم جديدة تتمثل في روح المسؤولية والملكية الضريبية بشكل يساعد على تحضير السكان للالتحاق بنظام الحكم المدني [1]

وانطلاقا من هذه السياسية (سياسة جيروم نابليون) بذلت الجهود لتسهيل تنقل الأهالي المنضودين تحت لواء القبائل و العمل في المستثمرات الأوروبي الموجودة في مناطق التل ولتخليصهم من نفوذ الزعماء التقليديين ولقد وجد من بين الخماسين من استغل تلك الفرصة للتملص من الديون التي عليه وتبعوهم في ذلك بعض الفلاحين الصغار مما تسبب فإضراب ظروف للإنتاج [2].

لقد تم توطين 12 ألف مستوطن في الثلاثي الأخير سنة 1849 م وأسس 42 مركزا استيطانيا وارتفع عدد الأجانب الأوروبيين في جانفي 1850 م إلى 112.607 نسمة وبلغ عددهم 1856 لإلى 166 ألف نسمة ثم ارتفع إلى حوالي 2000 ألف نسمة في

[1]- شارل روبير أجرون، المرجع السابق، ص 75.

[2]- نفسه، ص76.

1866 م [1]، و الملاحظ أن هنا سياسة نابيلون الثالث الاستيطانية كانت ترمي إلى توسيع النشاط الاستيطاني رغم ما صرح به أو ما صدر له من تصريحات مثل: " الجزائر ليست مستعمرة بالمعنى التام ولكنها مملكة عربية الأهالي مثل كولون لهم الحق في حمايتي وأنا إمبراطور العرب مثلها أنا إمبراطور الفرنسيين" هذا البلد هو في وقت نفسه مملكة عربية مستوطنة أوروبية وقاعدة فرنسية"

من خلال هذا التصريح الأخير حاول نابليون طمأنة الكولون والعرب وبذلك محاولة التوفيق.

قام المستوطنون الأوروبيين بالجزائر بإعداد برنامج سياسي مكثف لتدعيم نفوذهم في الجزائر واقامة نظام سياسي يخدمهم إلى الأبد وكان الزعيم المحرك لمخططاتهم الدكتور أوڤيسط و وريتر * الذي يعتبر هو المتكلم الرسمي باسم المستوطنين في عهد نابليون الثالث وقد اشتهر بفكرة " نظرية الإدماج التدريجي للجزائريين" وعليه فلا بد من العمل تدريجيا للإدماج الجزائريين في المجتمع الأوروبي وذلك برفع المستوى المعيشي والاجتماعي للأبناء البلد الأصليين[1]

وتتمثل خطة المستوطنين الأوروبيين التي وضعها الطبيب فيما يلي:

1- التمثيل النيابي للمستوطنين الأوروبيين في البرلمان الفرنسي.
2- إقامة حكم مدني
3- إنشاء مجلس للحكومة يتكون من شخصيات منتخبة.
4- إعلان التي منطقة مدنية يحكمها الولاة و رؤساء البلديات

[1]- محمد العيساوي، وآخرون ، مرجع سابق ص145.

* طبيب عسكري عاصر فترة نابليون الثالث من المدافعين عن المستوطنين وتشجيع الهجرة الأوروبية تقلد منصب مدير الشؤون الدنية بوهران أبعده نابليون ثم أصبح مستوطن أنظر أبو القاسم سعد الله ، مرجع سابق ص 133.

1-عمار بوحوش.مرجع سابق.ص152.

5- السماح للمحاكم الفرنسية بالنظر في القضايا الجنائية

6- عدم السماح للعرب أن يشتروا الأراضي التي صودرت منهم.

7- عدم الاعتراف بأراضي العرش و إقامة نظام للملكية الخاصة الفردية.[1]

وقد كتب هنوتو قائلا: "كل ما يحلم به الكولون هو إقامة برجوازية فيؤدون فيها دور العبيد[2] كما ذكرت جريدة المنتخب في 26 نوفمبر 1882" لا بد من نزع الأراضي من أيدي أربابها عل سبيل الإجمال"

كان أوڤيسط ووتير سبق له أن مثل الحكومة لدى الأمير عبد القادر وهو يعرف المجتمع العربي فلم يغب عنه أن قضية الأهالي مسألة جوهرية وأن الإدماج الإداري حسب رأيه تركيبة دوائية مشبوهة ،وقد ناضل من أجل المستوطنين، و نادى بضرورة رفع الأهالي إلى مستويات الاجتماعية شيئا فشيئا و بالتتابع و مراحل كي نتجنب الوقوع في المحظور.

ولكن يبدو أن التوفيق لم يكن وقتها حليف تلك الدعوى الان الإمبراطور الواقع تحت تأثير " مذهب العرب" كان يعرف سياسة فرنسا في الجزائر "' بعبارات مغايرة تماما وهي سياسية يعبر عنها الرسالة الشهيرة الموجهة الى MAC MACHON ماكماهون والمستهلة بمشروع أعده سنة 1857 م وهي مستعملة أيضا من رسالة أخرى كتبها 1865 والذي دعي فيها ماكماهون إلى باريس

حاول أوڤيسط ومن سبقه من clémenit duvernois * أن يدافعوا عن الحقوق المقدسة للمستوطنين وكانوا يطالبون أن تكون لهم مكانة في الطليعة الممتازة وقد اختاروا

[1]- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص152.

[2]- حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص70.

* مدير سابق لصحيفة LA COLONISATIONو يعمل كذلك في صفيحة أخرى L'ALGERIE NOUVELLE أصدر مؤلف 1858 م تتلخص مجمل أفكاره في الاستيطان و اللامركزية الإدارة المركزية السياسية و تفكيك المجتمع العربي ، أنظر المرجع نفسه ص 82.

أساليب ماهرة لذلك بدعوى أن نظام الحاكم المدني وحده الكفيل بتحرير جموع الأهالي من القمع والتسلط عليها من طرف زعمائهم وقالوا على لسان العرب " ضعونا تحت سلطة القانون العام وفككوا نظام القبيلة واعترفوا بالملكية الفردية، واتركونا نتمتع بها وفق هوانا ووزعوا أراضي العرش وأسسوا محاكم نظامية " هذه من صحفي اسمه Bert Holon محرر جريدة L'Algérie .[1]

كان نابليون قد وعد الفرنسيين أثناء زيارته إلى الجزائر 1860 ، بتشجيع حركة الهجرة والاستيطان في هذه الأراضي التي ستظل حسبه فرنسية، دائما كما صرح خلال زيارته الثانية سنة 1865 انه اعد مائة مليون فرنك لتشجيع هذه الحركة، ورغم ان بارو BARAULT عارض إرسال حثالة المجتمع الفرنسي إلى الجزائر وقال " أتركوهم يسكنون الشوارع على إرسالهم إلى الجزائر لأنها في طمأنينة العاصمة"[2]

وبتشجيع الاستثمار في الجزائر قدم العديد من رجال الأعمال و المقاولين ومن بينهم الباريسي دومونشي الذي منح 2672 هكتار في تيبازة عام 1854 طرد منها 96 عائلة لينشئ عليها وحدات سكينة للمهاجرين.

شركة جينيواز السويسرية، التي تألفت عام 1853 من طرف رأسماليين من جنيف وتحصلت في عشر سنوات على 281 ألف هكتار لإنشاء القرى.

الشركة العامة للهجرة ومقطع الحديد التي منحت مساحة 25500 هكتار في عام 1865 مقابل إنشاء سد فرقوق قرب المحمدية.

شركة جمعية الغابات التي تحصلت على 160الف هكتار من الغابات لتستغلها لمدة 60 عاما فقامت يبيعها إلى 30معمرا أروبيا رغم أنها ليست ملكا لها.[3] .

---

[1]- شارل روبير أجرون ، مرجع سابق ص 81.

[2]- نفسه ، ص141.

[3]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق ، ص 471.

لقد ساهم المبشرون في الجزائر مساهمة كبيرة في فيما يتعلق في الاستثمار الاستيطاني وقد سار هذا الدور عبر ثلاث محاور:

1- حيازة الجمعيات التبشيرية نفسها للأراضي إن الأرقام التالية تبين المساحات الشاسعة من أراضي الجزائريين التي منحت لبعض الجمعيات التبشيرية في الجزائر وملاجئ اليتامى60هكتار للأخوات الكاثوليكيات في وهران و11هكتار للأخوات العقيدة " ڤالمة" 55 هكتار لملجأ وهران لليتامى– 4 هكتارات لملجأ بوفاريك -100 هكتار لملجأ بن عكنون لليتامى –منها 4 هكتارات أشجار مثمرة و17 هكتار من الكرم هذا بالإضافة إلى ما تملكه جمعية الآباء البيض من مساحات شاسعة في الحراش و العطاف هذا المشروع الذي يمنح عليه لافيجري رسام المعمر الأول.كما توضح لنا الصورة *

2- تربية اليتامى ليصبحوا معمرين: تيتم بالجزائر ما بين 1830-1850 عدد كبير من الأطفال كانت أسباب ذلك ما يلي:

- هلاك الوالدين نتيجة عدم القدرة على التأقلم مع مناخ الجزائر
- هلاك كثير من العسكريين في القتال
- انفصال الوالدين بعد الزواج غير شرعي.

نتيجة لذلك أوكلت السلطات تربية هؤلاء للجمعيات التبشيرية التي بدأت ذلك 1839 وعلمتهم الحرف الفلاحية ثم تأتي بهم للجزائر مقابل 4 على 5 هكتارات من الأراضي لكل واحدة منهم.

3- استقدام المواطنين إلى الجزائر قام بهذا الدور لافيجري 1871 غداة إخماد ثورة المقراني حيث صادر الاحتلال ما يقارب 500 ألف هكتار من الأراضي[1].

[1]- محمد الطاهر وعلي ،التعليم التبشيري في الجزائر 1830-1904 منشورات دحلب – الجزائر .2009 ،ص 54.

*صورة لافيجري مع عدد من الأطفال اليتامى ملحق رقم "06".

ففي سنة 1889 صدر مرسوم يجنس المواليد الأوروبيين بالجنسية الفرنسية لأن هاجس فرنسا في تلك الفترة هو وجود أكبر عدد من المستوطنين من أجل تعمير الجزائر فقد قدمت بهم من مختلف أنحاء العالم (اسبانيين، مالطيين، يونانيين) ولكن عند مرور فترة لاحظت أن عدد الفرنسيين قليل بالنسبة للجنسيات الأخرى لذلك شجعت على التبشير بواسطة مختلف الطرق وكذا الاعتناء بالأطفال المبشرين والمعنويين بغرض جلبهم للوطن المستوطن حديثا.لقد شجعت الإمبراطورية الفرنسية وإنشاء القرى والمجموعات الفلاحية إلى درجة كبيرة منذ بداية الاحتلال وإلى غاية خروجها من الجزائر وما يهمنا أن نلاحظ مدى تطور ذلك في فترة دراستنا و الجداول الآتي يوضح لنا ذلك:

المدة	قرى المجموعات فلاحية	المساحة بالهكتارات	السكان الفرنسيون
1850-1830	150	427.604	63.497
1860-1851	91	184.255	103.322
1870-1861	23	73.211	129.898
1880-1871	207	233.369	195.418
1890-1881	89	161.661	267.672
1900-1891	80	99.353	264.257
1920-1901	217	248.289	633.149
1929-1921	71		
المجموع	928	1458.323	/

جدول يبين نتائج الاستيطان الرسمي من 1830م إلى غاية 1929 م : من خلال الجدول نلاحظ أن سكان الفرنسيون كانفي تزايد مستمر وذلك راجع إلى تشجيع الحكومة لذلك

وتوفير المسكن لهم وكل الضروريات كذلك نلاحظ عدد القرى كان يتزايد ثم ينخفض من سنة إلى أخرى ولكن وصل أوجه في 1901إلى 1920[1].

السنة	عدد المهجرين	زيادة بنسبة
1851م	312.708	/
1853	142.379	% 7.28
1854	151.712	%6.55
1855	155.607	%2.56
1856	158.282	%1.72
1857	180.476	%14.02
الزيادة لمدة 6 سنوات	47.764	%35.99

جدول يوضح عدد المهاجرين إلى الجزائر خلال سنوات 1851-1857

يوضح لنا الجدول عدد المهاجرين إلى الجزائر ففي 1851كانم عددهم 312.708 مهاجر ثم بدأ ينخفض في السنوات 1853..1856م ثم ارتفع وصار 180.472 وكانت نسبة الزيادة لهذه السنوات حوالي 35.99 % [2]

بينما يتزايد عدد الأوروبيين في الجزائر بدأ عدد الجزائريين يتناقص نتيجة الهجرة التي عرفتها البلاد فبحلول سنة 1872 كان بالجزائر ما يقارب 20% من المسلمين فقط حسب رأي الحاكم العام شانزي وقد دفعت هذه الحالة بالجزائريين إلى عدد مناطق خوفا من العقوبات خاصة المرسوم الملكي 22 جويلية 1834 يقضي بغرض عقوبة على كل من ينتقل من مكانة فقرر الجزائريون ترك البلاد نهائيا إلى الدول المجاورة وهذا ما كنت تريده فرنسا التي طبقت كمثيلتها إسرائيل سياسة الملىء والتفريغ فكانت تحاول إبعاد السكان الأصليين والمجيء بسكان غرباء.

[1]- عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في نزاع الجزائر المعاصر (1830-1900) ديوان المطبوعات الجامعية، 4، 2007، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر 154.

[2]- عميراوي حميدة، من تاريخ الجزائر الحديث ، ط2 دار الهدى ، الجزائر2009، ص 78.

اثر نشاط حركة الاستيطان تقر، تهجير مائة ألف أوروبي واعتمد المجلس الأوروبي الفرنسي خمسين مليون فرنك لإنشاء مراكز مستعمرات أوروبية استيطانية وثم ترخيص أراضي للمهاجرين من 2 إلى 20هكتار ومنازل وحيوانات وآلات وبلغ عدد القرى الاستعمارية التي أنشئت فيما بعد أعوام 1851-1857 ثمانية وستين قرية .[1]

رقم التسجيل الثابت	طبيعة العقار	أصله	موقعه	السعة الحقيقية	الحدود و النواحي
2	أثار لامبير وأراضي فلاحية	عرش أراضي للقبائل سلمت لمصلحة	دائرة باتنة العسكرية	4.7.33ه 10أ 50 س	يحدها شملا وشرقا أراضي باتنة ومن نواحي أخرى أراضي عرشية

قسنطينة 6 أفريل 1862 [2]

- وقد أنشأت القوات الفرنسية العديد من القرى وفي مناطق مختلفة في أرجاء الوطن مثلا إنشاء القرى السويسرية والماهونية، فلقد أقامت 45 أسرة ماهونية بفوردلو ببرج الكيفان حاليا ذلك الميناء الصغير الواقع بخليج الجزائر على بعد 18 كلم شرقا المدينة الجزائر.
- أسرة ستون من المعمرين الجزائر مركز رفيغو الذي يبعد 37 كلم جنوب الجزائر وذلك على مساحة 626 هكتار سلبت من أصحابها الأصليين على ضفة وادي الحراش وكذلك إعمار وادي العلايق (10 كلم شمال الغربي من البليدة)
- بئر توتة (22 كلم جنوب غربي الجزائر) فقد أنشئت تلقائيا على الطريق بين الجزائر والبليدة على أراضي مبسطة، بمبادرة من عدد من التجار والعمال أقامت بها 20أسرة عام 1851 كما أقام بعض الكادحين القادمين من سويسرا بالقليعة.

[1]- يحي بوعزيز، مرجع سابق ،ص 471.

[2]- عبد الحميد زورو ، مرجع سابق ،ص 160.

أما في وهران أقيمت 3 مراكز - عين الترك بناء حوالي 60منزلا.

- عين تيموشنت بناء حوالي 12 منزلا.

- سيدي بلعباس يشتمل على حي عسكري وأخر مدني.

وممن بين أشكال الاستيطان الفرنسي للجزائر نميت نوعين منه فهنالك الاستيطان الرسمي و الاستيطان الحر.

1- الاستيطان الرسمي: اقترح ستوكمار على إدارة الاحتلال جلب سكان من النمسا لاستخدامهم في المشاريع الزراعية ضمانا الأمن وسلامة مزارعهم، وبأمر من العقيد مانقوا سخر المحكوم عليهم من السجناء للقيام بأعمال الاستصلاح و التشجير في ضواحي العاصمة وبمساعدتهم استطاع الاحتلال بناء المستوطنات وحققت فوائد وأرباحا للاستعمار كما طالب غاسطو نائب بالجزائر في البرلمان الفرنسي بإنشاء صندوق للتعمير وردت عليه الحكومة بخلق مشروع بـــ300 قرية بمعدل 50 مسكن في القرية الواحدة أي توطين 15000 عائلة.[1]

- شرعت سلطات الاحتلال في تهيئة وشق الطرقات ونشر المناشير كامل فرنسا تتوسل إلى الأوروبيين وتحثهم على الهجرة والاستيطان في الجزائر وتعهدت بمنحهم قطع زراعية من 4 حتى 12 هكتار مقابل 1200 حتى 500 فرنك و نجحت هذه الدعاية فخلقت 17 مركزا استيطانيا 1842 وفي مدة 1840إلى 1850 نشأ 132 مركزا استيطانيا جديدا منه 45 في عمالة وهران 62 في الجزائر و24 في قسنطينة أما من فترة 1851-1870 أنشأ الاستعمار الفرنسي 104 مركزا جديدا 35 في وهران 30بقسنطينة، وبعد هزيمة فرنسا على ألمانيا وجهت دعوة إلى المهاجرين من الألزاس و اللورين ومنح لهم قانون 1871 العديد من الأراضي الزراعية.[2]

---

[1]- شارل اندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر، الغزو وبدايات الاستعمار، 1827-1871 ،ط1 ،ج1 دار الأمة للطباعة والنشر و التوزيع ، الجزائر 2008.ص 109.

[2]- بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج1 ، ط خ وزارة المجاهدين ، الجزائر ص ص 40-41.

ابتداء من 1851 بلغ عدد المهاجرين في واد الحمام 14 مستوطنا وفي 1854 نزل بنفس المنطقة 164 مهاجر من ألمانيا يتألفون من24 عائلة وفي1860 تحول الكولون المستفيدون من الأراضي إلى ملاكين حقيقي لكل منهم حيازة أرضية من8 إلى 12 هكتار

2- الاستيطان الحر: في الحقيقة ما كان الأوروبيين أن يستولوا أبدا على أراضي جزائرية لولا الاستيطان الرسمي الذي تحملت الدولة الفرنسية الاستعمارية أعباءه كشفها للطرقات و تكلفها بانجاز البنايات ومنح الأراضي وجلب المياه ومن أمثلته نذكر: تحصل الكولون الأحرار على العديد من الأراضي و الضياع خاصة مع الدعم المالي من طرف الدولة لتوسيع مشاريعهم والتي تستهدف إلى تحقيق أكبر قدر من زيادة عن طريق شراء المزيد من الأراضي للفلاحين وأقيمت المستوطنات التالية :

- قطاع الوحدة الزراعية بسيق.
- طبيعة سانمور بعربال جنوب شرقي وهران.
- ملكية فرنكونيل بخميس
- ضيعات دوبوي في المسيلة
- وسجل الاستيطان الحر وجودا مبكرا في معسكر بإنشاء احد الكولون الأحرار الإقدام ملكية في بوحنيفية سماها "LA FERME DU BLOCKHAUTTS" ضيعة الحصن.
- كما قام الكولون 126 ضيعة في تلاغ لوحدها وأقامت امرأة أوروبية تدعى شوبو ليف مستوطنة أشبه بقرية تأوي 200 مزارع من أصل أوروبي[1].

[1]- بن داهة عدة ، مرجع سابق ،ص ص,74-75.

يتضح لنا مما تقدم لنا أن الاستعمار استعمل العديد من الوسائل في قمع مختلف المقاومات والثورات ولكنه قام في نفس الوقت بعمل إنساني مع الأمير عبد القادر عند إطلاق سراحه وكانت هذه الخطة من أجل إبعاده عن المقاومة خاصة مع توجه الإمبراطور إلى سياسة الاستيطان وإعطاء المستوطنين الكثير من الامتيازات خاصة مع الهجرة الأوروبية للبلاد وفرارا أبنائها منها جراء العديد من الظروف القاسية من أهمها المجاعات و الأمراض تسلط الإدارة الاستعمارية.

الفصل الثالث

مشاريع نابليون الإصلاحية

نظرا للاحتلال الفرنسي للجزائر وفرض السلطات الاستعمارية لسياسة تعسفية إجرامية من بطش وإرهاب بإخضاع الآمال للقوانين الزجرية واستغلال ثرواتهم خاصة بعدما جاء نابليون بسياسة الإدماج وإصدار لقانون سيناتوس كونسلت لسنتي 1863م-1865م الذي جرد الأهالي من حقوقهم والتخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية، هذا ما ولد ردود فعل عنيفة لدى الشعب الجزائري الذي عبر عن رفضه التام من خلال نضاله المستمر متبنيا فكرة الحفاظ على الكيان الجزائري.

1/ سياسة الإدماج:

بعدما خضعت بلاد القبائل للجيوش الفرنسية الغازية في جويلية 1857، اكتملت سيطرة فرنسا على شمال الجزائر، وبدأ بذلك جدل استعماري حول جدوى استمرار النظام العسكري، القائم على المكاسب العربية، بالنظل إلى مرافقه من رشوة وتحويل أموال وقمع، واستغل المستوطنون الفرصة فراحوا يهاجمون السلطة العسكرية والمكاتب العربية وينادون بإدماج الجزائر في فرنسا في إطار حكم مدني، وتجريد الجزائرين من الأرض وتقديمها للمهاجرين الأوروبيين بلا حدود[1]

كما أن نابليون الثالث قد أعطى انطباعا الأوروبيين في الجزائر بأنه يؤيد فكرة إدماج الجزائر في فرنسا، وقد أكد هذه الحقيقة علانية في خطابه المشهور بمدينة بوردو الفرنسية سنة 1852 حيث أعلن أنه توجد مملكة مواجهة لمدينة مرسيليا ينبغي إدماجها في فرنسا، غير أنه في واقع الأمر كان تخطيطا للإنفراد بالسلطة وإنشاء وزارة خاصة بالشؤون الجزائرية يشرف عليها الأمير جيروم نابليون أصغر أشقاء نابليون بونابارت الذي كان مشهورا بفضائحه وعدم وجود رغبة لديه لمغادرة فرنسا وقصور الإمبراطورية بفرنسا، وادعى الإمبراطور نابليون الثالث أن دور الجيش الفرنسي في الجزائر قد انتهى بعد الاستيلاء على بلاد القبائل سنة 1857، ولهذا يتعين على فرنسا أن تقيم إدارة مدنية في الجزائر بوضع حد لوزارة الحربية التي تشرف على الشؤون الجزائرية لغاية 1857.[2]

وتحقيقا لهذا الهدف قام نابليون الثالث يوم 24 جوان 1857 بإنشاء وزارة للجزائر والمستعمرات وعين على رأسها جيروم نابليون وحسب النصوص القانونية، فإن المهمة

[1] بشير بلاح، مرجع سابق، ص 141.

[2] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 127.

الأولى لهذه الوزارة هي توحيد جميع المصالح الحكومية والهيئات التي تعمل بالجزائر بحيث تصير تخضع جميع المصالح لسلطة مركزية واحدة[1]

والمهمة الثانية لهذه الوزارة هي إعادة تنظيم الأمور الإدارية بالجزائر، بحيث تقرر إنشاء أمانة عامة في الوزارة تشرف على قضايا العدالة والشؤون الدينية والتعليم، وهذا بالإضافة إلى ثلاث إدارات رئيسية هي: إدارة الشؤون الداخلية وإدارة الشؤون المالية وإدارة الشؤون العسكرية والبحرية ومن مجموع هذه المصالح تشكل: المجلس الأعلى للجزائر والمستعمرات، وكان هذا المجلس عبارة عن هيئة استشارية للوزارة الجزائر، المصلحة الوحيدة التي انتقلت إلى وزارة أخرى هي مصلحة الجمارك التي أصبحت تابعة لوزارة المالية[2]

وكان الهدف من إنشاء وزارة خاصة بالجزائر والمستعمرات هو تسهيل تسيير شؤون المستعمرة بإزالة كل إمكانية حدوث منازعات في الاختصاص ما بين السلطات المدنية والعسكرية وإعطاء حرية أكبر في العمل بالنسبة للإدارة المحلية، تتكون وزارة الجزائر والمستعمرات من مديرية شؤون الجزائر ومديرية المستعمرات اللتين كليهما تحولتا عن وزارتي الحرب والبحرية، أما فيما يخص الجزائر فيتم تركيز كل المصالح المدنية في الوزارة الجدية باستثناء التعليم الرسمي والشؤون الدينية مما تم إلحاقه بالوزارتين الوصيتين يمثل إنشاء وزارة الجزائر درجة عليا في سياسة الإلحاق الإداري التي بدء بها سنة 1834م وعملت حكومة الجمهورية الثانية في 1848م. [3]

كما سيستبدل مجلس الحكومة في الفترة التي ظهرت فيها هذه الوزارة الجديدة بمجلس أعلى للجزائر والمستعمرات بعقد جلساته بمدينة باريس هكذا وبعد عشر سنوات

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 127.

[2] نفسه، ص 127.

[3] جمال خرشي، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر(1830-1962)، دار القصبة للنشر 2009، ص ص204-205.

من التجربة الجمهورية الأولى في تنفيذ مشروع استيعاب الجزائر إداريا وسياسيا يقوم نابيلون الثالث باتخاذ إجراءات أكثر راديكالية، لتصبح وزارة الجزائر والمستعمرات مكلفة بالإشراف على ممارسة السلطات المدنية والعسكرية في الجزائر ومركزة كل شؤون الأقاليم الواقعة فيمها وراء البحر بهدف توحيد سياسة فرنسا على مستوى كل الإمبراطورية الكولوتيالية، مما يترتب عنه تحول الجزائر إل مجرد امتداد إداري لفرنسا[1]

تعتبر الجزائر بحكم وضعها القانوني الخاص ومن وجهة النظر الكولونيالية المحور الأساس في إستراتيجية فرنسا الجيو سياسية، وفي هذا الصدد يقول كيمون jules* comlon مبررا إنشاء وزارة الجزائر "تفرض المستجدات جمع مصالح وشؤون الجزائر وتونس والمستعمرات الأخرى في وزارة واحدة، وأنه من مطلق الضرورة ليكون عمل موحد على مستوى كل الأقاليم التي هي تحت الهيمنة الفرنسية بإفريقيا"[2]

وفي تقرير 29 جويلية 1859 يعرض جيروم نابوليون على الإمبراطور النهج الذي يجب إتباعه إزاء السكان الأهالي قائلا: "لا يمكن للجزائر أن تكون شبيهة بأية واحدة من المستعمرات الأجنبية، ففي الهند الحكم يمارس بواسطة القادة من أصل البلد بإبعاد الاستعمار، وبالولايات المتحدة فقد تم الاستيطان فيها بفعل إبادة الهنود أو طردهم، فلا شيء مثل هذا يمكن أن يمارس في إفريقيا، إن مشاكلنا أكبر من ذلك بكثير إذ نحن امام جنس محب للحرب علينا إحتواءه وإيصاله له حضارتنا ومسألة إقناع وجذب المهاجرين بهدف الوصول إلى تركيبة ناتجة عن صهر لمختلف الأجناس، والعمل على تطوير

[1] جمال حزشي، مرجع سابق، ص206.

* دبلوماسي فرنسي عين والي على قسنطينة في 1878 ثم حاكم عام للجزائر سن 1891 عرف عهده عدة إنجازات من أهمها التوسع في عدة مناطق منها الصحراء، والوقوف في وجه المقاومة باستعمال مختلف الأساليب، أنظر حياة سيدي صالح مرجع سابق، ص 168.

[2] المرجع نفسه، ص 206.

حضارة راقية باستخدام نتائج أكبر لاكتشافات العلمية الحديثة...مستوطن يتطور...فيجب إذن إحقاق التوافق ما بين كل هذه المصالح المتعارضة"[1]

لكن سياسة الإدماج الإداري توسعت نطاقها في تقييم صلاحيات جنرالات الفيالق العسكرية والولاة، فعندما أبقى الأمير على التقسيم بين الأراضي المدنيين والعسكريين فإنما فعل ذلك ليظهر إرادته في توسيع مقاطعة كل الأراضي التي عاد إليها السلام، كما أثارت عملية القيام بمسح المخططات الهندسية قلق الأهالي الذين لم تكترث المكاتب العربية لطمأنتهم حول أفاق جديدة، ففي الإقليم العسكري كان القائد يمارس الصلاحيات المدنية كالوالي الذي تضاعفت سلطاته، أما قائد الإقليم العسكري الذي فقد استقلاليته الإدارية لأنه كان تابعا لوزير الجزائر، فكان يساعده مستشار الشؤون المدنية حيث كان المعتمد العسكري يمثل الجيش بمفرده أمام مدير أملاك الدولة والضرائب المختلفة إلى جانب عضو مدني يعينه الوزير، ولكن الجديد في الأمر كان يتمثل في إنشاء مجلس عام في كل مقاطعة تطبيق صلاحياته على المقاطعة وعلى الإقليم العسكري في أن واحد، وكان الإمبراطور هو من يختار الأعضاء من ضمن ملاك الأراضي وقدماء الموظفين والضباط، ونادرا ما كان يختارهم من بين التجار أو رجال القانون، ولقد أصبح المستشارون الجدد الذين كانوا يناقشون الميزانية من ضم أبطال الاستعمار المدني، فتم إنشاء ست مقاطعات فرعية في كل من المدية، مليانة ومعسكر وتلمسان وقالمة وسطيف كما أخذت مناطق المقاطعات أراضي من الإقليم العسكري بإنشاء المحافظات المدنية لأومال* وتمور** وباتنة وجيجيل وسوق أهراس وفي إطار هذه الإجراءات تم إخضاع 177000 أوروبي ضمن 183000 للقانون العام

[1] شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص 695.

* تمثل سور الغزلان حاليا، أنظر شارل أندري جوليان، ص 695.

** تمثل الغزوات حاليا، نفسه، ص 695.

وفي ظل هذا ظهرت نفس الغدارة في الإدماج ضمن الإصلاحات القضائية ولا سيما فيما يتعلق بالسكان الأوروبيين وقدم الوزير إعادة تنظيم محكمة الاستئناف في مدينة الجزائر باستثناء غرفة الاتهام على أنها خطوة إضافية نحو الإدماج التام للمجالس القضائية في فرنسا وهي خطوة تم اختيارها من قبل في المجال المدني والتأديبي ولقد احدث إصلاح عدالة الأهالي عدوانية كبيرة ضد الأمير نابليون إلى درجة أنه كان يقال أنها سبب استقالته[1].

ومتصدرو المرسوم المؤرخ في 20 أوت 1848 الذي وضعت بموجبه العدالة الفرنسية تحت سلطة حافظة الأختام، احتفظت العدالة الإسلامية بطابعها الخاص للإدارة الجزائرية التابعة لوزير الحرب ثم لوزير الجزائر، وفي هذا المجال كانت سياسة الإدماج تقوم على إلغاء طابعها الأصلي لتقريبها تدريجيا من العدالة الفرنسية، وكانت تهدف أساسا إلى إيصال السلطات المفرطة للضباط، ومنذ الاحتلال كان في إمكان السلطات العسكرية فرض غرامات مالية على الأهالي أو سحيتهم بدون أي محاكمة في حين كان القادة العسكريين يتمتعون بنفوذ واسع للغاية إلى درجة أنهم تمكنو من تأسيس "الوضع في الحبس إلى شعار أخر" فعارضت الصحافة بشدة هذا الوضع فأراد المرشال "فاين" حصر تنفيذها في العقوبات المسلطة على العناصر المشاغبة التي تريد المساس بالأمن العام (منشور 04 مارس 1858) ولم يبلغ المارشال راندون تعليماته إلى قائد الفرق العسكرية[2]

وعلى إثر هذا كانت المكاتب العربية تعتبر سلطتها الولائية ضرورية لحفظ النظام أمام الأمير نابليون فكان على العكس يدين "تطبيق نظام القمع المباشر وخارج نطاق القضاء المسلط على الشعب العربي" حيث لم تجد له مبرر في أي نص كما اصطدم قراره بتنفيذ المنشور الذي أصدره المارشال "فاين" بنفس المعارضة فقرر إلغاء هذه العقوبات

[1] شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص695.

[2] نفسه، ص696.

التعسفية، ثم بخصوص ملاحظات ماكماهون الذي تذرع لحظر حدوث التمرد، فقد قرر على المدى المتوسط، إنشاء لجان تأديبية لدى القيادة العليا وقادة الفرق العسكرية وقادة الفرق الفرعية واقترحت اللجنة الأولى على الوزير إبعاد الأهالي الذين يعتبرون خطرين على بقاء الاستعمار الفرنسي أو انتساب النظام العام، فكان بإمكان اللجان الفرعية وشبه الفرعية على التوالي المطالبة بالحبس لمدة سنة أو ستة أشهر، إذا أن مخالفات الشرطة أو الأخطاء التي ترتكبها المصالح العسكرية لا يترتب عليها إلا الحبس لمدة 15 يوما أو شعر أو شهرين ينطق بها قادة المقاطعة أو الفرق العسكرية أو الفرق الفرعية، وبالإضافة إلى ذلك وعملا على تحديد التجاوزات، فقد منح الأمير الضباط من استعمال ختم خاص بالحروف العربية الذي تخصص مستقبلا لقادة الفرق العسكرية أو الفرق الفرعية أو المقاطعة، كما جرد قادة الأهالي وحتى أعلاهم منزلة من حق فرص عقوبة الحبس كما ألغى الوزير العقوبات الجماعية المفروضة على القبائل بسبب الجرائم المرتكبة فوق إقليمهم والتي لم يتم الكشف عن مرتكبيها [1].

كما أثبت إلحاح الأمير نابليون على تحديد تعليماته بتنفيذ مقاضاة العرب الذين يعتبرون في عداد المتهمين أمام مجلس الحرب بصفة منتظمة وتطبيق الضمانات التي تقدمها اللجان التأديبية، أن هذه التعليمات لم تطبق، ولقد أظهر تحالف المكاتب العربية مقاومة شديدة لهذه المحاولة كما لقيت عملية إلغاء الغرامات الجماعية معارضة شرسة إلى درجة أنها فتحت المجابهة بين العسكريين والمدنيين، واضطر الوزير إلى إدخال تعديلات على منشوره الأول بالموافقة على إبقائها عندما يتعلق الأمر بالجرائم المرتكبة بنوع من التواطئ الجماعي لعدد كبير من المدنيين وعندما تكون العقوبة الفردية مستحيلة، ولقد سمح هذا الاستثناء للسلطات العسكرية بالإبقاء على القاعدة لأنها كانت ترى في السكوت نوع من التواطئ.

[1] شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص696.

وأخيرا صدر مرسوم بنص على حرية كل الصفقات العقارية دون التمييز بين الأقاليم وكان ذلك بمثابة انتصار للمعمرين على الضباط، حيث كتب ماكماهون في مذكراته أن الولاة احترموا عشرة مواقع في القرى التي كثيرا منها لا تتوفر فيها شروط الأمن والنظافة اللازمين وتحصل من الوزير على أن لا تتخذ السلطة المدنية أي قرار دون رأي القائد الأعلى الذي لم يقم بأي جهد لتسهيل مهمته، في المجال العقاري، عارض الأمير نابليون المكاتب العربية، فكان يريد التمسك بتفضيل المصلحة العائلية على المصلحة القبلية وباستبدال الملكية الشائعة والجماعية بالملكية الخاصة حيثما كان ذلك ممكنا دون خطر[1]

إن معاناة الجزائريين من الآثار السيئة التي خلفتها مجاعة (1867-1868) أعطت فرصة ثمينة للسلطات الاستعمارية بتوسيع مجالها الإدماجي مستعينة بالجنسية لتنصير أهل البلاد وتعليم أطفالهم والذي ازداد نشاطا بمجيء الافيجري.

بعد وفاة يافي* أسقف الجزائر في 16 نوفمبر 1866 طلب الحاكم العام أسقفا جديدا للجزائر وقد اقترح ماكماهون اختبار لافيجري تولي أسقفية الجزائر فأجابه بالقبول السريع واستبشر بهذا القرار في 15 ماي 1867 فحل المطران الجدد بالجزائر[2] بمجيء لافيجري الذي مثل أحد الوجوه التاريخية المسيحية التي أثرت بعمق على فلسفة التبشير وطبعها بتفكيره وسلوكه وجرأته في شتى الميادين إذ مثل في سنوات (1868-1892) قمة التبشير في الجزائر والمغرب العربي وفي قارة إفريقيا ويعود ذلك إلى ما يلي:

- النشاط الفعال الذي أيده في نشر المسيحية.

---

[1] شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص 697.

* أسقف الجزائر من 1867 خلفا للأسقف بافي لويس تميز عن سابقه والنشاط، كان الساعد الأيمن للباب "قريفوار الثامن في روما أسس جمعية الأباء البيض والأخوات سنه 1868، كان رجل متعصب للدين المسيحي. أنظر حياة سيدي صالح مرجع سابق ص 62

[2] محمد عيساوي وأخرون مرجع سابق ص، 151 .

- روح التعصب الديني وعنده أرادة التعريض بالإسلام ورجاله.
- مواقفها لتبشيرية التنصيرية التي استهدفت خدمة المصالح الفرنسية بالجزائر وإفريقيا يوجه عام.
- التأييد الذي حصل عليه من بعض المسؤولين الكبار في الجزائر من حكومة باريس.

كما أن التفكير في جلب المسيحيين العرب، كان قد دعا إليه دعاة التبشير من قبل والهدف منه هو خدمة لمصالح الفرنسية في الجزائر كما رأينا وقبول لافيجري لمنصب أسقفية الجزائر كان أولا وقبل كل شيء يرمي إلى أبعاد دينية وسياسية في نفس الوقت:

-من أجل خدمة الكنيسة المسيحية الناشئة في الجزائر.

-من أجل تعزيز المكاسب الفرنسية الاستعمارية والتبشير في إفريقيا، وقد عبرت عن ذالك رسالته الموجهة إلى رهبان الجزائر يوم 05 ماي 1867 وقال فيها: "سأأتيكم إخواني في ساعة مشهورة في تاريخ إفريقيا المسيحية أن الكنيسة وفرنسا متحدتان على أحياء الماضي"[1].

التبشير الذي يريده لافيجري هو ذلك الذي يعمل على تحقيق الإدماج عن طريق التنصير وليس الإدماج الذي يتم عن طريق القوانين، لأن هذه القوة في نظره لن تؤدي إلى نجاح فرنسا في الجزائر حتى لو بقيت فيها عشرة قرون، وأحس بالخجل أمام الأمة الفرنسية التي عاشت مدة أربعين سنة أمام شعب مسلم خاضع لها دون أن تعمل على تنصيره وتعجب من موقف السلطة من التبشير، فهي عوض أن تعمل على إدماج الأهالي أي الجزائريين في المجتمع الأوروبي والحضارة المسيحية تركتهم يتخبطون على بربرتهم وقرآنهم وقد كان القرآن والإسلام في نضره عدو للمسيحية وإن واجبه يفرض عليه

[1] خديجة بقطاش مرجع سابق، ص ص 106-107.

محاربتها، فالقرآن شريعة الكذب والأخلاق ويتم هذا التنصير بوسيلتين ويمكن تطبيقهما[1] أعمال الإحسان للجميع والمدارس الفرنسية للأطفال، وخاصة بعد كارثة 1867 التي عجز الآباء عن ضمان قوت أبنائهم إذ تيتم الآلاف من الأطفال فوجد لافيجري ومساعدوه مرتعا خصبا لتحقيق أطماعهم التنصيرية، فجاءت هذه الكوارث الضخمة لتفتح أمامه الطرق التي كان يبحث عنها إذ بدأ لافيجري بجمع 753 طفلا تتراوح أعمارهم ما بين ثماني وعشرة سنوات وقد توفي منهم 800 طفل من جراء الأوبئة، إلا أن عددهم كان يرتفع كل يوم وعن ذلك قال لافيجري إننا سنتقبل حتى العشرين والثلاثين والأربعين في نفس اليوم"، وكان اغلبية هؤلاء الأطفال من المناطق المحيطة بسهل شلف وثنية الحد وشرشال وتنس وجمعهم في ملجأ بن عكنون قبل أن يقيم لافيجري دارين للأيتام، الأولى في القبة الخاصة بالفتيات والأخرى في المنزل المربع على ضفتي واد الحراش للأطفال، وقام بشراء قطعة أرض بوادي الشلف وأقام بها قريتي سان سبيريانsaint cyperien وسانت مونيك saint monique.[2]

وجاء ذلك إقرار إلى ما ذهب إليه المنصرون من أن تعلم الأطفال وإقامة المستشفيات والملاجئ وإسعاف المرضى والعجزة هو أنجح الوسائل لكسب القلوب وإخضاعها وتهيئتها لاعتناق الدين المسيحي وفي ذلك يقول لافيجري "عندما ترجع ثقة القلوب بواسطة الأعمال الخيرية وتعلم الأطفال، فإن كل شيء يكون على ما يرام عندما يحين اليوم الموعود كالثمرة الناضجة تسقط وحدها بدون أية هزة من الإنسان لكي يهب نفسه إلينا".

وأراد لافيجري من هذه السياسة أن يعلي من شأن الصليب في الجزائر وإن كان ذلك على حساب ألام الجزائريين واستيلائهم، وإن استدعى الأمر طردهم من هذه البلاد

[1] خديجة بقطاش، مرجع سابق، ص 107.

[2] محمد العيساوي وآخرون، مرجع سابق، ص 154.

فال لافيجري "لقد وجب إعادة بناء الشعب وفهم ووقف حياته على القرآن الذي ارتبط به منذ زمن بعيد..وعلة فرنسا أن تسمح بتقديم الإنجيل أو تعمل على طرد الشعب إلى الصحراء بعيدا عن العالم المختصر" بحيث كان لافيجري من المساندين والموافقين لمقوله الأب "فويو" "امسحوا القشرة السطحية للإسلام فسيظهر لكم جوهر الجزائر المسيحية"[1]

فد استكمل لافيجري تنظيم جمعية الآباء البيض (جنود المسيح) والتي أسسها سنة 1867 زمن المجاعة، حيث بدأت في عام 1874 في تأسيس مركزا لها بجنوب البلاد بسكرة، الأغواط، متايلي، الأبيض سيدي الشيخ، وقد لقي عدد من المبشرين حتفهم على أيدي أدلتهم أنفسهم عندما تجرؤوا وخرجوا من المراكز المحصنة لأنهم يدعون إلى غير دين الله وقد نشطت البعثات التمسيحية في الصحراء، خلال السبعينيات وتوقفت خلال عقد كامل 1881-1891 نتيجة مقاومة بوعمامة[2].

بما أن وجهة نظر نابليون الثالث كانت تتمثل في دمج الأوربيين مع الجزائيين وخلق سلطة محلية ومنفصلة عن فرنسا لأنه من الصعب على مجموعة صغيرة من الـــأوروبيين أن يسيطروا على الموقف ويتحكموا في زمام الأمور، ونظرا للفشل الذريع لهذه السياسة(الإدماج) قرر سنة 1860 الرجوع إلى العمل بالنظام السابق وإلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات أي أن كل ما أحدثه نابليون الثالث لا يطبق على أرض الواقع.

2/أ- قانون سيناتوس كونسلت 22 افريل 1863:

إن فلسفة فرنسا في الجزائر كانت تقوم على اساس أن التحكم في الجزائريين وإخضاعهم لنفوذها يتوقف على تحويلهم من مالكين إلى أجراء يعملون لتنمية ثروات المعمرين الأوروبيين وقد شعر نابليون الثالث بهذه السياسة المجحفة والهادفة لتحطيم شخصية الجزائرية، فأصدر قانون بتاريخ 22 أفريل 1863م يحدد كيفية المحافظة على

[1] محمد العيساوي وآخرون، مرجع سابق، ص 154.

[2] نفسه، ص154.

ملكية الأراضي في الجزائر، كما قم يوم 03 ماي 1863 بتوجيه رسالة إلى الحاكم العام في الجزائر معبرا له فيها أن للسكان الأصليين للجزائر حقوقا شرعية ويتمتعون بحمايتي مثل المعمرين، وختم رسالته إلى هذا القائد العسكري الذي يحمل رتبة ماريشال بالقول "بأنني إمبراطور العرب والفرنسيين في آن واحد"[1].

وقد استبد هذا القانون استفادة القبائل الجزائرية من أراضي العروش بملكيتها وفرض تقسيمها بعد ذلك على الدواوير وعلى الأفراد لتفتيتها وتحويلها إلى ملكيات فردية بغرض تحقيق الترقية الثقافية للجزائريين أي جذبهم إلى الحضارة الفرنسية مع المستوطنين وتأثرهم بهم[2].

كما يمنع على أي شخص باستثناء الدولة أن يستلب حق الملكية أو حتى التمتع بالأراضي التابعة للعشيرة، وعلى هذا الأساس أصبح من الممكن امتلاك أراضيها وهذا الأمر يفتح مجالات واسعة للأوروبيين وشركاتهم، كما أرسى هذا القانون تحويل الملكية يقولهم جميعنا متفقون أن الملكية الجماعية ستكون عقبة يصعب تجاوزها إن الملكية الفردية الحرة هي السبيل الأفضل نحو استعمار خصب[3].

وقد علق الكونت "دوكازا بيانكا decasa bienca" على هذا القانون بقوله إن مستقبل الاستعمار لا خوف عليه بعدما تقرر امتلاك الأراضي التي كانت للعرب من جراء هذا القانون[4]

وتطبيقا لقرار مجلس الشيوخ يقوم نابيلون الثالث بتنصيب مرسوم 23 ماي 1863 ست لجان إدارية ذات الاختصاص الشامل الإقليمين المدني والعسكري تتكون من جنرال

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 136.
[2] بشير بلاح، مرجع سابق، ص 159.
[3] محمد العيساوي وآخرون، ص 145.
[4] نفسه، ص 146.

المفرزة أو عقيد رئيسيا ونائب عميل العمالة أو القطاع ومستشار العمالة أو عضو المجلس العام يقوم بوظيفة نائب الرئيس وضابط المكتب العربي العسكري أو عون المكتب العربي التابع للمقاطعة وعون أخر من مصلحة أملاك الدولة، تقوم مهمة هذه اللجان على رسم حدود إقليم القبيلة وتوزعه على الدوار، ثم تقسم منطقة كل دوار إلى ثلاثة أضياع من الأراضي، الأراضي التابعة لأملاك الدولة والأراضي الجماعية المخصصة للزراعة والأراضي الجماعية المخصصة للمرور والعبور (عرش، سيخة، مخزن).

وهنا تظهر العديد من القوانين الإدارية العمومية لتحدد إجراءات معقدة في رسم الحدود وتوزيع الأراضي وتصنيفها لكن تبقى الأمر غامضا فيما يتعلق بتسليم الوثائق والبيانات التي تثبت ملكية الأهالي لأراضيهم الخاصة، وفي مرحلة أولى يتم تحويل حق القبائل في الانتفاع الدائم من أراضي العرش إلى حق الملكية الجماعية، ثم في المرحلة الثانية تتقلب ملكية القبائل الجماعية إلى ملكية فردية تستفيد منها أعضاء الدور أو الفرق التي تم تأسيسها بعد عمليات تقطيع منطقة كل قبيلة، ومن اجل تسهيل الدخول إلى الأقاليم العسكرية ينص على تطبيق قرار مجلس الشيوخ على كل أشكال الملكية التي تعود للأهالي مثلما تخطر الإدارة هؤلاء ممن يحوزون على أراضي "ملك" بتقديم إثبات الملكية السابق لتاريخ 1830 وإلا يفقدوا كل حقوقهم[1] وقد خصت المادة الأولى من هذا القانون على أن قبائل الجزائر هي المالكة للأراضي التي ينتفعون منها بصفة دائمة وتقليدية بأي صفة كانت وللمرة الأولى منذ بداية الاحتلال أعطى إجراء تشريعي لكل الأهالي الذين يملكون أراضي "الملك" أو الذين يشغلون أراضي العرش، ضمان ملكيتها ولكن دون أن يكون لهم حق النظر لأوامر أو تقييم نزع الاختصاص في الأراضي التي صدرت قبل ذلك ولم يعد هناك اي تغيير قانوني لواقع حق الملكية الجماعية والمساحة النسبية لأراضي الملك أو العرش، ينفي أي قرار مستلهم من شعور إنساني يكون الاستعمار قد أغفله تماما[2]

[1] جمال خرشي، مرجع سابق، ص ص 258-259.

[2] شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص 715.

وعلى إثر ذلك انتقلت مساحات هائلة من الأراضي إلى السلطات الاستعمارية والكولون وقد بلغت حوالي 6 ملايين هكتار سنة 1866 منها 508000 هكتار من الأراضي الزراعية للكولون وتحول كثير من الجزائريين من ملاكين إلى خماسين في حقولهم لا يحصلون سوى ما يسد رمقهم واضطر كثير ممن احتفظ ببعض الملكيات الصغيرة إلى الاستدانة لشراء البذور من الأوروبيين واليهود بفوائد بلغ بعضها 20% شهريا أي 240 سنويا[1].

ب- قانون سيناتوس كونسلت لسنة 1865:

حول نابليون الثالث قسما من برنامجه الإصلاحي إلى قانون سيكون له أثر لعدة عقود، وهو سيناتوس كونسلت 14 جويلية 1865، وأوكل تنفيذ الباقي للإدارة الاستعمارية التي لم تتجاوب معه، ونصت المادة الأولى من القانون الجديد على أن الأهلي المسلم فرنسي غير أنه يخضع لقانون الأحوال الشخصية الإسلامية، ويمكن قبوله للخدمة في الجيوش البرية والبحرية، ودعوته لشغل وظائف مدينة الجزائر، كما يمكنه التمتع بحقوق المواطن الفرنسي، لكنه يخضع في هذه الحالة للقوانين المدنية والسياسية الفرنسية "أي يتخلى عن الأحوال الشخصية الإسلامية"[2] ويعني هذا القانون ببساطة أن الجزائري ما دام يتمسك بدينه فهو من الرعايا الفرنسيين لا يتمتع بالحقوق التي يستفيد منها الفرنسيين، أما إذا تخلى عن أحواله الشخصية مثله مثل الفرنسيين بينما تحصل يهود الجزائر بحق المواطنة الكاملة مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية ليهودية بموجب مرسوم 24 أكتوبر 1870[3]كما اعتبر هذا القانون الجزائريين المسلمين مجرد أهالي وهو اسم يطلقه المحتلون على من كانوا غير مواطنين، أي رعايا غير متساوين مع الآخرين في الحقوق والواجبات وكان حصول الجزائري على الجنسية التي سميت تجنيسا (nararalisation) بعد كل ذلك

[1] بشير بلاح، مرجع سابق، ص 159.

[2] نفسه، ص ص144-145.

[3] عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، الجزائر عامة ما قبل التاريخ إلى 1962، ج01، دار المعرفة، ص 262.

يتطلب إجراءات إدارية طويلة جدا، تنتهي بإصدار مرسوم إمبراطوري في الموضوع وشبيه بالإجراءات الإدارية التي يتطلبها منح الجنسية لشخص أجنبي، ولا يقف التعسف عند هذا الحد بل إن القانون يحرم الجزائري المتجنس من التمتع بحق التوظيف المدني خارج الجزائر خلافا لسائر المواطنين الفرنسيين، ويعتبر ذلك التجنيس إرغاما على المتجنس، وتنازلا من جانب الإدارة الاستعمارية[1] فأصبح الأهالي بموجب هذا القانون مواطنين فرنسيين لا يتمتعون سوى ببعض الحقوق، أي ما يسميه رجال القانون بالمواطنين من الدرجة الثانية، كما اعترف قرار مجلس الشيوخ بصلاحية القانون الإسلامي، ولو اقتضى الأمر فرض بعض التحفظات في مجال العدالة خاصة في سنتي 1866 و1870[2] وكان العرب يحسنون الدفاع عن أنفسهم كان يسمح لهم بإلزام التزامات لمدة ثلاث أو أربع سنوات في امتلاك الأهالي، وأما الذين ارتقوا إلى رتب ضباط فإنهم لم يكونوا يتجاوزون هذه الرتبة إلا بصفة استثنائية ويبقون خاضعين لزملائهم الفرنسيين في نفس الرتبة، وبقي هذا النظام قائما إلى غاية تاريخ المصادقة على التجنيد سنة 1912، كما حدد قرار مجلس الشيوخ قواعد الحصول على المواطنة الفرنسية الذي سمي "خطأ التجنيس" كان يمكن لكل أهلي يبلغ من العمر 21 سنة أن يطلب الخضوع للقوانين المدنية والسياسية لفرنسا، وكان رئيس الدولة يثبت في طلبه بعد الاستماع لمجلس الدولة، وكان الأهلي يعتبرون من يتخلى عن قانون أحوالهم الشخصية مرتدا وكانت الإدارة تتفر من منح صفة المواطنة للعناصر الأكثر تعليما أو استقلالا لأنهم لن يخضعوا بعدئذ لتعسفها حيث بم يتعد عدد المتجنسين إلى غاية أكتوبر 1870، 194 شخصا[3].

وطبقت على الأهالي اليهود نفس التعليمات ولكنهم كانوا تابعين للمحاكم الفرنسية، وكان الرأي العام الجزائري على يقين بأنهم سيطلبون تجنيسهم جماعيا ودعتهم السلطات

[1] بشير بلاح، مرجع سابق، ص 145.

[2] شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص 727.

[3] نفسه، ص 728.

الدينية إلى ذلك، وكلن لم يحدث شيء من ذلك لأنهم كالمسلمين كانوا يرون أن التخلي عن قانون أحوالهم الشخصية يعني إنكار الشرعية السماوية، وكانوا متمسكين أيضا بإمكانية الطلاق وكانت الخدمة العسكرية لا تهتم ولا يتجاوز عدد المدنيين والعزاب خاصة من صغار المواطنين الذين طلبوا المواطنة، 398 شخصا، ولقد كان الفشل واضحا حتى لدى العرب ولم تأت التسهيلات الممنوحة للأجانب بإلغاء إجراء الدخول إلى البيت وتقليص مدة الإقامة من 10 سنوات في فرنسا إلى ثلاث سنوات في الجزائر، بالنتائج المرجوة، ومن بين المائة ألف شخص لم يتم تجنيس سوى 917 شخص، وذلك من دون شك سبب قوة وانسجام المجموعات الإيطالية بقسنطينة ولا سيما قوة منطقة الغرب وانسجامها[1].

إن إصدار نابليون الثالث لمشاريع سيناتوس كونسلت 22 أفريل 1863 و1865 مثارا لأمال عريضة لدى الفرنسيين، باستغلال الجنس العربي، لكن رغم كل المحاولات التي قام بها في بسيل إنجاح هذه القرارات أو المشاريع باءت بالفشل ولقيت معارضة عنيفة من الجزائريين من الإحسان لكي يهب نفسه إلينا.

[1] شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص 728.

3/المملكة العربية

المملكة العربية تعبير ظهر في الستينات من القرن الماضي، ويقصد به جعل الجزائر مملكة عربية وتنصيب الأمير عبد القادر ملكا عليها نيابة عن نابليون الثالث إمبراطور الفرنسيين وقد استعمل التعبير المذكور من قبل أنصار خصوم الفكرة نفسها وتداولوه بالقبول والرفض، ولكن الأمر نفسه لم يقبل الفكرة وقد تغلب خصوم المملكة العربية في النهاية ولم يطبق هذا المشروع حيث انتهت الفكرة بسقوط نابيلون الثالث في حرب السبعين مع ألمانيا ثم وفاة الأمير عبد القادر سنة 1883م[1].

رغم ذلك ظل المؤرخون ينكرون الموضوع معتبرينه من شطحات خيال نابليون الثالث وتناقضات سياسته في الجزائر، وقد عاد الموضوع إلى الظهور بعد انتصار الثورة الجزائرية وإعادة كتابة تاريخ الجزائر بالأقلام الفرنسية نفسها، مع نوع من توبيخ الضمير أسفا على ما فرط الفرنسيون في جانب الجزائريين[2].

افتتح عقد الستينات بزيارة نابيلون الثالث في سنة 1860 وهي أول مرة بزور فيها رئيس الدولة الفرنسية هذه الأرض التي طالما تحدثت عنها الصحف والكيان والجيوش وافتتح العقد أيضا باسترجاع الحكم العسكري الذي توقف سنة 1858، وصدرت بعد الزيارة الرسمية رسالة ومرسوم أما الرسالة فوجهها نابوليون إلى ممثلة في الجزائر المارشال بيليسيه معتبرا فيها الجزائر مملكة عربية تابعة لفرنسا يتساوى فيها الجميع، ورأى ضرورة منح الهجرة الأوروبية للجزائر ومنح التنازلات المجانية من الأرض، وقد نص مشروع المملكة العربية على أن للأهالي تربية الماشية والزراعة ولنشاط الأوروبيين

[1] أبو قاسم سعد الله،ج1، مرجع سابق، ص 11.

[2] نفسه، ص 11.

وذكائهم استغلال الغابات واستصلاح الأراضي والري وإدخال الزراعات الحديثة والمتقنة[1] واستيراد الصناعات التي كانت دائما تسبق أو تلي تقدم الاستعمار.

وكانت رسالة نابليون الثالث لبيليسيه إدانة حقيقية لأخطاء الماضي، وواصلت الحكومة تشجيعها "لجمعيات رؤوس الأموال الأوروبية مع إهمال التكفل بالهجرة والاستعمار كمساندة الأشخاص بدون موارد الذين يلجئون إلى الامتيازات المجانية، من هنا لم يكن هناك سوى استعمار رأسمالي تتوفر لديه قيادة أركان متكونة من أصحاب المصارف والصناعيين وعند الحاجة من مهندسين وفلاحين مكلفين بالقيام بزراعات خاصة لا يمكن للأهالي ممارستها، حيث ستخصص لهؤلاء الزراعات القوتية، وكان البرنامج الاقتصادي نابعا من تصور سياسي أحدث فضيحة كبرى فعبر نابليون الثالث عن ذلك يقوله "هذا هو يا سيادة المرشال الطريق الذي يجب انتهاجه حتما"[2] فالجزائر ليست مستعمرة لكنها مملكة عربية[3].

وقد لقيت هذه الفكرة معارضة شديدة لا سيما من لندن المعمرين فهم لا يرضون "باقتسام" الأراضي مع العرب، بل ولا يقبلون بوجودهم إطلاقا فوق أديم الأراضي الزراعية الخصبة، وبالسماح لهم بامتلاك عقارات أو حصولهم على أية وضعية قانونية تجعل منهم رعايا فرنسيين دون أن تبتر تلك الوضعية وتحذف منها بعض الحقوق الأساسية لكن سرعان ما بدأت حملة واسعة لمعارضة السياسة الداعية إلى إنشاء المملكة العربية بمجرد عودة الإمبراطور إلى باريس وسرعان ما اتبعت تلك الحملة بتدابير عملية تجرد العرب من ممتلكاتهم وأراضيهم عن طريق انتهاج السياسة المعروفة بسياسة تجميع

[1] بشير بلاح، مرجع سابق، ص143

[2] شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص713.

[3] بوعلام بسايح، أعلام المقاومة الجزائرية، مرجع سابق، ص 67.

القبائل وكانت عملية نزوح حقيقية بمنظمة مديرة بإحكام إلى الأراضي الجرداء والجبال القاحلة[1]

وأثناء زيارة نابليون الثانية للجزائر في شهر ماي 1865 بقي فيها هذه المرة خمسة أسابيع وشملت زيارته مختلف المناطق وكان يستمع إلى الكولون وغيرهم وشاهد الجزائريين في استعراضات ومآدب أقيمت له، وكان توماس إسماعيل عربان ملازما له في كل الرحلة وكان نابليون قد أفهم الكولون أن سياسة مواصلة الاستعمار بن تتغير، كما أن نابليون نفسه في لقائه مع الكولون يظهر لهم حسب الدكتور وارثيه الأهمية التي يعلقها على الاستعمار والمشاريع الفلاحية وقيل أنه وعدهم بهذه السياسة وقد وعدوه هم يظنون أنه سيحقق لهم مأربهم وهي التنازل عن الأرض الأهلية وتشجيع الاستعمار الفلاحي وترحيل الأعراش عن أراضيها وحشدها في أماكن محدودة والإسراع في تنفيذ الملكية الخاصة بالأهلي حتى يتمكن للكلون من شرائها منهم بطريقة قانونية، ولكن ماراعهم إلا إرسال نابليون رسالة جديدة إلى ماكماهون يعلن له ما خلف توقعاته وكذب ظنونهم، ولذلك طالب الدكتور وارنييه*على لسان الكولون أن يكون لهؤلاء وللجيش وللضحايا والأمجاد معنى حق المشاركة في استفتاء عنوانه هل الجزائر مستعمرة فرنسية أو مملكة عربية[2].

هذه الرسالة التي وجهها نابيلون إلى ماكماهون عبارة عن مذكرة مستفيضة من 88 صفحة بقطع الربع تتضمن تأثير أفكار أوربان في إقناع نابليون بالحفاظ على قانون الأحوال الشخصية للجزائريين ومحاكمهم الخاصة مع التصريح بأنهم فرنسيين، كما تم إقناع أوربان المستشارين ومحاكم الخاصة مع التصريح بأنهم فرنسيين كما إقناع أوربان

[1] بوعلام بسايح، المرجع السابق، ص ص167-168.

*جاء للجزائر بعد الاحتلال بسنتين ينتمي إلى المدرسة سانسيمونية الاشتراكية كان جراحا عسكريا ثم أصبح قنصلا لفرنسا لدى الأمير عبد القادر أسس جريدة الأطلس من مؤلفاته، الجزائر أمام مجلس الشيوخ، أنظر أبو القاسم سعد الله،ج1، مرجع سابق، ص 132.

[2] نفسه، ص ص 21-22.

المستشارين القانونين لنابليون بإمكانية منح الذين لم يتحصلوا على الجنسية جزاءا من الحقوق السياسية. لم يتنكر في رسالته لمبادئه لعام 1863م لكنه قام بشرحها بالتفصيل وكان يبحث عن سياسة كفيلة بتحقيق المصالحة بين المعمرين والعرب حيث ترجمها في صياغة مختلفة عن الرسالة الوجهة لبيلسي "إن هذا البلد هو في ذات الوقت مملكة عربية ومستعمرة أوروبية ومعسكر فرنسي، وأنه من الأهم مراعاة الجوانب الثلاثة للجزائر الجانب الأهلي والاستعماري والعسكري ويبرز هذا التعريف العناصر الثلاثة للمشكل الذي طرحه استعمار الجزائر[1].

لقد اضطلع نابليون في بلد كانت فيه المعارضة مكبلة اليدين بالدور التقليدي لها من خلال توجيه انتقادات شديدة للهجة وصائيا على العموم لأساليب الإدارة توتر القبائل وسلب الأراضي وكراء العقار من طرف الدولة مقابل شروط باهظة[2] ودفع العرب لضرائب ثقيلة وهي ضرائب لا ينتفعون بالربا الفاحش وإذا ما تحولت ملكية الأرض إلى ملكية خاصة (فردية) فإنها سريعا ما تؤخذ منهم لعدل قدرتهم على تسديد الديون مما يؤدي إلى إفلاسهم وكذا الخطأ في إنشاء المراكز الاستيطانية لأنها من وجهة نظر تتطلب العناية بالكولون ومنح الأراضي مجانا لهم مما يؤدي إلى تشجيع المضاربات وإلحاق الضرر بالعرب[3].

لكن كان هناك رد عنيف من الأهالي إزاء هذه السياسة يتمثل في إحراق الغابات استدرار لبعض المراعي الهزيلة، لكن الرد الاستعماري كان من السرعة والعنف ما عجل بإسكات غضبهم، وحبس دموعهم وخنق أنفاسهم، ووقعت مناضرات ومشاهد رهيبة من العنف ولم يجد الأهالي في كثير من الحالات والمواقف بدا من الميثاق الحسام، وتناول البندقية لإحقاق حقوقهم وكثيرا ما كانت تلك الانتفاضات تنتهي بمذابح تذهب ضحيتها

[1] شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص ص 724-725.

[2] نفسه، ص725.

[3] أبو القاسم سعد الله، ج1، مرجع سابق، ص 24.

عائلة كاملة فوافق المعمرون أيضا استجابة لرغبة نابليون الثالث على أن يغدو الأهالي مواطنا من مواطني الإمبراطورية لكن بشرط أن ينسلخ عن قانونه الشخصي أي الشخصية الإسلامية وانتمائه العربي[1].

والواضح هنا أن الجزائريين "مسلمين فرنسيي" ماداموا محافظين على أحوالهم الشخصية ويتحكمون في شؤونهم إلى الشريعة الإسلامية وبهذه الصفة يمكنهم الدخول في الخدمة العسكرية خارج الجزائر وتولي الوظائف المدنية داخل الجزائر أيضا لمن بلغ 21 سنة وبعد حوالي سنة صدر ما يوضح الغموض فقد نص قانون 21 أفريل 1866 على قبول الشباب الجزائريين في الجيش الفرنسي بريا كان فقط ورغم هذا التشجيع المعنوي فإن 371 فردا فقط من الجزائريين اختاروا المواطنة الفرنسية بين 1865-1870[2].

لكن المشروع النابليوني الساعي إلى صهر السكان ذوي الأصول الجزائرية مع الأجناس سياسة المملكة العربية التي تواجه معارضة شديدة من قبل الكولون ومشاكل الإمبراطورية سنة 1870 حيث تتبخر أفكار نابليون الثالث دون رجعة[3].

[1] بوعلام بسايح، أعلام المقاومة الجزائرية مرجع سابق، ص ص 168-169.

[2] أبو القاسم سعد الله،ج1 مرجع سابق، ص 25.

[3] جمال حزشي، مرجع سابق، ص 251.

إن سياسة نابليون الثالث في الجزائر كانت مائعة ولم تحقق أي نتيجة إيجابية بالنسبة للجزائريين بالنسبة لحصولهم على حقوقهم السياسية والمتمثلة في حرية التعبير أو بالنسبة للمساواة مع الفرنسيين المقيمين بالجزائر وعليه، فغن سياسة إدماج الجزائر في فرنسا والمساواة بين الفرنسيين والجزائريين والفرنسيين في الحقوق والواجبات لم تتجسم في أرض الواقع، وكل ما عمله في حقيقية الأمر هو تمكين قادة الجيش من التصدي لمقاومة الجزائريين في بلاد القبائل وفي الجنوب، وتدعيمهم من اجل الانتصار على رجال المقاومة الجزائرية وبذلك حقق رغبة الفئة العسكرية وبالنسبة للمعمرين فقد ساعدهم على تحطيم المؤسسات بهياكل إدارية جديدة فرنسية سواء في ميدان التسيير الإداري أو القضائي أو المالي.

الفصل الرابع

موقف الجزائريين من سياسة نابليون

إن نضال الشعب الجزائري استمر طيلة فترة الاحتلال بمختلف الوسائل للدفاع عن كرامته التي انتهكت وأملاكه التي استغلت جراء السياسية الاستعمارية، خاصة في عهد الإمبراطورية الثانية التي ضاعفت من أساليب تكريس الهيمنة من خلال مشاريع مختلفة استهدف القضاء على الكيان الجزائري و إذابته في فرنسا.

وكانت بذلك ردود فعل الجزائريين متنوع منها السلمية عرائض، شكاوى، لوائح و عسكرية تجلت بوضوح في مختلف المقاومات العسكرية والتي يمكننا أن نلخص ردود الفعل هذه في ردود العامة والنخبة، مع ذكر نماذج لبعض الشخصيات مثل الأمير عبد القادر.

1- موقف العامة :

تسببت بعض مشاريع نابليون الإصلاحية كالقانون سيناتوس كونسلت لسنتي 1863م و 1865م بفقدان الجزائريين للمزيد من أراضيهم فقبلية أولاد كبير بواد شلف مثلا فقدت 12 ألف هكتار وقد بلغت مساحة الأراضي الذي صودرت عام 1860م 365 ألف هكتار وارتفعت إلى ألف هكتار عام 1870م مما ساهم في تزايد غضب الأهالي فعبروا عن ذلك من خلال الصحافة و إمضاء العرائض كما طالبوا بمقابلة نابليون الثالث لكن هذا الأخير رفض استقبالهم، وما زاد الأمر سواء هو تدهور إنتاج الأهالي بسبب نظام الضرائب الجائر و تراجع زراعة الحبوب إلى مناطق لا تصلح عن زراعتها[1]، إضافة إلى انتشار الفقر و بؤس ألاف من الفلاحين جراء زوال كيان القبيلة التي ينتمون إليها، يمثل العمل بمبدأ إنشاء المحتشدات التي ينتظر منها القضاء على القبائل نهائيا ضرورة سياسية ملحة بنسبة للمتروبول، والهدف من هذه العملية هو ضمان توسيع الهيمنة الكولونيالية في البلد واستغلال ثرواته فعليا، حيث ينظر إلى قوة تماسك القبيلة وحيوية تنظيمها الاجتماعي على أنهما يشكلان مبعثا حقيقيا للتركيبة الاجتماعية الريفية ووصول إلى القضاء نهائيا على المقاومة ضد الاحتلال وفي هذه الحالة لم يجد سكان البوادي المحصورون في المحتشدات و مخضعون للضريبة الجماعية والفردية والمعرضون للأمراض الوبائية سوى استخدام آخر الوسائل التي يملكونها لرد دفاعا عن كرامتهم فلجأوا إلى إبرام الحرائق في الغابات[2]، غير أن الملاحظ أن هذه الحرائق كانت تخدم سلطات الاحتلال، ذلك لأن الحريق كان يزيد من توسيع الملكية من خلال انتزاع الأراضي لذلك كان المستفيد من هذه الحرائق هم الكولون وليس الأهالي فسؤال الذي

[1] محمد العساوي، مرجع سابق، ص 146.

[2] جمال خرشي، مرجع سابق، ص ص 260،261.

يطرح هل يمكن لجزائري أن يغامر و يعرض نفسه للعقاب الجماعي الذي كان يفرض في إطار قانون الغابات.

ويرى نظام الكولونيالي بدور استعمال قوة السلاح لقمع حركة التمرد بالقطاع القسنطيني حيث تبقى المناطق الغابية التي محنت لفائدة المتعاملين التجاريين و المستثمرين مهدد بحرق، وأمام الخطر المحدق لوقوع انتفاضة عامة يقوم وزير الحرب ببعث تقرير في 6 أكتوبر 1863م إلى إمبراطور حول « الوضع السياسي للمستعمرة » مؤكدا على ضرورة على تكثيف الرقابة على القبائل، وقد تأكد تخوف المارشال راندون في فيفري 1864م باندلاع ثورة القبائل أولاد سيدي الشيخ التي شملت كل الجنوب الوهراني قبل أن تمتد إلى الهضاب العليا و التل و الجهة الشرقية في منطقة القبائل، و ازداد خطورة الوضع وإرهاصات انتشار الانتفاضة يأمر نابليون الثالث وزير الحرب بإعادة وضع إدارة الأقاليم المدانية تحت سلطة الجنرالات وإبقاء المكاتب العربية على مهمة تسير شؤون القبائل على إقليم المقاطعة[1].

وكانت المقاومة المسلحة إحدى أهم ردود الفعل إتجاه السياسية الاستعمارية عامة وسياسية نابليون خاصة وكانت مقاومة 1870م من بين أهمها وكانت فرصة إعلان الحرب لم تغب عن حسابات الذين كانوا يتحينون معاد الثأر، كانت عروش القبائل قد تعهدت بإطلاق كل البنادق في آن واحد، فتشاورت و تناقشت علنا حول موضوع الانتفاضة (31 جويلية) في بداية شهر أوت توقع حاكم أومال اندلاعا وشيكا للأحداث، تضمن تقارير الجنرال ديريو Durrieu ملاحظات حول تفاقم الدعاية الدينية وانعدام الصرامة في أداء المهام، فكتب بـــ 9 أوت : « لا داعي للكتمان، سوف تتأثر الأوضاع

[1] جمال خرشي، مرجع سابق، ص 261.

في الجزائر بمجريات الحرب لا محالة »، ثم أعلن 10 أحكام لعرفية في الجزائر ولكن جيش الاحتلال سبق أن تقلص تعداده إلى 43.090 جندي.

تمثلت تداعيات الهزيمة الفرنسية في إلغاء القبض على الإمبراطور وقيام ثورة 04 سبتمبر وتوجه فيالق الجيش إلى فرنسا فتضاعفت، نتيجة لذلك مخاطر تردي الأوضاع بصورة فجائية، أعلن قائد مقاطعة وهران في 9 سبتمبر1870م عن نشوب الاضطراب في الجنوب الوهراني فأذن له بالاحتفاظ بآخر الفيالق المقاتلة في تلك المقاطعة التي مافتئت تعتبر منطقة خطيرة منذ بداية الاحتلال وردت إلى مدينة الجزائر مؤثرات مقلقة مفادها أن رجال القبائل يتزودون بمؤن القمح وذخيرة البارود من مغرب وتونس كما وردت أخبار أخرى من هنا و هناك عن غزوات شنتها بعض القبائل الجنوب على بعض أسواق التل وحدوث أعمال سطو على بعض تجار اليهود[1].

وفي بداية شهر سبتمبر جمع الرحالة قطعانه في جبال وفي القصور، وفي 15 سبتمبر أبرق الجنرالDurrieu إلى باريس ما يلي : يبدوا لي أن حركة التمرد فجائية على وشك الاندلاع ويحتمل أن تعم مناطق الأخرى بسرعة و إنني لعاجز عن التصدي لها بفعالية، نظرا لقلة الفرق التي تحت تصرفي وليس بوسعي تقدير العواقب الوخيمة التي قد تنجم عن ذلك كله[2].

كما رفضت كبريات الأسرة العربية إرسال أولادها إلى المدارسة الفرنسية ومنذ ذلك الحين توالت البرقيات مؤكدة على اقتراب موعد التمرد، أعلنت نيابة مقاطعة قسنطينة في عن معاينتها للوضع كما يلي: إن الأهالي مقتنعون الآن باحتمال وقوع كارثة شاملة وإنهم منشغلون حاليا بضمان سلامتهم الشخصية.

[1] شارل روبير أجيرون، مرجع سابق، ص17.

[2] نفسه، ص ص ، 17،18.

لقد تشكلت صفوف العشائر وها هي الآن تغتنم الفرصة لخوض المعركة، و مهما يكن الأمر فإن الرصاصات الأولى لم يتطلق إلا في 23 جانفي 1871م، وأطلقها أحد الجنود الصبايحية الذين كانوا في حالة عصيان أمام الانتفاضة ذاتها فلم تندلع إلا بعد أن حاصر أولا عيدون مدينة مليلة في 14 فيفري 1871، وتمكن القول بأن ذلك التمرد كان حتى ذلك الحد، إذا صيغة محلية لأن حصار الميلية فرضته قبلية معروفة أنهم قوم جبليون مشهورون بالغلظة، وجهت الرسائل المعلنة عن القطيعة، من الباش آغا المقراني إلى النقيب Oliveir والجنرا ل Augeraud وسلمت لها بتاريخ 15 مارس، إن تقاليد التاريخ الدبلوماسي جعل مؤرخينا يحددون ذلك التاريخ كبداية رسمية للانتفاضة الإقطاعية التي خاضها المقراني بمساعدة الأجواد[1].

وعموما قام الشعب الجزائري إلى مقاومة أولاد سيدي الشيخ والمقراني عدة مقاومات تعبيرا منه رفضا للسياسية الاستعمارية بما فيها سياسية نابليون الثالث إضافة لمقامة ناصر بن شهرة الذي تعد مقاومة أطول مقومات القرن 19 دامت ما يزيد عن 24 سنة من 1851م إلى غاية 1875م فقد زادت خطورة هذا القائد عندما اتصل بأولاد سيدي الشيخ واشتراك معهم في قيادة معركة ضد القوات الفرنسية بتاريخ 21 أكتوبر 1864م كما كان له شرف في قيادة معركة آخرى إلى جانب زعماء أولاد سيدي الشيخ، لمنطقة عين الصالح وكانت الغلبة فيها للفرنسيين بسبب احتلال موازين القوى العسكرية وواصل القائد بن شهرة نضاله بمشاركته في عدة معارك بداية من شهر سبتمبر 1870م منها

[1] شارل روبير أجيرون، مرجع سابق، ص 18.

* قبيلة صحراوية كثيرة العدد مقيمة في جنوب ولاية وهران، أنظر بوعلام بسايح ، أعلام المقاومة الجزائرية، مرجع سابق، ص126

معركة عبن الصالح التي استولى إلى منطقتي تقرت، ورقلة، لفترة قصيرة ليقع فيما بعد أسيرا لدى الجيش الفرنسي[1].

أما بلاد القبائل فقد ضلت مستعصية حتى سنة 1846م صامدة أمام العدو الفرنسي إلى غاية 1857م بسبب في ذلك الوعرة التي ساعدت سكانها على مقاومة المحتل الذي وجد صعوبة لاختراقها ومن أوائل المجاهدين في هذه المنطقة الشريف مولاي محمد الملقب بوعود (1845م-1847م) الذي حارب من قبل في صفوف الجيش بومعزة.

وقد استمر مولاي محمد في نشاطه الثوري إلى غاية شهر أوت 1847م، لكن سكان القبائل لم يركنوا للاستسلام وقبولهم أمر الواقع، فثارت كل من قبيلة بني يعلي وبني مليكش في وجه الاستعمار عند ما حاول هذا الأخير المساس بأراضيهم وقاموا ابتداء من سنة 1847م بمهاجمة الفرق العسكرية الفرنسية التي كانت تمر على قريتهم فقام الفرنسيين برد فعل عنيف على عمليتهم، كإبعاد ذلك الثوار إلى قبيلة بني مليكش الثورية فاحتضنت سنة 1849م ثورة مولاي إبراهيم التي انتدت إلى قرية بجاية، لكت قوة العدو الفرنسي تغلبت عليه وكبدته ثمنا غاليا في الأرواح والممتلكات.

لكن الثورة لم تتطفئ فأشعلها من جديد في نفس السنة الشريف بوبغلة* الذي حاول تحريك القبائل التي جاهدت مع مولاي إبراهيم وبعث برسائل إليهم بحثهم فيها على الجهاد وحمل السلاح، ولهذا الفرض حاولت فرنسا إلغاء القبض عليه فلم تتمكن حيتئذ لجأ بوبغلة بني عباس وحاول تحريض القبائل متصلا بقبيلة بني ملكيش التي استقبلته بحفاوة 24 فيفري 1851م وانضمت إلى ثورته فإتخذها كمنطلق لنشاطه الثوري يهاجم مراكز العدو

[1] عبد الوهاب بن خليف، الوجير في تاريخ الجزائر من الاحتلال الفرنسي إلى مجازر 08 ماي 1945، دار مزغنة للنشر والتوزيع، ط1: 2005،ص57.

* الملقب بالأمجد الشريف أنظر عبد الوهاب بن خليف، مرجع نفسه، ص57.

واستولى على زاوية الباشاغا بني علي الشريف الموالي لفرنسا وانتزع منه ممتلكاته، ولتمديد ثورته إلى كل مناطق القبائل استل بوبغلة ببعض الزعماء المناهضين للاستعمار واستطاع أن يهزم رفقة أنصاره العدو الفرنسي في بجاية فانضم أتباع الطريقة الرحمانية إلى صفوفه لكن السلطات الفرنسية ألحقت به خسائر فادحة، ورغم ذلك واصل الجهاد حتى استشهاده[1].

ولم يتوقف نضال المقاومة الجزائرية وقد امتد لفترة من الزمن 1854م-1857م بقيادة لالة فاطمة سومر* من خلال مشاركتها في معارك ضد الفرنسيين تحت لواء الشريف بوبلغة إلى غاية استشهاده لتقود من بعده راية الجهاد والتي كانت من أبرز المقاتلين بقيادة الشريف بوبغلة في معركة فاصلة في منطقة الأربعاء ناث ايراثن بدعم مادي ومعنوي من قبل قادة الزوايا والأعراش وعلى رأسهم الحاج السعدي أحد المقربين للأمير عبد القادر[2].

أعطت لالة فاطمة نسومر درسا تاريخيا للجنرال راندون والحاكم العام للجزائر ماكماهون وألحقت بالجيش الفرنسي عدة هزائم من أشهرها معكرة ايشريضين وتاشكريت سنة 1854م وأرغمت خلالها الجنرال راندون الانسحاب بعد أن ألحقت بقواته العديد من الخسائر في العتاد والأرواح، ولما تفطن الجنرال إلى مدى قوة هذه المرأة طلب منها هدنة لإستراجاع أنفاسه للإستعداد لها من جديد ولكن هذه المرة بقوة أكثر عددا وعدة حيث وصلت قوات إضافية من الجزائر فرفض راندون الهدنة سنة 1857 وبادر بالهجوم عليها فاستولى في طريقة إليها على قرية الأربعاء نايث إيراثن بعد معكرة دامية ولما وضل إلى

---

[1] العربي منور، تاريخ المقامة الجزائرية في القرن 19، دار المعرفة بني مزغنة، ص ص 252،253.

* ولدت بقرية ورجة بعد وفاة أبيها انتقلت إلى قرية سومر حيث كان يقيم أخوها سي الطاهر، وإلى هذه القرية جاءت نسبتها، أنظر بوعلام بسايح، أعلام المقاومة الجزائرية، مرجع سابق، ص153.

[2] عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص ص، 57،58.

سومر تصدت له لالة فاطمة نسومر ودارت بينهما معركة كبيرة استشهد خلالها الكثير من جنودها ورغم ذلك لم تستسلم للعدو وبقيت صامدة في جبهة.

وفي هذه الأثناء سعي الجنرال راندون ببحث عن خطة للقضاء على المناضلة لالة فاطمة نسومر فبعث بوفد يطلب منها الدخول في مفاوضات لغرض الانسحاب فقبلتها لالة فاطمة نسومر وبعثت بوفد إليه يرأسه أخوها سي الطاهر*، فبعث الجنرال قوة عسكرية إلى مركز إقامة المناضلة بمساعدة أحد الخونة فحاصروا البيت التي كانت تقيم به وألقوا القبض عليها سنة 1857م ووضعوها في سجن بني سليمان وبقيت هناك إلى غاية وفاتها سنة 1863م[1].

الأمير عبد القادر نموذجا

ظل الأمير عبد القادر يحتفظ بجميل لنابليون الثالث أينما ذهب سواء في بروسة أو دمشق في مصر أو في حجاز وكان يرد التحية بأحسن منها كان يزوره في باريس ويكتب إليه كل ما استوجب الأمر، فزار باريس مرة في زلزال بروسة 1855م ليطلب موافقته على الإنتقال لدمشق وزارها ثانية 1865م ليهديه نابليون وساما جراء تدخله في الشام وزيارة معاشه الذي بلغ 150.000 فرنك، وقد ظل الأمير عبد القادر وفيا لنابليون إلى غاية وفاته كما ظل نابليون وفيا له وعند سقوط نابليون الثالث 1870م كان عمر الأمير عبد القادر حوالي 63 سنة، فلم يفعل الأمير ما فعله رجال الجمهورية الثانية في فرنسا حين دعموا له ملزمين بالكلمة التي قطعها له رجال العهد السابق، بل ظل محافظا لوعده لنابليون فلم يقم بأي شئ يناقض وعده[2].

* هو أخ لالة فاطمة نسومر كان متعلما متفهما مما أهله ليصبح شيخا للزاوية الرحمانية، بوعلام بسايح، أعلام المقاومة الجزائرية، ص152.

[1] العربي منور ، مرجع سابق، ص ص ، 254،255.

[2] بوعلام بسايح، الأمير عبد القادر، مغلوبا لكن مظفرا، مرجع سابق، ص25.

ومن بين الأشياء التي تؤكد حب نابليون للأمير عبد القادر محاولة تنصيبه أميرا على العرب الفكرة التي تناولتها بعض الصحف وبثها بعض الكتاب فيما رشحه البعض ليكون ملكا على اليونان 1864م ولكن نابليون بعث برسالة إلى بيليسيي يقول أنه سلطان العرب مثلما هو سلطان على فرنسا وحاول التمهيد لفكرة إنشاء مملكة عربية يكون الأمير عبد القادر سلطانا عليها.

رغم كل الجهود المبذولة من طرف نابليون الثالث من أجل تكريس سياسية وإنجاح مشروعه الرامي لتفكيك الشعب الجزائري إلا أنه لم يحقق أي نتيجة، نظرا لتبني الجزائريون خيار للمقاومة المسلحة التي حققت عدة انتصارات على الجيوش الفرنسية.

2- موقف النخبة

بعد سقوط الجزائر العاصمة في قبضة الفرنسيين في عام 1830م ظهرت مجموعة من الشخصيات البارزة من العائلات العريقة المعروفة في طليعتهم حمدان خوجة*، بوضربة**، اسطنبولي إبراهيم، مصطفى باشا، حميد بن قندورة، حاج محمد أمين سكة...هذه الأسماء بادرت منذ وطأت أقدام الاحتلال الفرنسي وكل من يناهض الاحتلال بهدف كشف الممارسات للإنسانية التي مارسها العسكريون الفرنسيين عند اختلالهم العاصمة احتلالهم العاصمة ومنطقة متيجة، مذكرين بذلك الفرنسيين بما جاء في الاتفاقية الموقعة في يوم 05 جويلية 1830م والتي تضمنت استعداد السلطات الفرنسية احترام الدين والأسرة والتجارة والتقاليد وممتلكات الجزائريين وشرفهم[1].

*من الشخصيات الجزائرية المرموقة ينحدر من عائلة غنية وعريقة، تعرض للابتزاز الفرنسي الجزائر بمصادرة أملاكه وأمواله، أنظر عبد الوهاب بن خليف مرجع سابق، ص 31.

** ينحدر من عائلة بورجوازية معروفة في الجزائر وكان من أعيان مدينة الجزائر ، فاوض " دي بورمون " للتوقيع على معاهدة الاستسلام ، كان من اوائل دعاة الادماج، أنظر مرجع نفسه، ص31.

[1] نفسه، ص 32.

لقد اتخذ هذا النشاط تشكل تحرير العرائض والشكاوى للإحتجاج ضد ممارسات إدارة الاحتلال التي استهدفت الممتلكات الخاصة وأملاك الوقف على المساجد والزوايا والمدارس وتدنيس قبور الموتى[1]...الخ هذا ما وضحه حمدان خوجة من خلال كتابه "المرآة" عام 1833م ويبين في هذا الكتاب التجاوزات الخطيرة التي مارسها الجيش الفرنسي في الجزائر خلال السنوات الأولى الاحتلال فقد كان هو نفسه أحد ضحايا هذه التجاوزات بعد مصادرة جميع أملاكه لكن ذلك لم يأت بجديد[2].

فاقتصرت عمل النخبة على وجوب احترام ما تعهدت به فرنسا في خصوص الجزائر، وتصدوا إلى مقتضيات قانون التجنس الشامل (سينانوس كونسلت) لسنة 1865م الذي علق منح امتيازات الجنسية على وجوب التخلي على الحالة الشخصية للجزائر كمسلم[3].

ومن مظاهر المقاومة السياسية المتمثلة في مقاطعة العدو ومقاطعة كاملة بقدر الإمكان وعدم الدخول معه في علاقات مباشرة ودائمة وهذا ما جاء في العديد من النصوص التي تؤكد على ضرورة هذه المقاطعة لأن الدخول في علاقات مع العدو قد يشكل خطرا على الإنسان المسلم وعلى عقيدته، وسنكون مقصرين في فهم أبعاد هذا الموقف ودوافعه إذا اعتبرناه مجرد موقف ديني بحت خاصة وأن الذين كانوا يدعون إليه وبحماس شديد هم المقاومون أنفسهم ففي سياق الدعوة إلى المقاطعة، يندرج ذلك الجدل الحاد الذي نشب بين المفتي بن الكباطي وابن قدور بن رويلة، أحد كتاب ديوان الأمير عبد القادر، وفي هذا السياق أيضا يندرج تلك الرسالة المعبرة والعميقة التي بعث بها

[1] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، المجلد 4، ط 2009، ص98.

[2] عبد الرحمان الجيلالي،تاريخ الجزائر العام، ج4، د م ج 1995، ص 36..

[3] فاضلي إدريس، حزب جبهة التحرير الوطنيFLN ، عنوان ثورة و دليل دولة، نوفمبر 1954-2004، د م ج، ص135.

الشهيد مصطفى بن علال خلفية للأمير عبد القادر على مقاطعة مليانة، إلى أحد أصدقائه الذي ترك صف المقاومة ومال إلى العدو « تأمل الحمل الشاق الجاثم على ظهرك من جراء نوع واحد من الأثام، فأي إذن عبئ هذا الحمل عندما تحسب إقامتك مع المسيحيين، فالابتسامة التي تستقبلهم بها والكلام تقوله لهم والخطوات التي تخطوها معهم يعد ذلك من الأثام بقدر عدد الأنفاس التي تتنفس بها»[1]

كما أن حركة الاحتجاج والعرائض ظهرت بقوة في بداية الثمانينات بشقها الثقافي والسياسي، خاصة مع احتلال تونس الذي تأثر له الجزائريون كثيرا بل شاركوا في مقاومة، ومع أزمة حرق الغابات إلي دفع الجزائري ثمنها جراء القوانين القمعية التي صدرت نتيجة ذلك، خاصة منها قانون العقوبات الجماعية التي اتبعتها الحكومة الفرنسية والتي عبر عنها المكي بن باديس في كتاب نشره في 1875م عالج فيه على سياسة العقوبات الجماعية، مستفيد في ذلك من الوسائل الجديدة للدفاع عن المصالح الجزائرية وخصوصا النشريات المطبوعة[2].

واستمرت المقاومة بعد سقوط الإمبراطورية الثانية فعند إلغاء المحاكم الشريعة الإسلامية و قضية الخدمة العسكرية التي كتبت في عريضة كبرى و تحتوي على أكثر من 1700 اسم في 1887م أرسلها القسنطينيون إلى مجلس الدولة في باريس، وقد نشرت في كتب المكي بن باديس سنة 1898م و تضمنت نداء قدمه أعيان مدينة قسنطينة لاحتجاج عن مشروع لإدماج المسلمين جملة للأمة الفرنسية (التجنس) لأسباب منها أن التجنس سيؤدي إلى إلغاء كامل قوانين وأنظمة المسلمين (العقارات الأملاك)...الخ.

[1] جمال قنان، مرجع سابق، ص 109.

[2] حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص 132.

كما انه يهدد معتقد المسلم و قد اقترح هؤلاء ترك الحرية للمسلمين في قضية التجنس و الاهتمام ذات أولية بما فيها التعليم، وطلب أعيان مدينة قسنطينة خلال هذه الحركة الاحتجاجية الجماعية في جويلية 1887م تكوين لجنة مختارة تكلف بالقيام بجولة في ولايات الجزائرية لإجراء التحريات الواسعة، كما طالبوا بإرسال لجنة برلمانية للتحقيق في مظالم الجزائريين و الإطلاع على حقيقة الأمور[1].

هذا النضال كان يهدف إلى حماية الشخصية الوطنية من الذوبان و اندثار، الدفاع عن صلاحيات القضاء الإسلامي الذي كان في صراع مع إدارة الإحتلال وكان يمثل إحدى جبهات الصراع الأساسية بين الشعب الجزائري و احتلال الفرنسي

انتهجت فرنسا سياسية تصفية القضاء الإسلامي تصفية كاملة ويعتبر مرسوم 10 سبتمبر 1866 هو الخطوة ما قبل الأخيرة في هذا الاتجاه فالاحتجاج ضد المرسوم كان عارما وضم جميع مناطق البلاد فعريضة قسنطينة كرست نصف محتواها لهذه المسألة مطالبة بأن يعاد القضاء الإسلامي الصلاحيات التي كان يتمتع بها قبل صدور هذا المرسوم[2].

وكان المساس بالشريعة الإسلامية مدعى للاحتجاجات مستمرة طيلة أكثر من عقد، وكان عقد ثمانينات قد شهد عدة تحركات في هذا الاتجاه من ذلك الاجتماع الاحتجاجي الذي حدث في عاصمة في قصر الحكومة الذي شارك فيه النخبة من أعيان قسنطينة أيضا وقع ذلك في 5 من شهر مارس 1885م ضد مشروع قانون يخفض عدد القضاة المسلمين ويلغى معظم المحاكم الإسلامية ليفسح المجال لقضاة الصلح الفرنسيين والمحاكم الفرنسية، وقد طالب المحتجون في رفع مظالمهم إلى سلطات باريس وهاجم صحافة الكولون

1حياة سيدي صالح، ص 133.

[2] جمال قنان، مرجع سابق، ص97.

كعادتها هذا التجمع، واضطر الفرنسيون لإعادة النظر في المشروع دون تغير كبير فقد صدر القانون 1886م ونص على انتزاع الحق النظر في القضايا التجارية ومدنية بين المسلمين من يد القضاة المسلمين وإعطاء إلى قضاة الصلح الفرنسيين وبناء عليه فإنه لم يبقى للقضاة المسلمين سوى النظر في قضايا الطلاق و الزواج والميراث، ولكن الميراث أيضا لم يبقى لهم بصفة مطلقة، فما كان منه منقولا هو الذي يمكنهم النظر فيه أما غير المنقول كالأراضي و البناء فالنظر فيه أصبح من اختصاص القضاة الفرنسيين والمحاكم الفرنسية[1].

وقد سبق القول أن القانون الجديد قد أبقى أيضا على الأعوان المسلمين في المحاكم الفرنسية، ولكن دون تعينات جديدة بحيث إذا بلغ الأعوان سن التقاعد فلا يعوضون كما نص على أن المحكمة لا تنظر في العون إلى غاب.

رغم أن الاحتجاج على قانون 1886م كان في ظاهره يتعلق على القضاء الإسلامي فإنه تطور إلى احتجاج يمس مختلف الهموم التي تشغل الرأي العام الوطني، وهكذا أصبحت العرائض صادر على الأعيان لا تكفي بالمطالبة باحترام الشريفة والقضاة فقط ولن تطالب بالتعليم وإلغاء الأنديجينا و مراجعة قانون الغابات والتجنس والحالة المدنية[2].

ومن أجل الدفاع أيضا عن الشخصية الوطنية يندرج الموقف من الخدمة العسكرية الإجبارية لقد أثارت هذه المشكلة أزمة ضمير حادة لدى هذا الجيل الجزائريين إذ كيف يستساغ دينان ووطننا قبول الخدمة في صفوف قوات أجنبية وهي الخدمة التي تؤدي بالجندي إلى أن يقتل ويموت في سبيل ماذا؟ من أجل ماذا؟ هذه المشكلة أرقت

[1] أبو القاسم سعد، ج1، مرجع سابق، ص ص 480،481.

بالجزائريين على مدى عشرات من السنين وأجبرت بعضهم على ترك بلادهم وبيع ممتلكاتهم بثمن بخس من أجل الهجرة إلى خارج البلاد، فهي التفسر حركة انتعاش الهجرة من مجموعة من المواقف التي تصدت للاحتلال ليس بكيفية جذرية وإنما بصفة غير مباشرة وعن طريق وضع العراقيل أمامه تنشيط جهوده الرماية إلى فرض سيطرته المطلقة على المناطق التي احتلها من جهة وسعى من أجل الوصول إلى دعم ومساندة للمقاومة المسلحة لدى أطراف إسلامية و من جهة أخرى فهذه الجهود هي التميز النضال السياسي في هذه المرحلة[1].

وقد عرفت عقد التسعينات موجة من العرائض والاحتجاج لعدة عوامل منها:

ظهور تحول في سياسة الفرنسية حول العالم الإسلامي و مستعمرات ومنها تعين لجنة برلمانية لتحقيق في المسائل الجزائرية كما طالب كذلك الأعيان من قبل (الحركة الاحتجاجية جويلية 1887م)، إضافة إلى فشل سياسية الإلحاق (الاندماج) التي اتبعها لويس تريمان (استقال بعد فشل سياسته) ففي 1891م وظهرت في عريضة مجموعة المستشارين البلدين نواحي قسنطينة و عريضة السيد يحي بن الشريف قائد ريغة (سطيف) وكذا موقف أعيان قسنطينة و تلمسان إضافة المتجنسين وقد عبر مستشارين البلدين في عريضتهم التي حملت عنوان مقال " غريق أمام طبيب شفيق " وقد قدمت في شكل وثيق من 19 صفحة، جاء فيها : نحن فقراء متضررون مذلولون ونساء غير محترمات و تحت رحمة كل موظف (...)[2].

أما تلك المطالب تتلخص فيما يلي :

[1] جمال قنان، المرجع سابق، ص 98.

[2] حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص132.

- ترتيب (وضع) المغارم إبطال القوانين المخصوصة (الاستثنائية والضمان المشترك).
- قانون 30 سبتمبر 1878م حول ربما ينفع العرب الأهالي انتخاب وكلاء (نواب) مستقلين منتخبين انتخابا عموميا موفقا (مناسبا) وعلى قدر حقوقنا في مجلس البلدي و مجلس العمالة (الولاية) والمجلس الكبير (الأعلى) بالجزائر وفي قامرتين (البرلمان الفرنسي بمجلسيه).
- إعادة النظر ي ترتيب الجوري (نظام المحلفين) ليشمل العرب أيضا.
- الرد إلى القضاة المسلمين جميع ما انتزع منهم.
- تكثير المدارس وترتيب التعليم في اللغة العربية أيضا.
- لكن هذه المطالب التي احتوتها العريضة أثارت حفيظة الصحافة الاستعمارية على أنها معادية للفرنسا[1].
- أما ماثلته عريضة يحي بن الشريف* استنكار لمصادرة الأراضي و طرد الجزائريين منها وجعلها أراضي تابعة للدولة الفرنسية لتعطيها إلى الغرباء وندد بقانون التجنس والحالة المدنية و خدمة العسكرية الإجبارية، ويتدخل القضاء الإسلامي في شؤون الشريعة الإسلامية مما يتعارض وتعاليم القرآن الكريم ونادي القايد يحي بن الشريف بالتعليم العربي لأن تعليم الفرنسية وحده ينسى الأطفال الدين، وبتمثيل الجزائريين في برلمان الفرنسي و المجلس الأعلى للحكومة[2].
- أما ما مثلته عريضة الأعيان قسنطينة وأعيان تلمسان، ويبدو أن هذه العريضة كانت أقل اهتماما بالسياسية وأكثر تركيزا على الجوانب العلمية ولم تتمسك بالنواحي الشرعية، فقد ركزت على مطالب يبدوا أنها تهم فئة المتنورين من أهل

---

[1] أبو القاسم سعد الله، ج1، المرجع سابق، ص ص 490، 489.

*من المستشرين في مجلس الولاية أنظر مرجع نفسه، ص 489.

[2] نفسه ، ص491.

المدن، كالمطالبة بدخول أعضاء من الجزائريين في المجلس الأعلى للحكومة (الجزائر) وتسمية خمسة عشر عضوا (نائبا) من الأهالي على أن يكونوا منتخبين، لينظموا إلى لجنة من أعضاء مجلس الشيوخ تكون دائمة ومؤلفة من 18 شخص على أن يكون لنواب الأهالي فيها صوت تداولي استشاري فقط، أما فيما يخص ما جاء به ابن باديس في عريضته رفض التجنس الجماعي للخلل الذي يقع في مسائل الدين والميراث[1]، وثانيا توسيع التمثيل السياسي للمسلمين في مختلف النيابية، من البلدية إلى البرلمان وثالثا معارضة القوانيين الزجرية الصادرة ضد الأهالي، أي تلك المسماة (كو لانديجينا)[2]، لكن في ذلك الأثناء تعرضت عريضة أعيان قسنطينة إلى مسألة الخدمة العسكرية الإلزامية وحددت العريضة المطالبة باحترام الشريعة الإسلامية والتنديد بقانون 1886م.

حول الأرض واقترحت الرجوع إلى قانون 1866م، وذكت العريضة أن الناس في جميع المواطن الجزائرية " قد تضررت بمرسوم 1886م، وأنهم لم يرفضون في بدايته حتى للحكام عدم جدواه وأنه لا يليق بالمسلمين للضر الكبير منه، وذكرت العريضة أيضا أن النواب في مختلف المجالس المنتخبة وكذلك الأهالي على العموم، قد شكوا للوزراء الفرنسيين الذين زاروا الجزائر من الضرر الذي أصابهم من جراء ذلك المرسوم[3].

فقد بين هؤلاء الجزائريين الجزائريين شكواهم من ذلك المرسوم في عدة أمور.

- احترام فرنسا سنة 1830م باحترام الدين الإسلامي والعادات...الخ فلقد تغير الكثير من أمور الشريعة حتى ضاع منها شئ مهم إضافة إلى ذبك صدور مراسيم من

[1] أبو القاسم سعد الله، ج1، المرجع سابق ، ص ص 491،492.

[2] أبو القاسم عبد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954) المجلد الثاني،(3-4) 1898، دار الغرب الإسلامي، ط1، ط2: 2005، ص463.

[3] أبو القاسم سعد الله، ج1، المرجع السابق، ص493.

دولة الفرنسية تنزع في كل مرة صلاحيات من الشريعة الإسلامية لتعطيها للقضاة الفرنسيين ومطالبة بإعادة أمور القضاء في الخصومات مالية وغيرها إلى القضاة المسلمين لاعتبارات منها سرعة الحكم و انخفاض المصاريف لذلك لجأ الجزائريون بتغير جزئيات المرسوم الجديد 1886م وإبطال ضرره على القضاء الإسلامي من الناحيتين التاليتين:

- أن يكون لخصمين اختيار القاضي الذي يفصل بينهما، أي اختيار القاضي المسلم أو قاضي الصلح الفرنسي.
- إذا كانت النازلة تكلف من 5 إلى500 فرنك فالمطلوب الإبقاء على فصلها على يد القاضي المسلم تنقيصا للمصاريف على المتخاصمين، وقد ثبت أن المصاريف القضائية قد أضرت بالناس كثيرا في مسائل تافهة والخصومات كثيرة، وكان القضاة المسلمين الذين يفصلون فيها[1].
- يمكن القول أن رغم السياسية التعسفية التي ارتكبتها السلطة الفرنسيين في حق الشعب الجزائري بمصادرة أملاكه و انتهاك حقوقه ومساس بالشريعة الإسلامية إلا أن الشعب الجزائري لم يستسلم لهذه السياسية وبقي متمسك بالروح القومية ولم يصمد في وجه العدو مناضل إليه بالقلم واللسان بقيام باحتجاجات و العرائض معبرين عن الوضع العام الجزائر متنكرين له.

[1] أبو القاسم سعد الله، ج1، المرجع سابق ، ص ص 465،466.

إن السياسة التي جاء بها نابليون الثالث في عهد الإمبراطورية الثانية من خلال محاولة تطبيق الاستيطان بنوعيه (الرسمي والغير الرسمي) وتحقيق المساواة وإدماج بين النجس العربي و الأوروبي، خاصة بعد إقامة المشاريع الإصلاحية المتمثلة في المملكة العربية باعتبارها المشروع الوحيد الذي يحقق له مبتغاه في ظل استغلال الشعب الجزائري كذا بمصادرة أملاكه وتخلي عن أحواله الشخصية الإسلامية جراء قانون سناتوس كونسلت لسنتي 1863م-1865م لكن هذه السياسية الاستغلالية التي جاء بها نابليون الثالث لم تطبق في الواقع و لم تظفر بأية نتجية خاصة بعد استمرار نضال الشعب الجزائري بسيف والقلم معبرين عن رفضهم العنيف بهذه السياسية الإجرامية.

خـــــــاتمـــــــة

خاتمة

- من خلال دراستنا لهذا الموضوع حاولنا أن نقف عند بعض المواقف التي ميزت سياسة نابليون الثالث هذه السياسة التي امتدت طيلة و فترة حكمه 1852– 1870م وتوصلنا إلى العديد من النتائج أهمها :
- سياسة نابليون الثالث اتجاه الجزائر كانت متناقظة في الكثير من المواقف مثلا عند قدومه لأول مرة كان رافضا لفكرة الادماج والاستيطان ثم تراجع ليشجع ذلك بمختلف الوسائل
- سياسته لم تحقق في كثير من الأحيان نتيجة ايجابية بالنسبة للشعب الجزائري
- المشروع الذي أقامه الأمير عبد القادر ونابليون " المملكة العربية " بقيب فقط في ذهن نابليون ولم يحقق
- ظهور العديد من الشخصيات والنخب الجزائرية التي تبنت النظال العسكري ثم السياسة للدفاع عن حقوق الجزائريين
- بروز المقاومات الرافظة لسياسة القهر والحرمان المتبعة من إدارة نابليون الثالث مثل ثورة أولاد سيدي الشيخ ، الشريف بوبغلة ، ثورة لالا فاتمة نسومر
- سياسة ادماج الجزائر بفرنسا والمساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الحقوق والواجبات لم تتجسد أبدا على أرض الواقع وذلك بسبب الكولون رغم الرسائل التي بعث بها نابليون الثالث مثل رسالته إلى بليسي
- زيادة قوة الكولون على حساب الأهالي خاصة مع تدعيم نزع ملكية الأراضي الصالحة للزراعة بواسطة العديد من القوانين والمراسيم منها قانون أول أكتوبر 1844 ، 21 جويلية 1846 ، 16 جويلية 1851 ، 30 أكتوبر 1858 التي تخدم الأوربين وتسمح لهم بالاستيلاء على أراظي الجزائريين

- مساعدته للمعمرين في تحطيم مؤسسات الدولة الجزائرية واستبدالها بالمؤسسات إدارية في جميع الميادين مثل تحويل المساجد إلى كنائس
- تمليك الفرنسيين مؤسسات جزائرية بعد نزعها من أصحابها
- بناء العديد من القرى الاستيطانية خاصة في الغرب الجزائري مثل وهران وعين تيموشنت
- قيام الجزائريين بتشكيل نخب سياسية تدافع عنهم
- ملأ الجزائر بمستوطنين من مختلف أنحاء أوربا خاصة المالطيين والاسبانيين من ذوي السوابق العدلية والمتشردين والسجناء
- موت العديد من الجزائريين جراء المجاعات والأوبئة والكوارث الطبيعية التي ضربت الجزائر أثناء حكم نابليون الثالث.
- تشجيع التبشير على يد الكردينال لافيجري الذي أتى بالأطفال المشردين ووضعهم في مراكز خاصة ثم أتى بهم إلى الجزائر

هذه السياسة التي امتدت طيلة فترة حكمه 1852 – 1870 تميزت بالتناقض الذي يظهر في ممارساته وفيما عرف بإصلاحاته ورغم دعم نابليون للكولون إلا أنهم هم أول من قاموا بالانقلاب وإسقاط امبراطورية نابليون الثالث في 1870م .

الملاحق

الملحق رقم 01

نابليون الثالث إمبراطور فرنسا

http : H Bahrain forums.com www.achka boimilat.com

الملحق رقم 02

رسالة من نابليون الثالث إلى الأمير عبد القادر

" إنني قادم الأعلن لك حريتك إنك ستحمل إلى بروسة، في منطقة السلطات حالما تنتهي الإجراءات الضرورية، وستخصص لك الحكومة الفرنسية مرتبا يليق بمكانتك القديمة.

ومنذ وقت طويل يسبب لي ضيقا حقيقيا، إنه دائما يذكرني أن الحكومة التي سبقت حكومتي لم تنجز الالتزامات التي تعهدت بها نحو عدو منكوب وإنه لإهانة في نظري لأمة كبيرة ما تبلغ درجة الشك في قوتها الذاتية فتخلف وعدها إن السخاء هو دائما أفضل مستشار، وإنني على يقين من أن إقامتك في تركية لن تؤثر بأي شكل هدوء ممتلكاتي في إفريقيا إن دينك وديني ينص على لإذعان لمشيئة الله، فإذا كانت فرنسا الآن منتصرة في الجزائر فلأن الله أراد ذلك، وإن الأمة لن تتخلص أبدا عن هذا الاحتلال، لقد كنت عدو فرنسا ولكنني مع ذلك مستعد أن أقوم نحوك بالعدل الكامل لشجاعتك وشخصيتك وصبرك في الشدة فإنني أشعر بأن الشرف يقتضي أن أضع حدا لشغبك وأن أعتمد تمام الإعتماد على كلمتك "[1].

[1]- شارل هنري تشرشل، مرجع سابق، ص267.

الملحق رقم 03

قصيدة الأمير عبد القادر يمدح فيها نابليون الثالث

باريس لك البشرى

فقد عاد إليك

ذلك الذي أنقذك من البأساء

لك البشرى يا باريس !

لقد عاد إليك الذي تسودين به على الممالك الأخرى

فكل المدن الأخرى تحسدك على أميرك

كما نحسدك الشمس الساطعة ونجم الليالي

سيدي، سيدي الملوك

يا سليل نابليون، العظيم، الساطع

كنت آمل منك عملا يليق بك

عملا يعود على صانعه

بالمجد ثواب السماء

وهي أنا أراه : لم يشأ الله سواك الإسعادي

فإحمدوا الله جميعا بلا حد!
فإنت حين أنعمت علي بهذه النعمة
إنما أنعمت بها على إنسان سيكون سعيدا بأن يشكرك
فهو صاحب قلب مؤمن "[1].

---

[1]- بوعلام بسايح، مرجع سابق، ص ص188-189.

الملحق رقم 4

الملحق رقم 6

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر المراجع

أولا : المصادر

1- صالح العنتري، مجاعات قسنطينة ، تحقيق وتقديم رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع.

ثانيا : المراجع

2- أبو جزر أحمد شفيق ، العلاقات الجزائرية الفلسطينية في ظل الاحتلال الفرنسي مواقف و أسرار، دار هومة.

3- ايفون توارن، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة 1830-1880ترجمة محمد عبد الكريم أوزغلة، ط خ دار القصبة للنشر و التوزيع 2005.

4- بقطاش خديجة ، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبيعة الجزائرية، دحلب الجزائر.

5- بلاح بشير ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989،ج 1، دار هومة عاصمة الثقافة العربية.

6- بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج1 ، ط خ وزارة المجاهدين ، الجزائر.

7- بوعزيز يحي ، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، د .م. ج .

8- بوعزيز يحي ، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية.

9- بوعزيز يحي ، موضوعات وقضايا في التاريخ الجزائر والعرب، ج1، دار الهدى الجزائر، 2004.

10- بوعزيز يحي ، موضوعات وقضايا، في التاريخ الجزائر و العرب، مرجع سابق.

11- بوعلام بسايح ،الأمير عبد القادر مغلوبا مظفرا من لويس فليب إلى نابليون الثالث، ترجمة خليل أحمد وزارة الثقافة، الجزائر 2007.

12- بوعلام بسايح، أعلام المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي 1830-1954 وزارة الثقافة الجزائر ،2007.

13- جمال خرشي، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر(1830-1962)، دار القصبة للنشر 2009.
14- الخطيب أحمد ، حزب الشعب الجزائري، ج 1المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1986.
15- سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ط خ .ج 2، دار العرب الإسلامي بيروت لبنان.
16- سعد الله أبو القاسم،الحركة الوطنية الجزائرية ط.خ.ج1 ،دار الرائد، الجزائر2009.
17- شارل اندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر، الغزو وبدايات الاستعمار، 1827-1871 ،ط1 ،ج1 دار الأمة للطباعة والنشر و التوزيع ، الجزائر 2008.
18- شارل روبير أجرون، المجتمع الجزائري في مخبر الإيديولوجية الكلونيالية، ترجمة محمد العربي ولد خليفة، ط2، وزارة الثقافة ، الجزائر، 2013.
19- شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر السلطان السابق للعرب، ترجمة أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر والتوزيع، تونس .
20- عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في نزاع الجزائر المعاصر (1830-1900) ديوان المطبوعات الجامعية، 4، 2007، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر 154.
21- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962-1997 ، دار الغرب الإسلامي ط1، ط1 2005.
22- عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، الجزائر عامة ما قبل التاريخ إلى 1962، ج01، دار المعرفة.
23- عميراوي حميدة، من تاريخ الجزائر الحديث ، ط2 دار الهدى ، الجزائر2009.
24- فركوس صالح ، المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844- 1871 ، منشورات باجي مختار ، عنابة 2006.

25- قنان جمال " مشاغل المجتمع الجزائري من خلال الصحافة 1882-1914، مجلة المصادر، ع التاسع، مارس 2004 .
26- محمد الطاهر وعلي ،التعليم التبشيري في الجزائر 1830-1904 منشورات دحلب – الجزائر .2009.
27- محمد العيساوي، وأخرون الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري1830-1871 مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع ،2011 .
28-

المراجع باللغة الفرنسية

1- Annie Rey GOLDZEUR. Le Royame arabe , la politique algérienne de diffusion p 180 .

المواقع الالكترونية

1- http:// bahrian forums.com www.ahlaboinilat.com تاريخ الاطلاع 04/04/ 2013

الفهـــــــــــــــرس

الشكر والعرفان

الإهداءات

قائمة المختصرات

مقدمة

الفصل الأول : واقع الجزائر في النصف الثاين من القرن التاسع عشر

الوضع السياسي.....08

الوضع الإقتصادي.....13

الوضع الاجتماعي.....19

الفصل الثاني: سياسة نابليون الثالث إتجاه الجزائر

نابليون الثالث والمقاومة.....33

نابليون الثالث وجوائح الجزائر.....39

نابليون الثالث والاستيطان.....48

الفصل الثالث : مشاريع نابليون الثالث الإصلاحية

الإدماج 63

سيناتوس كونسلت.....72

المملكة العربية.....78

الفصل الرابع: موقف الجزائريين من سياسة نابليون الثالث

موقف العامة.....86

موقف النخبة.....93

الخاتمة.....104

الملاحق.....107

قائمة المصادر والراجع

الفهرس